



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

رسالة تقدم بها

مؤيد عبد الكريم مخيف

إلى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء للحصول
على درجة الدبلوم العالي في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

سلطان جاسم سلطان

1443هـ

2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ
الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾

سورة الكهف (46)

صدق الله العلي العظيم

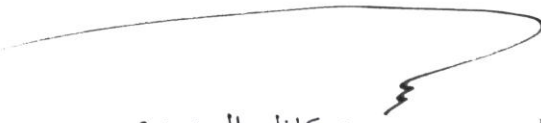


المرحوم الباحث / مؤيد عبدالكريم مخيف الشمري

الذي وافته المنية اثر مضاعفات فايروس كورونا بعد تسليم رسالته وقبل المناقشة

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير
قسم الاقتصاد / للطالب (مؤيد عبد الكريم مخيف الشمري) الموسومة
بـ (دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع
إشاره خاصة للعراق)، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .



أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية


صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة


أ.د علاء فرحان طالب

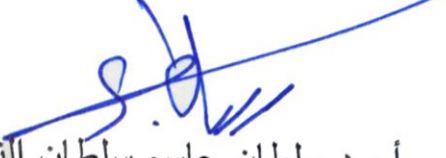
عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه، بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق)، والمقدمة من قبل الطالب (مؤيد عبدالكريم مخيف الشمري)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (امتياز).


أ.م.د. سرمد عبد الجبار الخير الله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً)

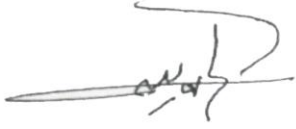

أ.د. توفيق عباس عبدعون
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(رئيساً)
٢٠٢١/١١/٢٩


أ.م.د. سلطان جاسم سلطان النصراوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً ومشرفاً)

أ.م.د. حيدر جواد المرشدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة
(عضواً)

إقرار الخبير اللغوي

اقربان الرسالة الموسومة بـ (دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذا اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت ..



م.د. علي حمزه هادي


2021 / 8 /

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة ب(دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع اشارته خاصة للعراق) التي تقدم بها الطالب (مؤيد عبد الكريم مخيف الشمري) قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.


المشرف أ.م.د. سلطان جاسم سلطان النصرأوي

التاريخ: / / 2021


توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / / 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۚ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

سورة البقرة: (269)

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى نبي الرحمة وسيد الخلق أجمعين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى مولى المتقين وأمير المؤمنين وأولاده الطاهرين (عليهم السلام).

إلى امام العصر والزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

إلى نبع الحنان أبي وأمي عرفانا وإخلاصاً (رحمهم الله).

إلى سندي في الحياة أختوتي وأخواتي أدامهم الله.

إلى رفيقة حياتي ودربي زوجتي وفاءً وشكراً.

إلى ثمرة حياتي (عبد الله، علي، زينب، رقية).

أهدي جهي المتواضع هذا.

مؤيد

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المنتجبين وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد...

بعد أتمام رسالتي لا يسعني إلا أن أقدم شكري وتقديري للدكتور سلطان جاسم سلطان النصراوي لتفضله بقبول الاشراف على رسالتي وتذليل الصعاب التي كنت أواجهها في مواصلة الطريق، لإكمال هذه الرسالة، ولما أبداه من روح علمية مخلصه وتوجيهات قيمة ومتابعة مستمرة لخطوات الرسالة فدعوتي له بالعمر المديد وأن يديم الله عليه نعمة الايمان ونعمة العافية.

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري واحترامي الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية والسيد معاون العلمي والإداري.

كما ينبغي لي أن أسجل شكري وتقديري للسيد رئيس قسم الاقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد وتحملوا العناء رغم الظروف الصعبة التي رافقت الدراسة من تفشي هذا الوباء فكانوا نعم المعلم والناصح الأمين فلهم مني أسمى آيات الشكر والامتنان.

وكما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى إدارة وموظفي مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) وموظفي مكتبة العتبة العباسية المطهرة وموظفي مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء والجامعة المستنصرية لما بذلوه في الحصول على المصادر، وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ولاسيما مكتب رئيس قسم الاقتصاد وموظفي شعبة الدراسات العليا.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع زملائي الأعزاء في الدراسات العليا وأخص منهم الأخ الشيخ أحمد حسن الشمري .

وأخيرا أتقدم بخالص شكري وأمتناني لجميع من أسهم ولو بكلمة في مساعدتي لاتمام هذه الرسالة ومن الله التوفيق والسداد.

الباحث

المستخلص

تهدف الدراسة الى الوقوف على دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان مصر والأردن والجزائر والعراق ، من خلال لعب دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز وتوظيف الأموال عبر مجموعة من الفعاليات النقدية والمالية التي تساهم في تحفيز وتفعيل النشاط الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي لذا يعد القطاع المصرفي ركن أساسي في الوضع الاقتصادي والنقدي والمصرفي وذلك نتيجة لما يقدمه القطاع المصرفي من تمويل و دعم الى القطاعات الاقتصادية عبر خدماتها المالية والائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها ، لذا تسعى الدراسة الحالية لدراسة مدى نجاح القطاع المصرفي في التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي التضخم، ومعدل البطالة ، والنمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات في عينة الدراسة عبر الأنشطة المصرفية التي تعمل على رفع معدل نمو النشاط الاقتصادي ، وما زادت من الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي كونه أداة من أدوات الاستثمار التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذ ان أنشطتها اصحبت لا تتوقف على أعمال مصرفية فحسب وإنما تعمل على خلق المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية والمحلية والظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام وهذا يعتمد على الدور الحيوي الذي يقوم به القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد لأي بلد فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات، و قدرته على حشد و تقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد اذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية تساهم في خلق توسع اقتصادي في كافة القطاعات ومن ثم هدف الاستقرار الاقتصادي.

المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	1
ب	الاهداء	2
ج	الشكر والتقدير	3
د	المستخلص	4
هـ-ح	المحتويات	5
1	المقدمة	6
2	أهمية البحث	7
2	مشكلة البحث	8
2	فرضية البحث	9
2	أهداف البحث	10
2	منهجية البحث	11
3	حدود البحث	12
3	هيكلية البحث	13
7-3	الاستعراض المرجعي	14
48-8	الفصل الاول	15
25-9	المبحث الأول: القطاع المصرفي المفاهيم والتطورات والاهمية	16
10-9	أولاً : مفهوم القطاع المصرفي	17
13-10	ثانياً: التطور التاريخي للقطاع المصرفي	18
16-13	ثالثاً: أهمية القطاع المصرفي	19
18-16	رابعاً: مؤشرات استقرار القطاع المصرفي	20
23-19	خامساً: هيكل القطاع المصرفي	21
25-24	سادساً: الميزانية العمومية للقطاع المصرفي	22
39-26	المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي	23
26	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	24
31-27	ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	25
35-27	ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي	26
37-35	رابعاً: سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي	27
39-37	خامساً: الجهود والاطر الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي	28
48-40	المبحث الثالث: العلاقة بين القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي	29
42-40	أولاً: دور القطاع المصرفي بتعبئة الادخارات وحفز الاستثمار	30
43-42	ثانياً: دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي	31
45-44	ثالثاً: دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار	32

46-45	رابعاً: دور القطاع المصرفي في توازن ميزان المدفوعات	33
48-47	خامساً: دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي	34
95-50	الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي في دول العينة	35
51	المبحث الأول: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر	36
57-51	أولاً: نشأت القطاع المصرفي وتطوره	37
60-57	ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي	38
68-61	ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي	39
81-69	المبحث الثاني: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأردن	40
72-69	أولاً: نشأة القطاع المصرفي الأردني وتطوره	41
75-72	ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي الأردني	42
-76	ثالثاً: تحليل العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن	43
95-82	المبحث الثالث: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	44
82	أولاً: القطاع المصرفي الجزائري النشأة والتطور	45
88-85	ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر	46
95-88	ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي	47
124-97	الفصل الثالث: القطاع المصرفي في العراق ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	48
98	المبحث الأول: نشأت القطاع المصرفي العراقي وتطوره	49
103-98	أولاً: نشأت القطاع المصرفي العراقي	50
105-104	ثانياً: هيكلية القطاع المصرفي العراقي	51
116-106	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	52
109-106	أولاً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي للمدة 2000-2020	53
109	ثانياً: انعكاس مؤشرات القطاع المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	54
124-117	المبحث الثالث: نحو استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العراقي	55
120-117	أولاً: البنك المركزي العراقي وإصلاح القطاع المصرفي	56
122-120	ثانياً: الاستراتيجية المقترحة لتحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي	57
124-122	ثالثاً: الأهداف المتوخاة من تطور القطاع المصرفي في العراق	58
127-125	الاستنتاجات والتوصيات	59
138-128	المصادر والمراجع	60
139	Abstract	61

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
59	مؤشرات القطاع المصرفي في مصر للمدو 2000-2020	1
62	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر للمدو 2000-2020	2
73	بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الأردن للمدة 2000-2020	3
76	بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن للمدة 2000-2020	4
85	بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر للمدة 2000-2020	5
89	بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2020	6
107	تطورات مؤشرات القطاع المصرفي في العراق للمدة 2000-2020	7
111	متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2020	8

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
63	علاقة مؤشرات القطاع المصرفي بمعدل التضخم في مصر للمدو 2000-2020	1.
65	علاقة مؤشرات القطاع المصرفي في معدل التضخم في مصر للمدو 2000-2020	2.
66	علاقة مؤشرات القطاع المصرفي بمعدل النمو الاقتصادي بمصر للمدو 2000-2020	3.
67	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات في مصر للمدو 2000-2020	4.
78	العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الأردن للمدة 2000-2020	5.
79	العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الأردن للمدة 2000-2020	6.
80	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن للمدة 2000-2020	7.
81	العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات في الأردن للمدة 2000-2020	8.
90	العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر للمدة 2000-2020	9.
92	تحركات معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الجزائر للمدة 2000-2020	10.
93	العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2020	11.
95	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات الجزائري للمدة 2000-2020	12.

112	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2000-2020	13.
113	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في العراق للمدة 2000-2020	14.
115	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2020	15.
116	العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2000-2020	16.

قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
23	تقسيمات القطاع المصرفي	1
105	هيكل الجهاز المصرفي لغاية 2020/12/31	2

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي وذلك لدوره الحيوي في توفير السيولة المالية وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتظهر أهمية تطور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تعبئة المدخرات وتوجيهها، بما يدعم الطلب الإجمالي بخاصة الاستثمار والاستهلاك، ورفع مستوى الإنتاج ونمو الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أن وجود قطاع مصرفي قوي ومتمين يعد مكون أساسي لتحقيق الاستقرار المالي، والذي يعد مطلباً أساسياً للاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمثل الاستقرار المالي الحالة التي يستطيع فيها القطاع المصرفي مجابهة الازمات المالية والتحوط منها والاستمرار في أنشطته المصرفية في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، وأداء المدفوعات بكفاءة في أوقاتها والحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي ومن شروط تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر ولديه الامكانية على تحشيد وتوجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار الإنتاجية والتي تسهم في زيادة الناتج المحلي وزيادة الاستخدام الحقيقي من خلال خلق المزيد من فرص العمل ومن ثم خفض معدل البطالة، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة والارباح والدخول، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي يعد نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا الامر يتطلب التحرير المالي للقطاع المصرفي عبر إيجاد بيئة تشريعية تتلاءم وطبيعة القطاع المصرفي، والهدف منها رفع حدة المنافسة المصرفية بين المصارف بالإضافة الى الالتزام وتطبيق مقررات لجنة بازل من اجل ضمان سير العمل وفق المعايير الدولية للقطاع المصرفي .

ويسهم القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق لعب دور الوساطة من خلال نقل الودائع من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج تمويل لغرض القيام بمشاريع جديدة او توسيع القائم منها ومن ثم ينعكس ذلك في التوسع في التمويل في الأنشطة القائمة أو تأسيس زيادة الكفاءة الاقتصادية عبر توظيف الموارد غير المستغلة في أفضل استخدام ممكن، كما تسهم المصارف في قبول مدخرات الأفراد وقيامها بخلق الودائع المشتقة لتقديم السيولة النقدية لمن يحتاجها من خلال توفير القروض والسلف.

أولاً: أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية ودور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحشيد المدخرات وتجميعها في اوعية مصرفية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تسهم في خلق فرص العمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في مدى سلامة واستقرار القطاع المصرفي في إطار السياسات الاقتصادية في تسيير الموارد الاقتصادية والقيام بالعمليات المالية والمصرفية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ويمثل استقرار القطاع المصرفي الاستمرار في تقديم خدمات الوساطة المالية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية لذا فإن فقدان الثقة في سلامة القطاع المصرفي له آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة التطورات التي اصاب القطاع المصرفي في مصر والأردن والجزائر والعراق، ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المؤشرات الرئيسية مثل النمو الاقتصادي والتشغيل وتحقيق الاستقرار المالي

رابعاً: فرضية البحث:

يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية وبخاصة السياسة النقدية لتحقيق اهداف الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة على سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلي والذي يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة خلال مدة الدراسة للوقوف على التحركات المشتركة والاثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

يسعى البحث الى دراسة دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تم اختيار دول ذات ظروف اقتصادية متشابهة من حيث التأثيرات الخارجية والداخلية للاقتصاد العراقي، اذ تم اختيار كل من (مصر والأردن والجزائر)، إذ شهدت هذه الدول إصلاحات واسعة وملحوظة في مجال القطاع المصرفي.

سابعاً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاث فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي وقسم الى ثلاث مباحث اشتمل المبحث الأول على أطار نظري للقطاع المصرفي، أما المبحث الثاني تضمن أطار نظري للاستقرار الاقتصادي والمبحث الثالث اقتصر على العلاقة بين القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي.

أما الفصل الثاني تناول تحليل مؤشرات تطور القطاع المصرفي وانعكاسها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقسم الى ثلاث مباحث تناول الأول منها نظره عامة على تطور القطاع المصرفي في مصر والأردن والجزائر، وتضمن المبحث الثاني تحليل مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان عينة الدراسة، في حين اشتمل المبحث الثالث على تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة.

وُحُصص الفصل الثالث الى دراسة نشأت وتطور القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2020 تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث المبحث الأول ركز على دراسة نشأت وتطور القطاع المصرفي في حين اقتصر المبحث الثاني على تحليل مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 2000 - 2020، في حين ركز المبحث الثالث على اقتراح استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي في العراق.

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة.

إن الهدف من استعراض الدراسات السابقة في مجال الدراسة هو عرض وطرح أفكار الدراسات السابقة، من خلال استعراض طروحاتها الفكرية والعملية وذلك للإفادة منها في مجالات ومراحل وخطوات الدراسة المختلفة، وبناء تصور شامل عن طبيعة الافكار للدراسات التي سبقت الدراسة الحالية وفيما يلي طرح لبعض

الدراسات السابقة.

1- دراسة (عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان: 2007)

تهدف الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي ممثلاً بالمتغيرات (نمو عرض النقد، حجم الائتمان، عدد المصارف وفروعها، نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع، نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، الكثافة المصرفية، على الاستقرار الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة.

وتوصلت الدراسة الى دفع تراكم الديون الخارجية الأردنية في نهاية الثمانينات وتفاقم عجز الموازنة فضلاً عن شحة المساعدات الخارجية وعودة الأردنيين العاملين في دول الخليج (لانخفاض أسعار النفط واندلاع حرب الخليج الثانية) الحكومة الأردنية الى اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أدت الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء مجال أوسع للقطاع الخاص.

2- دراسة (Pierre Monnin and Terhi Jokipii :2010)

تسعى هذه الدراسة لدراسة العلاقة بين درجة استقرار القطاع المصرفي والتطور لنمو الناتج الحقيقي والتضخم لعينة من 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيما بعد تزايد حدوث الأزمات المصرفية والمالية اذ تم التركيز بشكل أساسي على اتجاهين أولاً فهم الروابط بين خصائص القطاع المصرفي والنمو طويل الأجل، وثانياً تحديد تكاليف أزمات القطاع المصرفي من حيث خسائر الناتج الحقيقي، وتوصلت الدراسة الى وجود رابطاً إيجابياً بين استقرار القطاع المصرفي ونمو الناتج الحقيقي وليس هناك صلة واضحة بين استقرار القطاع المصرفي والتضخم، بمعنى أن استقرار القطاع المصرفي يبدو محركاً مهماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وعادة ما تتبع فترات الاستقرار زيادة في نمو الناتج الحقيقي بينما يتوافق عدم الاستقرار مع فترات لاحقة من انخفاض النمو كما أن القطاع المصرفي المستقر يقلل من عدم اليقين بشأن نمو الناتج الحقيقي في المستقبل.

3- دراسة (أحمد شفيق الشاذلي: 2014)

تهدف الدراسة الى بيان دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، اذ القطاع المالي المتطور يسهم في كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة

وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالشكل الذي يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ويدعم الاستقرار الاقتصادي، ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني في التصدي للالتزامات الخارجية، وهذا الامر يتطلب وجود اطار قانوني وتنظيمي ملائم يتضمن اطر إشرافيه ورقابية فاعلة ومستدامة تعمل على رفع قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تراكم المخاطر .

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط قوية بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي إذ ان تحقق أحدهما يزيد من فرصة تحقق الاخر كما يساعد وجود سياسة نقدية ومالية جيدة في رفع كفاءة المؤسسات المالية ويزيد من كفاءتها في تخصيص الموارد المالية.

4-دراسة (BANDLAMUD&TAIDALA : 2017)

تسعى الدراسة لإظهار مكانة البنوك التجارية المهمة في اقتصاد الهند، إذ إن البنوك تلعب دوراً حاسماً في تطوير الصناعة والتجارة، وإنها تتصرف ليس فقط كحارس لثروة البلاد ولكن أيضاً كموارد للبلد وهي ضرورية للتنمية الاقتصادية، ويتمثل الدور العام للبنوك في تقديم الخدمات المالية لعامة الناس والشركات، مما يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنمو المستدام للاقتصاد والذي يعتمد على دور البنوك التجارية كوسطاء ماليين وبهذه الصفة، تساعد البنوك في دفع تدفق رأس المال الاستثماري في جميع أنحاء الاقتصاد والآلية الرئيسية لتخصيص رأس المال في الاقتصاد هي من خلال عملية الإقراض وكيف تؤثر القروض والائتمان على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على مستوى النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي في الهند وصلت الى ان تخلص بعض البلدان من المؤسسات المصرفية التنموية المتخصصة على أساس أن أسواق الأسهم والسندات ستؤدي المهمة، وهذا لا بد أن يؤدي إلى نقص في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بخاصة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.

5-دراسة (احمد لمياء: 2019)

تسعى الدراسة الى دراسة دور السياسة النقدية مع بداية الألفية الثالثة إذ ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة ايجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، إذ اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برامج الانعاش والدعم الاقتصادي، وتبعاً لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الاصلاحية التي تهدف إلى ارساء

قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

وتوصلت الدراسة الى ان السياسة النقدية تعتمد على الأدوات غير المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاستقرار الاقتصادي وذلك راجع إلى دور القطاع المصرفي في نقل اثار السياسة النقدية الى الاقتصاد.

6- دراسة (عجلان صباح: 2019)

تهدف الدراسة الى بيان اثر تدخلات البنوك المركزية في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي باستخدام ادوات السياسة النقدية وما هي حدود فعالية البنوك المركزية في توظيف ادوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2015) من خلال دراسة قياسية لبيان أثر تدخلات البنوك المركزية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة ورصيد ميزان المدفوعات باستخدام أدوات السياسة النقدية في كل من العراق، مصر والجزائر.

واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك العراق

المركزي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة

7- دراسة (Albert & others: 2019)

تناولت الدراسة أثر استقرار النظام المصرفي على الاستدامة الاقتصادية من منظور 37 اقتصادا ناميا للفترة 2000-2016 اذ كشف التحليل التجريبي عن النتائج الرئيسية التالية: أولاً كشفت الدراسة أن z-scores للنظام المصرفي لها تأثير إيجابي على الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات النامية ، ثانياً ان الدرجات المعيارية للنظام المصرفي والأصول السائلة للنظام المصرفي والائتمان المصرفي لها تأثيرات إيجابية على الاستدامة الاقتصادية لاقتصادات بريكس (الصين، الهند، روسيا، جنوب افريقيا، البرازيل) في حين إن الأصول السائلة للنظام المصرفي والائتمان المصرفي لها آثار سلبية على الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات غير المنتمية إلى دول البريكس باستثناء درجات النظام المصرفي.

واستنتجت الدراسة أن استقرار النظام المصرفي يلعب دوراً في الاستدامة الاقتصادية للاقتصادات

النامية. ومع ذلك، فإن استقرار النظام المصرفي له تأثيرات مختلفة على الاستدامة الاقتصادية لدول البريكس

والاقتصادات غير المنتمية إلى الديركس والاقتصادات الآسبوية وغير الآسبوية.

8- دراسة (جمال الجويني، محمد موعش:2020)

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال المدة (2000- 2018) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تم تقسيم عينة الدول إلى مجموعتين . تضم المجموعة الأولى أربع دول عربية مستوردة للنفط (الأردن وتونس ومصر والمغرب) ، بينما تضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت. وتم الاعتماد على مؤشرين لتطور القطاع المصرفي، وهما نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة القيمة السوقية للبورصات الى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتطور الاسواق المالية.

وتوصلت الدراسات إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بطبيعة وحجم استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في تطور القطاع المالي، نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصادات واختلاف مستوى تطور القطاع المالي. من جانب آخر، أولت معظم الدول العربية اهتماما كبيرا بتطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وإصدار العديد من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دور القطاع المالي في الاقتصاد.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي والعلاقة بينهما

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مكانة مهمة في النظم الاقتصادية لما له من آثار إيجابية على مسارات التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات من مصادر مختلفة متاحة في الاقتصاد الوطني، والتوزيع الكفوء لهذه المدخرات على مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال القيام بدور الوسيط بين وحدات الفوائض المالية التي لا تحتاج إليها في زمن معين لبعض الوحدات الاقتصادية في مجتمع ما، و ترغب في استثمار هذا الفائض بدلاً من الاحتفاظ به في صورة سيولة نقدية، وفي الجانب الآخر وحدات اقتصادية تعاني عجزاً في مواردها المالية وبحاجة الى هذه الفوائض لمواصلة نشاطها الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، لذلك تلجأ تلك الوحدات ذات العجز والتي تمثل جانب الطلب الى المجموعة الاولى ذات الفائض التي تمثل جانب العرض، ويترتب على ذلك انتقال الموارد المالية من قطاع لأخر من خلال القطاع المصرفي، فضلاً عن ما تستطيع خلقه من ائتمان مصرفي له دوره الفعال في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة عرض النقد، إن المصارف الحديثة لم تعد اليوم مجرد هيئات أو مؤسسات لالتقاء العرض والطلب على الاموال وإنما اصبحت تؤدي خدمات متنوعة وشاملة لتضمن لنفسها البقاء والنمو في ظل المنافسة العالمية الحادة، ونتيجة التطور الاقتصادي ظهر القطاع المصرفي كمحرك رئيسي محفز للنمو الاقتصادي في الدول، إذ إن التطور الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بوجود قطاع مصرفي كفوء ومتطورة.

ولإعطاء صورة واضحة عن القطاع المصرفي ودوره في الاستقرار الاقتصادي، وعليه تم تقسيم الفصل على ثلاث مباحث رئيسة، تناول الأول منها الإطار النظري للقطاع المصرفي، في حين تناول المبحث الثاني لتناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي، اما المبحث الثالث اختص لمبحث العلاقة بين القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: القطاع المصرفي المفاهيم والتطورات والاهمية

يتكون القطاع المصرفي من مجموعة مصارف تختلف باختلاف النشاط الذي تؤديه والهدف الذي أنشأت من اجله كالتخصص في عمل معين وإيجاد التمويل الملائم لقطاعات اقتصادية متعددة، ويلعب القطاع المصرفي دور مهماً في التقدم الاقتصادي للبلد من خلال جذب المدخرات من وحدات الفائض وتحويلها الى الفرص الاستثمارية وعليه يعد القطاع المصرفي القلب النابض لتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة.

أولاً: مفهوم القطاع المصرفي.

تنوعت التعاريف الخاصة بالقطاع المصرفي باختلاف القوانين والانظمة التي تحكم اعمالها والتي تتباين من دولة الى اخرى، وأيضاً باختلاف طبيعة نشاط تلك المصارف وشكلها القانوني، لذا فإن من الصعوبة إيجاد تعريف شامل على اختلاف انواعها واشكالها والقوانين التي تحكم اعمالها، ولعل التعريف الاوسع انتشاراً للمصرف (هو المؤسسة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها) (1).

ويمكن تحديد مفهوم القطاع المصرفي من خلال العمليات المصرفية التي تعتمد على أصول وأعراف تم تطويرها وفقاً لتطور المصارف منذ نشأتها وتشعب عملياتها وقد بنيت تلك الأصول والأعراف اصلاً على مبادئ ومفاهيم مستمدة من حق المدخر (المقرض) في الحفاظ على قيمة مدخراته وحق المستثمر (المقترض) في زيادة أرباحه الى أقصى حد ممكن وحق المصرف ((وهو في هذه الحالة الوسيط الذي يسعى الى تعبئة المدخرات من المدخرين وإقراضها الى المستثمرين)) في تحقيق أقصى ربح ممكن (2)

(1) Carl E. Walsh, Monetary Theory and Practice, 3th^{ed}, MacDnald & Events LTD, London, 2010, P 27.

(2) شكري ماهر، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص10.

كما يعرف المصرف على أنه ((المؤسسة التي تقدم الى الافراد المال بحسب الطلب وكذلك يقوم الافراد بإيداع اموالهم لديه عندما لا يحتاجون إليها أي إنه يمارس عملية قبول الودائع ومنح القروض))⁽¹⁾.

كما يشير مفهوم القطاع المصرفي الى ((مؤسسات مختلفة تمامًا عن بعضها البعض مثل البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وبنوك التنمية وما إلى ذلك وبالنسبة لمعظم المنظمين، فإن كلمة المصارف تستحضر صورة بعض الوظائف الخاصة، ومنها تحويل الاستحقاق إذ تقبل البنوك الودائع من المدخرين وتضمن إرجاعها عند الطلب واستخدام هذه الودائع لتقديم قروض لمدد أطول، وإمكانية تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل ومن ثم تحسين إنتاجية الاقتصاد))⁽²⁾

ثانياً: التطور التاريخي للقطاع المصرفي.

يرجع ظهور المصارف الى المدة الأخيرة من القرون الوسطى (الثالث والرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية لتمويل الحروب الصليبية التي كانت تستلزم نفقات طائلة لتجهيز الجيوش، إذ كانت أموال المستعمرات الجديدة مباحة للمستعمر لتحقيق العائد لتمويل الحروب، إذ كان التاجر والصانع والصيرفي يقبلون الودائع للمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية⁽³⁾، ويعملون على استثمار أموالهم الخاصة عن طريق اقراضها مقابل فائدة، وبعد ذلك تطور استثمارهم الى استثمار أموال الغير كما أنهم سمحوا لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم مما عرضهم إلى خطر الإفلاس، وفي أواخر القرن 16 نادى بعض المفكرين إلى تأسيس بيوت صيرفيه حكومية للحفاظ على الودائع وسلامتها⁽⁴⁾

ويمكن القول إن بدايات النشاط المصرفي كانت مع بدء قيام الافراد بإيداع ارصدهم النقدية الفائضة عند الصاغة والصيارفة، وذلك للحفاظ عليها من السرقة أو الضياع، وقد تطور هذا النشاط إذ تم تطوير خدمة

(1) Noor, Mahmud Ibrahim & Adnetaien Al-Namr , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan , 2003,p12.

(2) Sony Kapoor : A simpler, smaller, safer, more diverse and more stable banking system is what we need!, The Future of Finance, www.re-define.org ,indie, p3.

(3) عبد الحليم محمود كراجه، محاسبة البنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص12.

(4) صحراوي ربيعة وبلقاسم يمنية: الجهاز المصرفي ودوره في تفعيل البورصة، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص5.

تحويل النقود (العملات النقدية المختلفة) من عملة الى أخرى لصالح اطراف التبادل التجاري ومع توسع عمليات الابداع والتحويل تطور نشاط الصاغة والسيارفة ليدخل في مجال تقديم القروض مقابل فوائد وذلك باستخدام الارصدة النقدية الفائضة لديهم، ونتيجة لتنامي الطلب على القروض تم استحداث نظام الفوائد على الارصدة النقدية المودعة وذلك بوصفها وسيلة لجذب ارصدة إضافية من الافراد⁽¹⁾.

ونتيجة تطور نشاط القطاع المصرفي واتساع نطاقه أصبح الركيزة الأساسية في أي دولة أو الدعامه الاولى لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويتكون النظام المصرفي من المؤسسات المصرفية والقوانين والانظمة التي تعمل في ظلها وتسير في هديها تلك المؤسسات.

إذ بدأ النشاط المصرفي في أوروبا، ففي سنة 1157 تأسس مصرف فينيا الذي يعد أقدم مصرف حكومي، أسهم بتسليم الضرائب وتمويل النشاط التجاري وكان له الأثر البالغ في تمويل التجارة الخارجية، ثم انتشر النشاط المصرفي في الدول الأوروبية الأخرى، فتأسس (بنك جنوة) سنة (1407) في إيطاليا، وبنك أمستردام سنة (1609) في هولندا، وبدأت هذه البنوك بقبول الودائع، كما وضعت خطة لإصدار شهادات الإيداع وأصبحت هذه المصارف النموذج الذي تأسست على غرارها معظم المصارف الأوروبية، كالبنك السويدي المعروف باسم "RiksBank" في عام (1656) وبنك إنكلترا (Bank of England) في عام (1694) أسهما في تطوير فن الصيرفة المركزية (The Art of Central Bank) تلا ذلك إنشاء بنك فرنسا سنة 1800 والبنك الوطني النمساوي 1817، وبنك كوبنهاغن الذي يعرف الآن بالبنك الوطني الدنماركي 1818، والبنك الوطني البلجيكي 1850 وبنك اسبانيا 1856، وبنك روسيا 1860، وبنك ألمانيا 1875 وبنك اليابان 1882⁽²⁾.

(1) محمد امين فاضل المفرجي، دور الجهاز المصرفي في تطوير الاسواق المالية العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2006، ص4.

(2) عوض فاضل أسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، 1990 دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ص 272.

وفي ظل التحولات والتطورات التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم، شهد القطاع المصرفي تحولات كبيرة أسهمت في تقديم خدمات مالية ومصرفية منها:

أ- **بطاقات الائتمان:** وتعد من الأدوات التي تستخدم في عمليات السحب النقدي والشراء الآجل للسلع والخدمات من المحلات المختلفة، أن الهدف الرئيسي من بطاقة الائتمان هو تمكين حاملها من القيام بعملية شراء السلع والخدمات من غير دفع الثمن نقداً، لأن مصدر البطاقة (المصرف) هو الذي يدفع الثمن، أما من حساب العميل، أو من حساب مصدر البطاقة، وبعدها يطالب العميل⁽¹⁾.

ب- **خدمة الصراف الآلي:** إذ يقوم المصرف بإصدار بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط يسجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة الى رقم سري يستخدم من خلال ماكينات أليه الكترونية اذ يتميز (ATM) بقدرتها على اجراء المهام المتعددة كتوفير معلومات الحساب وقبول الإيداعات وسحب القروض التي تمت الموافقة عليها من قبل فضلاً عن تحويل الأموال، كما يسهم في تخفيف العبء عن كاهل الموظفين المسؤولين عن القروض وعناء الاهتمام بالخدمات الشخصية، فضلاً عن تقديم مجموعة أوسع نطاقاً من الخدمات المصرفية.

ت- **خدمات نقاط البيع:** إذ يتم وضع محطات بيانات (نهائيات) في المحلات التجارية تكون على اتصال بشبكة الحاسبات لمصرف او أكثر ويتم من خلالها سداد فواتير الشراء الكترونياً باستخدام البطاقات الممغنطة، ويعد نظام نقطة البيع استثماراً ذكياً خاصة للمصارف الجديدة، إذ يساعد على توفير ساعات العمل المطلوبة وزيادة كفاءة إجراءات وتنظيم المعاملات ومراقبتها بدقة متناهية.

ث- **بطاقات الشيكات:** تصدر معظم المصارف العالمية لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية بالإضافة الى دفتر الشيكات بطاقة خاصة تسمى (بطاقة الشيكات) يتم استخدامها مع دفاتر الشيكات كضمان لعملية الدفع والهدف منها زيادة التأكد عند القيام بعمليات الشراء وذلك من خلال مطابقة بياناتها مع بيانات الشيك⁽²⁾.

(1) إبراهيم محمد شاشو: بطاقة الائتمان حقيقتها وتكيفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011، ص 654.

(2) ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، مصدر سابق، ص86.

ج- **غرفة المقاصة الإلكترونية:** إذ تقوم العديد من المصارف الان بالمشاركة في شبكات حاسبات تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف، وهو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع منخفضة القيمة فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائي NSI إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـ RTGS، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه، المشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف فضلاً عن البنك المركزي كمشارك فضلاً عن فروع البنك المركزي⁽¹⁾.

ح- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** تتيح المصارف عن طريق استخدام شبكة الإنترنت الى الزبائن دخول الموقع الإلكتروني الخاص بخدمات المصارف على مدار 24 ساعة طيلة أيام الاسبوع ومن أي مكان في العالم واجراء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بحساباتهم، وأهم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت هي: الاستعلام عن الحساب، الطلبات، التحويل المالي، البريد الإلكتروني، خدمة الفواتير والتسديد آلياً (الفواتير الخاصة بمزودي الخدمة، الموقعين اتفاقيات مع المصرف من خلال الإنترنت كخدمات تسديد فواتير الهاتف والكهرباء وخدمة تسديد مخالفات السير...الخ)⁽²⁾.

ثالثاً: أهمية القطاع المصرفي.

وفي ظل الانفتاح والتحرر المالي الذي يشهده الاقتصاد العالمي وفي ظل تواتر الازمات اصبح القطاع المصرفي المتطور والكفوء العنصر الاساسي في تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن نجاح السياسات المالية والنقدية يحتاج مؤسسات مالية ومصرفية متطورة كقنوات لتنفيذ إجراءات السياسات وإدارة الاحتياطات والديون بفاعلية للتأثير على سعر الصرف واسعار الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي، وإجمالاً يمكن ايجاز أهمية القطاع المصرفي بالنقاط الآتية⁽³⁾:

(1) البنك المركزي العراقي: نظام المقاصة الإلكترونية (Automated Clearing House-ACH)، 2016، ص1.
(2) صالح الدين مفتاح سعد الباهي: أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، رسالة ماجستير، جامعة الشروق الأوسط، كلية الاعمال، عمان، 2016، ص24.

(3) Stanley Fischer: The Importance of Financial Markets in Economic Growth International Monetary Fund WP/03/186: IMF Working Paper :2003, p 2.

1 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعد القطاع المصرفي ركناً أساسياً لنجاح السياسات الاقتصادية في

البلدان عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الإنتاجية في البلدان المتلقية ونقل التكنولوجيا مما ينعكس زيادة حجم التدفقات المالية والذي يتوقف بدوره على مدى تطور القطاع المصرفي ولعب دور الوسيط في توجيه الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية، لذا إن عدم تطور القطاع المصرفي تحد من قدرة استفادة الاقتصاد من تداعيات الاستثمار الأجنبي وتدفقات المحتملة الى الاقتصاد (1)

2 - الوسيط المالي: يعمل القطاع المصرفي كوسيط مالي من خلال لتوجيه الأموال من وحدة الفائض

من الاقتصاد إلى وحدة العجز المتمثلة بالشركات والحكومات التي تحتاج الى اموال لتمويل استثماراتها ونفقاتها، إذ يعمل القطاع المصرفي على توفير اوعية ادخارية تلائم تفضيلات المدخرين، كذلك يعمل القطاع المصرفي فضلاً عن قبول الودائع الى استخدام إجراءات تحفيزية إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار، وبعد تجميع المدخرات من الوحدات الاقتصادية يتم تحويل المدخرات الى الوحدات الاقتصادية لغرض الاستثمار مقابل أسعار فائدة محددة تختلف بحسب حجم ومدة كل قرض (2).

3- تنشيط السوق المالية: يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيساً ومنشطاً لحركة السوق المالي، إن عملية

الاكتتاب بالأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات الحكومية لأول مرة يتم على مستوى القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، وتدخل المصارف في سوق الأوراق المالية (السوق الثانوية) أو البورصة بوصفها بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية المعروضة، وهو ما يمثل أحد استخدامات موارد البنوك (إدارة المحفظة المالية) أو لحساب عملائهم (3).

(1). Laura Alfaro a, Areendam Chanda c, Sebnem Kalemli-Ozcan b,d, Selin Sayek: Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages :Journal of Development Economics 91 (2010) ,p 243-244.

(2). Rose , S. Peter : Money and capital market , 10th edition , MC- Graw -Hill ,Irwin , USA , 2008.p 89.

(3)Dirk Heremans and Alessio M. Paccos: Regulation of banking and financial markets, University of Amsterdam, Holland, 2011SSRN Electronic Journal, p 559.

4- **مخزن للثروة:** تصدر المصارف سندات دين تسمى شهادات الاستثمار لصالح الحكومة وتقسّم الى أنواع مختلفة وهي شبيهة بسندات الخزنة الأمريكية مع وجود بعض الاختلافات تتيح للمستثمرين فرصة استثمار الأموال الفائضة فيها دون أن تفقد قيمتها في نهاية المدة المحددة أو يحصلون على الفائدة المتحققة كل سنة أو ستة أشهر خلال مدة احتفاظهم بالسندات، وهناك قسم من شهادات الاستثمار يسمى بشهادات الجوائز أو اليانصيب، إذ تتم سحبات دورية خلال مدة الاحتفاظ في السند وفي حال الاختيار يحصل على جائزة مالية ولا يترتب الى حامل السند عليها اي فوائد⁽¹⁾.

4- **زيادة النمو الاقتصادي:** إن تطور إمكانيات القطاع المصرفي يعزز الدور التنموي المتمثل في تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز او المقترضين، إذ إن وحدات الفائض تسعى إلى منافذ استثمار بديلة لتوجيه أموالها، وبما إن أن القطاع المصرفي هو مصدر أموال طويلة الأجل لكل من القطاع العام والخاص الذين يعتمدون على التمويل طويل الأجل في تطوير البنية التحتية وتوسيع الأعمال التي لها دورهم في زيادة جاذبية الاقتصاد للمستثمرين المحليين أو الأجانب ومن ثم توفير متطلبات التمويل يزيد من المشاريع الإنتاجية أو توسيع القائم منها ما يسهم في خلق فرص العمل والاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

5- **تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية:** يعد القطاع المصرفي قناة أساسية لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار والنمو، فعند قيام البنك المركزي بطرح السندات الحكومية في السوق المالية فإنه يقوم في التأثير في السيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم في الاقتصاد القومي، وبالعكس عند قيام البنك المركزي بشراء السندات بهدف التأثير في سيولة المصارف واحتياجاتها لرفع قدرتها على خلق النفوق النقود ما يزيد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان بسبب زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالية

(1) إبراهيم نافع قوشجي، الأسواق المالية (مفهومها، مكوناتها، أنواعها، مؤشرتها) وتحليلها الأساسي والفني، جامعة حماة كلية الاقتصاد: سوريا، 2019، ص18.

للاقتصاد الوطني فعندما تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية أي زيادة الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي ما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطلب على المنتجات والدخل والاستثمار⁽¹⁾.

رابعاً: مؤشرات استقرار القطاع المصرفي.

1- مؤشر كفاية رأس المال. يشير الى قدرة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات التي تؤثر في فقرات الميزانية العمومية، اذ ان قياس كفاية رأس المال تساعد في تحديد الموقف المالي للقطاع المصرفي، ويأخذ بالاعتبار مخاطر سعر الصرف والائتمان وأسعار الفائدة، فضلاً عن احتساب المخاطر خارج الميزانية العمومية كمخاطر التعامل بالمشتقات المالية، ما يساعد البنك المركزي والإدارة العامة في اتخاذ الخطوات المبكرة للتحوط ضد المخاطر المحتملة وزيادة رأس المال، وتتضمن مؤشر كفاية رأس المال النسب الآتية⁽²⁾.

أ: رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطرة.

ب: القروض المتعثرة الى رأس المال الأساسي.

ج: رأس المال الأساسي الى إجمالي الأصول.

2- مؤشر ودائع القطاع المصرفي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، اذ يدل ارتفاع هذه النسبة على زيادة ثقة الافراد والوحدات الاقتصادية بالقطاع المصرفي وانتقال العمليات المالية الى القطاع المصرفي بدلاً من التعاملات النقدية خارج القطاع المصرفي، ومن ثم استقرار أداء المصارف بسبب زيادة حجم الودائع⁽³⁾.

3- مؤشرات جودة الأصول. تعد مؤشرات جودة الأصول من النسب المالية التي تقيس حجم أقراض ومستوى اقتراض القطاع المصرفي، إذ تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الأصول، كما إن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها الى سيولة.

(1) Lawrence S. Ritter & William L. Silber : Principles of money , Banking and financial Markets , 6th: edition , new York , Inc, 1988.p 414 -415.

(2) عثمان موسى الشيخ: السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص103.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الفصلي للإنداز المبكر - الفصل الرابع، 2018، ص13.

4- مؤشرات الإيرادات والربحية. يعكس هذا المؤشر الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاج على عائد الأصول وحقوق الملكية بواسطة الرافعة المالية أي الطريقة التي يتم بها تمويل استثمارات المصرف وأثرها في الأرباح العائدة للمالكين واستمرار الربحية في المستقبل، وإن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشر على وجود معوقات في الإيرادات المتحققة للقطاع المصرفي ويجب معالجتها، كما يدل الارتفاع في هذه النسبة على اتباع سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطرة ويشمل هذا المؤشر النسب المالية والعائد على الأصول والعائد على معدل رأس المال الأساسي⁽¹⁾.

5- مؤشر الائتمان المقدم الى القطاع الخاص: يقيس هذا المؤشر دور المصارف في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تحديد نسبة الائتمان المصرفي المقدم الى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى مدى قدرة القطاع المصرفي على تغذية الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة والضرورية، وتوفير البيئة الصالحة لسد حاجات النشاط الخاص من الأموال الضرورية والاستجابة للعجز الذي يعانيه قطاع الأعمال من الأموال اللازمة، وكلما ازادت هذه النسبة دلت على تطور القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي⁽²⁾.

6- مؤشرات السيولة: يعبر مؤشر السيولة عن قدرة المصارف على الوفاء بسحوبات الودائع وتلبية طلبات الإقراض بالوقت المناسب دون الحاجة الى بيع الموجودات المالية أو الاقتراض من البنك المركزي أو اللجوء الى الأسواق المالية، وتوفر السيولة مهم للمصارف كونه يرتبط بزيادة ثقة المودعين والمقترضين، وهناك نوعين من النسب التي تستخدم لقياس السيولة المصرفية وهي⁽³⁾.

أ: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: وتمثل هذه النسبة التغيرات في توظيف الأموال في العناصر الأقل سيولة كالتسهيلات الائتمانية وغيرها.

(1) علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2010، ص7-8.

(2) جمال الدين زروق، وآخرون: أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الازمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، 2009، ص5.

(3) مها مظهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، علوم مالية ومصرفية، 2016، ص7.

ب: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل: تعكس قدرة المصرف على مواجهة السحوبات الغير متوقعة للمطلوبات قصيرة الأجل.

7- **مؤشر المضاعف النقدي**: يعرف المضاعف النقدي بأنه يعكس قدرة القطاع المصرفي في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويحسب من خلال قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) على الأساس النقدي (M0) ومن ثم الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعد مؤشر إيجابي على عمل القطاع المصرفي، لأنه يسهم في زيادة قدرة المصارف ويعكس ثقة الأفراد بالمصارف العاملة ومن ثم على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل القطاع المصرفي وعدم تعرضه إلى أزمة⁽¹⁾.

8- **مؤشرات سلامة الإدارة**. يعطي هذا المؤشر دلالة على مدى نجاح أداء الادارات في القطاع المصرفي وكفاءتها في إدارة الأصول والخصوم، وهناك ثلاثة أنواع من النسب لمؤشر سلامة الإدارة هي.
أ: معدلات الانفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يعكس عدم فاعلية الادارة.
ب: نسبة الإيرادات لكل موظف: إن زيادة الإيرادات الى عدد الموظفين يعكس كفاءة إدارات القطاع المصرفي.

ج: التوسع في عدد المصارف: يعكس التوسع في عدد المصارف البيئة التنافسية ونمو القطاع المصرفي وزيادة عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي وزيادة أرباح القطاع المصرفي⁽²⁾.

خامسا: هيكل القطاع المصرفي

يطلق اصطلاح النظام المصرفي (Banking system) على النظام الذي يتكون من المصرف المركزي والمصارف التجارية، الا إن المفهوم الاوسع يشمل المصرف المركزي والمصارف التجارية ومصارف الاستثمار ومؤسسات الاقراض المتخصصة زيادة على المصارف الاسلامية، كذلك يستعمل اصطلاح الهيكل

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الفصلي للإنداز المبكر، مصدر سابق، ص16.

(2) زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص19.

المصرفي (Banking structure) إذ يعني القانون والعرف والتقاليد التي تشكل الاطار الذي تقوم هذه المؤسسات من خلالها بتقديم خدماتها الى المجتمع زيادة على مؤسسات القطاع المصرفي⁽¹⁾.

وتنسحب صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين اعضاء هذا القطاع بعضهم ببعض من جهة وبينهم وبين الحكومة وجمهور المتعاملين من جهة اخرى، فالأفراد والمشروعات لا تتعامل مباشرة مع (البنك المركزي) بل معاملاتها مع (المصارف التجارية والمتخصصة) والتي بدورها لا تتصل مباشرة مع الحكومة ولكنها تخضع لرقابة وأشراف البنك المركزي مباشرة، هناك عدة معايير مستخدمة لتحليل هيكل القطاع المصرفي ومن ثم تُصنف المصارف من حيث شكل ملكيتها أو جنسيتها أو علاقتها بالدولة أو تفرعها أو طبيعة نشاطها.

1- من حيث شكل الملكية تقسم الى⁽²⁾:

- أ- المصارف العامة: وهي المصارف التي تعود ملكيتها للدولة والهيئات المرتبطة بها.
- ب- المصارف الخاصة: وهي المصارف التي تعود ملكيتها الى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء إذ يكون المصرف هنا مشروع فردي أو شركة أشخاص.
- ت- المصارف المساهمة: وهي المصارف التي يقسم رأسمالها على أسهم تطرح للاكتتاب العام ومن ثم يشترك في ملكيتها مختلف الافراد والمؤسسات دون أي قيود تذكر سوى السقوف للملكية وتكون هذه الاسهم قابلة للتداول في السوق المالية.
- ث- المصارف التعاونية: وهذا النوع تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية والحرفية وتعود ملكيتها الى هذه الجمعيات.

2- من حيث الجنسية: إذ يمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع من المصارف بالاعتماد على جنسيتها⁽³⁾:

(1) فراس حسين علي الصفار، الاندماج المصرفي وانعكاساته على الاسواق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص16.

(2) فائق شقير، عاطف الاخرس، وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص24.

(3) عبد الحليم محمود كراجة، محاسبة البنوك، مصدر سابق، ص13.

أ- **المصارف الوطنية:** وهي المصارف التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيس فيها ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنياً.

ب- **المصارف الأجنبية:** وهي المصارف التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ويقع مركزها الرئيس في البلد الاجنبي وتكون رؤوس اموالها مملوكة بشكل رئيس من مؤسسات أو أفراد أجنب.

ت- **المصارف الاقليمية:** وهي المصارف التي تعود ملكيتها الى رعايا مجموعة من الدول المجاورة (أي إن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات الدول الاقليم)

ث- **المصارف والصناديق الدولية:** وهي مصارف ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنبثق هذه المصارف عن هيئات دولية.

3- **من حيث طبيعة أعمالها:** إذ تتميز الاعمال التي تقوم بها المصارف في العصر الحالي بالتشعب والتعدد وتبعاً لذلك تعددت انواع المصارف من حيث طبيعة الاعمال التي تمارسها ويمكن التمييز بين الانواع الاتية:

أ- **المصارف المركزية:** ويُعرف البنك المركزي على إنه بنك البنوك لكونه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الاصدار لأن له سلطة الاصدار، وبنك الدولة لأن لديه سلطة ادارة احتياطات الدولة، وقد اختلفت تسميات مؤسسات الصيرفة المركزية من بلد لآخر، إلا إنه لا يكاد يختلف أحد حول وظائفها العامة أو الفرعية، ففي الولايات المتحدة أطلق على البنك المركزي اسم (البنك الاحتياطي الفيدرالي)، وفي الهند أطلق على البنك المركزي اسم (البنك الاحتياطي)، وفي فرنسا أطلق على البنك المركزي اسم (بنك فرنسا)، وفي بعض البلدان جاءت البنوك المركزية تحت تسمية (مؤسسة النقد) وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا إن الأسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي⁽¹⁾.

(1) باسم خميس عبيد الشمري، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص8.

وهناك من يعرف البنك المركزي بأنه (المؤسسة النقدية التي تقع في قمة القطاع المصرفي للبلد والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود)⁽¹⁾

ب- المصارف التجارية: تُعدّ المصارف التجارية من أهم أنواع المصارف وأكثرها نشاطاً إذ إن معظم الودائع تتركز لديها، وإن معظم القروض تمنح من خلالها وتتم معظم الخدمات عن طريقها، لذلك فإن المصارف التجارية تُعدّ من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصادات المعاصرة، من خلال أحداث تطورات وتغييرات هامة في اساليب قيامها بالوظائف الأساسية للصيرفة وطريقة أدائها لها ووسعت نطاقها وزادتها تنوعاً وبالشكل الذي يسهم مع متطلبات التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويمكن تعريف المصارف التجارية على إنها تلك المؤسسات التي تقبل الودائع من الأفراد او المنظمات وتقوم بتوظيف تلك الودائع في استثمارات مختلفة وقروض، أو هي المصارف التجارية على إنها المصارف التي تتعامل بالائتمان وتتميز عن غيرها من المصارف بقبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود⁽²⁾. من خلال ذلك يمكن بيان إن المصارف التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة اساسية في الائتمان قصير الاجل ويطلق على هذه المصارف ايضاً اصطلاح "مصارف الودائع".

ت- المصارف الصناعية: وهي المصارف التي تختص بإقراض المنشآت الصناعية، قروض قصيرة الاجل أو متوسطة أو طويلة الأجل مما تساهم في تطوير الصناعة من خلال تمويل انشاء الوحدات الصناعية الجديدة وتدعيم الوحدات القائمة عن طريق تقديم الأموال اللازمة لشراء الآلات والإنشاءات والمواد الخام وغيرها. ويهدف المصرف الصناعي الى الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها، وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة، وتتمثل موارد المصارف الصناعية في رؤوس اموالها واحتياجاتها

(1) عوض فاضل أسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص274.

(2) ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص90.

والقروض التي تحصل عليها من الدولة ومن المصرف المركزي والمصارف الاخرى ومن حصيلة السندات طويلة الاجل التي تصدرها⁽¹⁾

ث- المصارف العقارية: تهدف هذه المصارف الى تمويل اقامه المشاريع الاسكانية للمواطنين وذلك بسبب طبيعة التمويل طويل الأجل الذي تحتاجه هذه المشاريع، كما تساهم المصارف العقارية في تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني على اختلاف أنواعها، وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على رؤوس اموالها وعلى القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها كدعم من المصرف المركزي والمصارف الاخرى والسندات التي تصدرها.

ج- المصارف الزراعية: تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الافقي أو العمودي للقطاع الزراعي وتنوع آجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع الانواع أو المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الأجل وتسعى معظم المصارف الزراعية الى المساهمة بتكوين الاستثمارات الخاصة بها بهدف تغطية النقص الموجه من المزارعين لبعض القطاعات.

ح- مصارف التوفير والادخار: وهي مصارف أو صناديق تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين، وتعمل المصارف على أساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي الدخل المحدود، إلا إنه لا يمكن القول إن مصارف الادخار الحديثة تسعى في الوقت الحاضر للقيام بعمليات متشابهة لعمليات المصارف التجارية، وقد اصبحت هذه المصارف في الوقت الحاضر تسعى الى الاندماج فيما بينها لتكوين مصارف كبيرة محاولة منها للتخلص من القيود المفروضة على فعاليتها واعطاءها القوة للعمل مثل المصارف التجارية وعادة ما تكون هذه المصارف ذات ملكية مختلطة⁽²⁾.

خ- المصارف التعاونية: وهي المصارف التي تكون مملوكة من مجموعة من الاعضاء ولا يكون هدفها الاساسي تعظيم الربح إذ تهدف مثل هذه المصارف الى تقديم القروض لأعضائها وبكف منخفضة، ويمكن

(1) فراس حسين علي الصفار، مصدر سابق، ص28.

(2) محمد امين فاضل المفرجي، مصدر سابق، ص20.

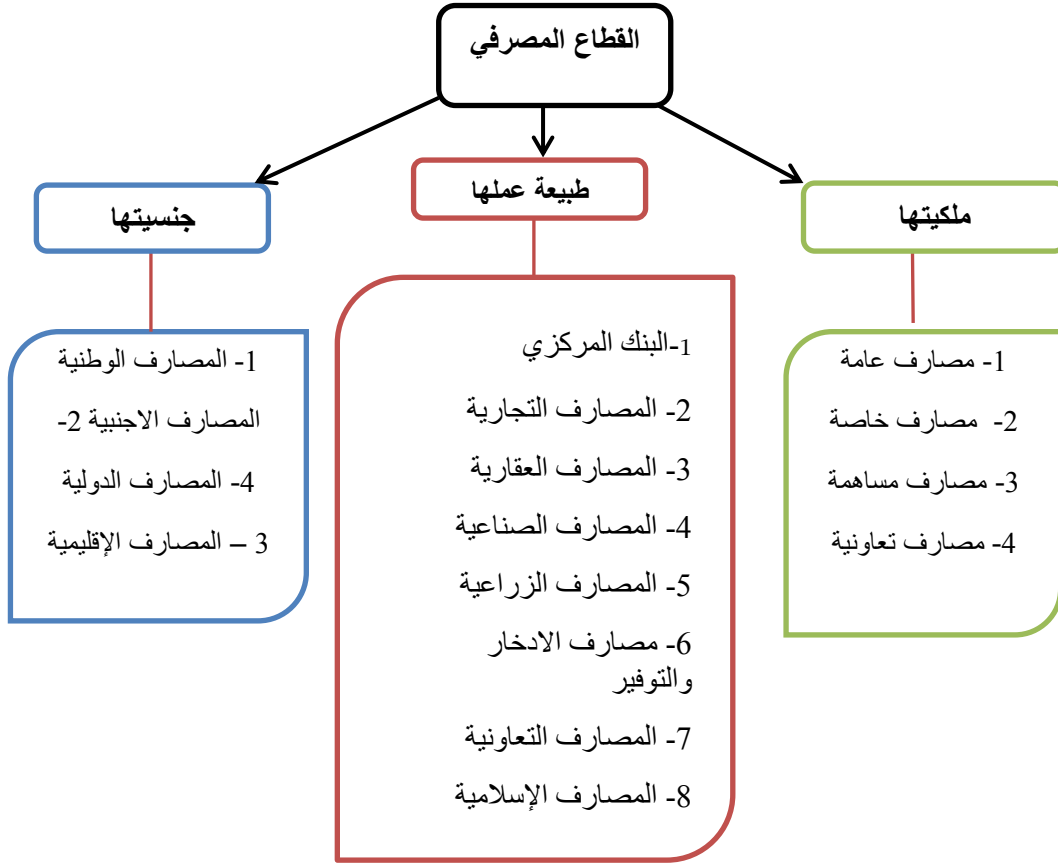
القول إن المصرف الاشتراكي العراقي هو مثال على المصارف التعاونية إذ يقوم هذا المصرف بتقديم القروض لشريحة واسعة من المواطنين وبكف منخفضة وتسهيلات عالية⁽¹⁾.

د- المصارف الإسلامية: إن إنشاء المصارف الإسلامية تم من أجل تلبية الحاجة الماسة الى اعمالها وخدماتها والتي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية واحكامها ومقاصدها وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها والمساهمين في قيامها والمجتمع والاقتصاد ككل وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها وعدد الدول التي اقيمت فيها باستمرار، خلال السنوات القليلة الماضية وزيادة اعداد المتعاملين معها وزيادة موجوداتها وعملياتها وانشطتها، والمصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تزاوّل اعمالها وفق احكام الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

(1)Valdez, stephen, introdction to global in ancial Markts, 3ed edition, Macmilan press Ed, 2000 p18.

(2) عبد الحليم محمود كراجه، مصدر سابق، ص21.

مخطط (1) تقسيمات القطاع المصرفي



المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى مصادر البحث

سادسا: الميزانية العمومية للقطاع المصرفي.

بشكل عام في القطاع المصرفي تقسم الميزانية العمومية الى قسمين هما جانب الخصوم أو المطلوبات وتعتبر عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية التي يستقي منها موارد النقدية والمجالات التي يوظفها فيها، وتشمل حقوق المساهمين والمشروعات والمصارف الأخرى على المصارف، كما تضم الالتزامات المالية من لدن المصرف الى الغير، لذا تشير الى جميع بنود الميزانية التي تشكل ديناً على المصارف كحساب رأس المال والاحتياطي والودائع والقروض التي يحصل عليها من البنك المركزي والمصارف الأخرى⁽¹⁾.

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص24

أما الجانب الآخر من الميزانية العمومية هو جانب الأصول أو الموجودات (Assets) ويمثل استخدامات ومجالات توظيف أموال القطاع المصرفي، ويتكون من حقوق المصارف على الافراد والوحدات الاقتصادية، وتشمل أيضا استثمارات المصارف في (الموجودات الثابتة)، لذا تعبر عن جميع أنواع الملكية العائدة للمصارف والتزاماته على الغير عند شرائه حوالات الخزينة والسندات العامة، وحقوق الأفراد والمشروعات والمصارف الأخرى عند منحهم القروض والسلف. ويعرض الجدول الآتي صورة مبسطة لميزانية عمومية للمصارف⁽¹⁾

جدول (1) الميزانية العمومية للقطاع المصرفي

الاصول	الخصوم
<p>1. الموجودات النقدية - في الصندوق - لدى البنك المركزي - لدى المصارف الاخرى</p> <p>2. استثمارات في أوراق مالية - حوالات الخزينة العامة - سندات حكومية - سندات الشركات الخاصة</p> <p>3. القروض والسلف - أوراق تجارية (كمبيالات، سندات أذنيه مخصومة) - سلف وقروض مختلفة - موجودات أجنبية - صكوك قيد التحصيل - موجودات أخرى</p>	<p>1. حسابات رأس المال - رأس المال المدفوع - الاحتياطات</p> <p>2. الودائع - ودايع جارية - ودايع لأجل - ودايع ادخارية (حسابات التوفير) - ودايع أجنبية - ودايع حكومية</p> <p>3. القروض والسلف - الاقتراض من البنك المركزي - الاقتراض من المصارف الأخرى - حسابات المصارف الأخرى - صكوك مستحقة الدفع - مطلوبات أخرى</p>
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

Source: mr. jose m cartas and artak harutyunyan , monetary and financial statistics manual and compilation guide, Washington, dc : international monetary fund, 2016, isbn 9781513579191,p 57-58.

(1)Tamiru Belete, Asset Liability Management and Commercial Banks Profitability in Ethiopia, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.4, No.10, 2013 ,p77.

وتسهم مصادر واستخدامات الأموال في الميزانية العمومية للمصارف في تغيير الظروف الاقتصادية من انتعاش او ركود اقتصادي، فعند اتباع المصارف سياسة تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانًا بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة ، كما تسهم السياسات المتحررة للقطاع المصرفي في تحفيز الادخار الخاص وتشجيع الوساطة ومن ثم التوزيع الأمثل للموارد، وزيادة عرض الائتمان الى القطاع الخاص الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الإنتاج والاستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتعطي الميزانية العمومية تصور عن مدى الثقة التي يمنحها المدخرون الى القطاع المصرفي والتي لها دور في تنمية الودائع والتي ترتبط بمدى قدرة القطاع المصرفي على توفير السيولة، إذ يعمل القطاع المصرفي على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية واصول سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للمدخرات من خلال تخفيض مخاطر السيولة وادارتها، إذ يعمل القطاع المصرفي على تسهيل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل الى استثمارات طويلة الأجل مع المؤامة في ما بينهما⁽¹⁾.

⁽¹⁾Citation: Zhuang, Juzhong et al: Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review, ADB Economics Working Paper Series, No. 173, Asian Development Bank (ADB), Manila,2009,p2-3. <http://hdl.handle.net/11540/1829>

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بهيكل الاقتصاد الكلي والذي يرتبط بدوره بصورة مباشرة بالسياسات الاقتصادية المسؤولة عن تنشيط الطلب الكلي لتحقيق الاستخدام الامثل في الاقتصاد، ومن هنا تؤثر السياسة المالية والنقدية والسياسات الاخرى وعبر ادواتها في تحقيق الاستقرار.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الأهم الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه من خلال مجموعة من السياسات سواء كانت مالية أو النقدية بهدف للتأثير على النشاط الاقتصادي بصورة عامة مثل الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والاستخدام، ولأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التكامل والتوافق في الإجراءات وآلية تنفيذ أدوات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية.

أذ يعرف الاستقرار الاقتصادي على إنه ((قدرة الدولة على تفادي الأزمات الاقتصادية وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية))⁽¹⁾. كما يُعرف الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر كلية بأنه ((يشير إلى الأدوات والسياسات الحكومية التي تستخدمها لأجل تحقيق ثبات الأداء الاقتصادي او ثبات الأداء الاقتصادي الكلي))⁽²⁾. ويُعرف أيضاً على إنه ((تحقيق التشغيل الكامل (الحالة التي تكون فيها البطالة ادنى مستوياتها) وتجنب التغيرات في مستوياتها العامة للأسعار ومحاولة تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي))⁽³⁾.

(1) هبة عبد المنعم: أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يناير 2012، ص3.

(2) LUKA BRKI, Theory of Economic Growth and Stability: The Case of Croatia, Vol. XXXIII, (1996), No. 5, pp. 17—32p.9.

(3) Jamie Dressler & Mike Burns, Economic Stability, Prepared for the Rural Secretariat of Agriculture and Agri-Food Canada, New Rural Economy Project, Phase 2 (NRE2), September 2004, p2-3.

ويعد الاستقرار الاقتصادي مؤشراً عن السياسات الاقتصادية التي تطبق على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد من خلال استقرار المستوى العام للأسعار والحد من معدلات البطالة وتحقيق مستويات عالية من التشغيل والحفاظ على قيمة العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فضلاً عن معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

ويمكن الاستدلال على الاستقرار الاقتصادي عن طريق (معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في حين تُعد التقلبات الشديدة في الدورة الاقتصادية وعدم انتظام النمو والناتج من حالات عدم الاستقرار)⁽²⁾.

ومما تقدم يكن إيجاز مفهوم الاستقرار الاقتصادي بأنه تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار والتوظيف الكامل والذي يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي واستدامته عن طريق تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وتجنب تعطيل الموارد الاقتصادية.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

إن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم أولويات السياسات الاقتصادية وذلك لارتباطه المباشر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي الى تحويل الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة، وعموماً هناك جملة من المؤشرات التي توضح مدى تحقق الاستقرار الاقتصادي لعل أبرزها:

1: استقرار المستوى العام للأسعار

تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، لذا يمكن أن يلبي النقد وظيفته كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة إذ إن هدف استقرار الاسعار يخفض من مخاطر الانكماش كذلك يسهم الاستقرار في مستوى الأسعار لاسيما في الأمد الطويل في رفع مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وبالعكس⁽³⁾.

(1) أديب قاسم شندي: قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد (21) 2016، ص9.

(2)-Lordina P. Manu &Charles K.D. Adjasi, Financial stability and economic growth: a cross-country study, Int. J. Financial Services Management, Vol. 5, No. 2, 2011p.123-124.

(3) David folkert, Exports, inflation, and growth, IMF working paper, September 1997.p4.

أذ يعمل التضخم دائماً على تقليل القيمة الحقيقية للنقد وكلما ارتفع معدل التضخم قل العائد الحقيقي للمدخرين، ومن ثم حدوث اختلال نتيجة عدم استقرار مستوى الأسعار ومن ثم فقدان النقود لوظيفتها كمقياس للقيمة ومخزن الثروة⁽¹⁾.

إن استقرار المستوى العام للأسعار يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة كما إن التضخم بمعدلات مقبولة سوف يدفع الافراد الى تقليل الادخار على حساب الانفاق مما يدفع الى زيادة الطلب وهو بدوره يساهم في زيادة الاستثمار فضلاً عن الدولة سوف تنقل ديونها مما يقلل عبء الدين العام⁽²⁾، وهذا نتاج استقرار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي أسهمت في توسيع الاستثمارات الحالية والجديدة وتوفير فرص عمل جديدة لذا تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي يعكس استقرار السياسات الاقتصادية في المحافظة على استقرار مستوى الأسعار ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض تكاليف التمويل وزيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم للمشروعات الإنتاجية وهذا يرتبط بالاستقرار الاقتصادي⁽³⁾.

لذا يعد النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام ومعدلات التضخم المنخفضة في العديد من البلدان من الأهداف الرئيسية لسياسة الاقتصادية لأن التضخم له تأثير سلبي على الأسعار والأجور مما يعوق النمو الاقتصادي كما ان الزيادة في سعر الفائدة الاسمي الناجم عن التضخم ستؤدي الى انخفاض عائد الاستثمار (انخفاض الكفاية الحدية لراس المال) ومن ثم سيتم تخفيض أرصدة الاستثمار بسبب التضخم ومن ثم سيؤثر التضخم سلباً على النمو الاقتصادي⁽⁴⁾.

(1) حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور للمدة (1970-2005)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009/2008، ص 20-21.

(2) بول سامولسون، وليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2001، ص613.

(3) M. muqtade, Macroeconomic stability, growth and employment issues and consideration beyond the Washington consensus, employment paper,2003/48.p 6.

(4) Javier Andrés and Ignacio Hernando, Inflation and economic growth: some evidence for the OECD countries, Federal Reserve Bank of New York (February 21, 1997),p365.

2: الوصول الى العمالة الكاملة.

تهدف السياسات الاقتصادية الى القضاء على البطالة وتحقيق الاستخدام الكامل، إذ تشير العمالة الكاملة الى الحالة التي تتساوى عندها عدد الاعمال الشاغرة مع عدد العاملين العاطلين عن العمل وهذه الاعمال المتوفرة تعد أعمالاً منتجة بقدر الإمكان، ومن الناحية الاقتصادية ينظر للعمالة الكاملة إن البلد بلغ مرحلة التشغيل الكامل إذا لم تتجاوز نسبة البطالة الانتقالية قدراً معيناً يحدد عادةً بـ 5% من إجمالي القوى العاملة في البلد، وتعاني أغلب الدول من زيادة معدل البطالة التي تعد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولها تأثيرات على جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وترتبط بتراجع النمو الاقتصادي وأيضاً وزيادة معدل النمو السكاني وانخفاض حجم الادخار المحلي اللازم لتوفير التمويل للاستثمارات من اجل خلق فرص العمل فضلاً عن عدم تخطيط سوق العمل⁽¹⁾، ويمكن تعريف العمالة الكاملة بالحالة التي تكون فيها مرونة عرض المنتجات في الاقتصاد المحلي بالنسبة لما يحدث في حجم الطلب الفعلي صفر⁽²⁾.

كما يستخدم معدل البطالة كمؤشر لاستقرار الاقتصادي لأنه يعطي تصوراً مفيداً للوضع الاقتصادي القائم كونه يحصي عدد الوظائف المضافة الى الاقتصاد أو المفقودة في الاقتصاد سواء من القطاع العام والخاص، ويشير الانخفاض في معدل البطالة إلى زيادة معدل نمو الأعمال التجارية ومدى مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، فضلاً عن ذلك فإن العاملين الجدد قد زادوا من دخلهم الشخصي وأن دخلهم القابل للتصرف قد زاد أيضاً مما يعزز التوسع في مستوى النشاط الاقتصادي⁽³⁾.

3: النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه نسبة التغيرات السنوية في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما يعبر عن النسبة المئوية للتغير في قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة غالباً سنة مقارنة

(1) Tuğba Dayıoğlu and Yılmaz Aydın, Relationship between Economic Growth, Unemployment, Inflation and Current Account Balance: Theory and Case of Turkey, Published: September 17th 2020 DOI: 10.5772/intechopen.93833 , p. 3-4.

(2) صالح خصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية، الاردن، ط2، 2000، ص164.

(3) Melike Wulfgramm & Lukas Fervers, Unemployment and Subsequent Employment Stability: Does Labour Market Policy Matter, IZA Discussion Paper No. 7193, January 2013, p4-5.

بالسنة السابقة، ويعبر عن الزيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ويتحقق النمو عندما تكون الزيادة في الدخل أكبر من معدل نمو السكان ومن ثم تحقيق الرفاه الاقتصادي⁽¹⁾.

ويسهم النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة بسبب زيادة مستوى الاستثمار والتوظيف الذي يُعد عاملاً حاسماً في تحقيق نمو أعلى بالاعتماد على عوامل الاقتصاد الكلي مثل التضخم المنخفض والتوجه نحو التصدير وضرائب العمل المنخفضة⁽²⁾. إن ارتفاع مستوى الاستثمار يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي إذ يعتمد معدل النمو على معدل العائد، وبما إن معدل العائد المتحقق سوف يرتفع بسبب انخفاض معدل التضخم ومن ثم يرتبط النمو الاقتصادي سلباً بالتضخم⁽³⁾.

4: توازن ميزان المدفوعات:

يُشير ميزان المدفوعات إلى رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات التحويلات الداخلة والخارجة إلى البلد خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، ويمكن القول أن ميزان المدفوعات يعد أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها معرفة الوضع الاقتصادي للبلد، لأنه يضم المعاملات الاقتصادية المتعلقة بالصادرات والواردات، إذ أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضاً فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي⁽⁴⁾.

(1) Alina-Petronela, Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge, All content following this page was uploaded by Alina Haller on 01 November 2016.p 66.

(2) Lin, Economic Growth, Income Inequality, and Poverty Reduction in People's Republic of China, Asian Development Review, vol. 20, no. 2, 2003, p 106-107.

(3) Fikirte Tsegaye Mamo, Economic Growth and Inflation A panel data analysis, Souderton's University, Department of Social Sciences, Economics, Master Programmer, Thesis2012, p6.

(4) مهدي رضوان، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017، ص29.

ويظهر أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، كما يسهم في متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية، ويساعد الحكومة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والمستثمرين ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية (1).

ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

يشير عدم الاستقرار الاقتصادي الى التقلبات في مقياس الأداء الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم، لذا يسعى القارئون على صناعة السياسات الاقتصادية الى مراقبة مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والاستجابة لها، وإجمالاً هناك جملة من الاسباب التي تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار منها:

1- المزاحمة المالية.

يقصد بالمزاحمة المالية إن تمويل الانفاق الحكومي المتزايد عن طريق الديون الحكومية يزاحم القطاع الخاص أو ما يطلق عليه بـ (تأثير الازاحة) وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي غير المنتج وتمويل هذا الانفاق عن طريق الاقتراض الحكومي الذي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص بسبب زيادة المنافسة على الأموال المتاحة للاقتراض وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الاستثمار والإنتاج كما تؤثر زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي على الاستدامة المالية للدولة على المدى الطويل، ومن ثم على رفاهية الأجيال في المستقبل (2).

ويظهر تأثير الزيادة المستمرة في الدين الحكومي الى خلق ضغوط تضخمية وانخفاض النمو واستبعاد الاستثمار الخاص والاستهلاك على المدى الطويل وهذه المتغيرات تسهم بزيادة الفقر وتقليل الرفاهية في الاقتصاد إذ تلجأ الحكومة لتمويل الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الدين الداخلي والاجنبي اذ يؤثر

(1) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص115-116.

(2) Luca Agnello* Davide Furceri† Ricardo M. Sousa, Fiscal Policy Discretion, Private Spending, and Crisis Episodes, DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DES RELATIONS INTERNATIONALES, December 2011, p4.

الاقتراض الداخلي على معدل الفائدة في حين تؤدي الديون الاجنبية لزيادة عجز الحساب الجاري وارتفاع سعر الصرف مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في صافي صادرات البلد ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

2- عدم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

تتمثل أهداف سياسات الاقتصاد الكلي في ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام، من خلال التنسيق ما بين كل أنواع السياسات المستخدمة لذلك، سواءً كانت مالية أو نقدية أو تجارية.

ونعني بهذا استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لمواجهة وتقليل التقلبات التي تحدث في التوظيف والإنتاج والأسعار إلى الحد الأدنى وتحقيق النمو المحتمل في الناتج الحقيقي، وعموماً ما يتم التركيز على السياستين المالية والنقدية عبر ادواتهما المتمثلة بالأدوات النقدية التي تستخدم من البنك المركزي اما الثانية تشير الى الأدوات المالية التي تستخدم من قبل وزارة المالية، وغالباً ما تتعارض أهداف وانعكاسات تدابير السياسة التي تتخذها المؤسسات مع بعضها البعض، لاسيما فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة وعواقبه على الإدارة النقدية، إذ تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم سيكون لها عواقب على معدل التضخم ويؤثر موقف السياسة النقدية على قدرة الحكومة على تمويل عجز الموازنة بالتأثير على تكلفة خدمة الدين وعن طريق الحد من مصادر التمويل المتاحة أو توسيعها⁽²⁾.

وعدم وجود تنسيق فعال للسياسات يمكن أن يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار الصرف والتضخم السريع والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي ستضع السياسة المالية المتساهلة ضغوطاً لتشديد السياسة النقدية حتى لو لم تستطع الأخيرة تعويض اختلال التوازن المالي بشكل كامل، علاوة على ذلك فإن الافتقار إلى مصداقية إطار السياسة العامة الناجمة عن عدم التنسيق ومزيج السياسات هذا على المدى الطويل سيقبل من فعالية السياسة النقدية⁽³⁾.

(1) Lekha S. Chakraborty, Fiscal Deficit, Capital Formation, and Crowding Out in India: Evidence from an Asymmetric VAR Model, The Levy Economics Institute and the National Institute of Public Finance and Policy, India, October 2007, p2.

(2)Dahan (1998), "The Fiscal Effects of Monetary Policy", IMF Working Paper No. 98/66, p5.

(3) Hanif, Muhammad N. and Arby, Muhammad Farooq :Monetary and Fiscal Policy Coordination., MPRA Paper No. 10307, posted 06 Sep 2008 09:20 UTC.p 3.

3- عدم الاستقرار السياسي.

إن الاستقرار السياسي ينعكس على مدى نجاح السياسات الاقتصادية في البلد، لا سيما إذا كانت النفقات الحكومية موجهة نحو أهداف التنمية الاقتصادية في البلد والتي تسهم في زيادة القاعدة الإنتاجية ومن ثم خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، وتظهر مشاكل البلدان النامية في تخصيص الجانب الأكبر من النفقات العامة نحو النفقات الجارية، ومن ثم زيادة مستوى الاستهلاك بشكل يفوق مرونة الجهاز الإنتاجي والاعتماد على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية، وانخفاض الإنتاجية يعنى انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض أرباح الشركات وانخفاض الدخل، ومن ثم زيادة عجز موازنة الحكومية واللجوء الى المديونية الخارجية لتعويض العجز والتي يترتب عليها فوائد في المستقبل ترهق تمويل القطاعات التي تسهم في زيادة الانتاجية وتوفير فرص العمل للحد من البطالة، وهذا الأمر يؤدي الى ضياع القسم الأكبر من الموارد الاقتصادية على نفقات تؤدي الى استنزاف الاحتياطي الاجنبي بسبب زيادة المديونية ومن ثم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي⁽¹⁾.

4- سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في عدم الاستقرار الاقتصادي، لأنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد، وعلى حجم التجارة الخارجية وعلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول، ومن ثم على موقف ميزان المدفوعات، ويؤثر كل ذلك على النشاط الاقتصادي والتي تنعكس على التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في معدل التضخم وامتصاص البطالة، أي توازن العرض والطلب في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل، ومحصلة هذه التوازنات الجزئية يشكل التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

(1) Al Gifari Hasnul: The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia: INCEIF, Global University of Islamic Finance: 28 December 2015.p 2-3.

(2) Ravindran Ramasamy and Soroush Karimi Abar: Influence of Macroeconomic Variables on Exchange Rates, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 2, February 2015, p276-277.

إن اعتماد البلدان النامية على الاستيراد يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار والاجور والتكاليف مما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي لاسيما بسبب زيادة اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية المرتبطة بزيادة حجم الاستهلاك الناجم عن زيادة الطلب الكلي وهو من المشكلات الكبيرة التي تواجهها البلدان النامية ومن المسببات الرئيسية لمشكلة الديون الاجنبية لتغطية الانفاق الاستهلاكي بهدف تمويل الاحتياجات العامة من خلال تعويض حاجة السوق المحلية من السلع الاجنبية لتعويض النقص في الناتج المحلي الامر الذي يؤثر على عملية التنمية ويهدف خفض الضغط المحلي على الحكومة وعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عجز الميزان التجاري⁽¹⁾.

رابعاً: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تستهدف سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي لمعالجة العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقسم سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي Economic stabilization policies، وسياسات التكيف الهيكلي Structural adjustment policies⁽²⁾.

1: سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي.

وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث السنوات يقدمها صندوق النقد الدولي من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة في الاقتصاد الوطني مثل العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة وتشمل إجراءات تحقيق التوازن في جانبي الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي مع الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

(1) Rizwan Raheem AHMED& Saghir Pervaiz GHOURI& Jolita VVEINHARDT: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF EXPORT IMPORT, AND INFLATION, A CASE OF PAKISTAN: Romanian Journal of Economic Forecasting – XXI (3) 2018.p 119.

(2) Vittorio Corbo and Stanley Fischer: Adjustment Programs and Bank Support: Rationale and Main Results, / THJ WORLD BANK 1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433 U.S.A,p 7.

(3) محمود يوسف عبد العزيز : برامج التكيف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (27) العدد الثاني، 2005، ص76.

ومعالجة الاختلالات الاقتصادية عن طريق خفض العجز في الموازنة الحكومية لتعزيز النمو في ميزان المدفوعات ودعم اقتصاد السوق، وترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، عن طريق تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبما يكفل تحسين الكفاءة التخصّصية لموارد المجتمع وتجاوز الاختلالات في الهيكل الاقتصادي التي يرجع سببها إلى سوء أداء مؤسسات القطاع العام التي اعتمدت أهداف اجتماعية واسعة إلى جانب الأهداف الاقتصادية، فضلاً عن إعادة هيكلة قطاع الإنتاج من خلال السلع والخدمات الأساسية والتي تغطي حاجة المجتمع وخلق فرص عمل تستوعب قوى العمل الناجمة عن نمو السكان⁽¹⁾.

وتحسين وضع ميزان المدفوعات، والميزانية العامة عن طريق تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وتعمل السياسة المالية على معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال خفض الانفاق العام ورفع مستوى كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي، وتوجيه الانفاق صوب البنية التحتية ودعم القطاع الخاص والمشاريع الإنتاجية، كذلك تعمل السياسة المالية على تعظيم الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فإنها تُركز على الحد من معدلات الضخم عن طريق خفض إجمالي الطلب الكلي وتقييد الائتمان المحلي بشكل يتناسب ومتطلبات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بهدف احتواء العجز في ميزان المدفوعات، أما سياسة سعر الصرف فهي تعمل على خفض قيمة العملة المحلية والتي تكون في الغالب مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية وتهدف هذه السياسة إلى استعادة التوازن في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

2: سياسات التكيف الهيكلي **Structural adjustment policies**

هي مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية طويلة الأجل وهي من صلاحيات البنك الدولي World Bank، والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الكلي الشامل على المدى الطويل، عن طريق القضاء على

(1) إباد النور: المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص378.

(2) نبيل حشاد، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1999، ص15 .

(3) محمد إسماعيل، هبه عبد الله، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص8.

الاختلالات المالية والنقدية، وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال تعديل هيكل اقتصادات تلك الدول عن طريق قروض أو إعانات الفائدة المنخفضة⁽¹⁾

كذلك العمل على إعادة التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يسهم في زيادة مستويات العرض الكلي، وكذلك زيادة مستويات الصادرات وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، عن طريق تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

خامساً: الجهود والاطر الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

حضي الاستقرار الاقتصادي باهتمام متزايد من الكيانات الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية لقناعتها بأن ضمان الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي وحده لا يضمن الاستقرار الاقتصادي على المستويين الإقليمي أو العالمي في ضوء تزايد مستويات الاندماج وانفتاح الأسواق المالية وحرية التبادل التجاري وانتقالات رؤوس الأموال لذا يمكن ايجاز الجهود الدولية حول الاستقرار الاقتصادي بما يلي:

1- صندوق النقد الدولي.

وجدت العديد من الحكومات ضرورة الحاجة إلى تحسين تماسك السياسة العالمية وعبر المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. إذ كان من المفترض أن الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 كان من الممكن تفاديها أو على الأقل احتواؤها بشكل أفضل لو كانت هناك روابط اتصال فعالة وشفافية في التدفقات المالية بين الدول والأسواق. وكان أحد مكونات إصلاحات مجموعة العشرين هو بدء الإنذار المبكر Exercises Early Warning (EWE) كطريقة لاكتشاف المخاطر المالية العالمية وتشجيع استجابات السياسات المناسبة.

(1) ختام حمائل، سياسات التكيف الهيكلي: بين النمو الاقتصادي، مؤسسه الفكر العربي، فلسطين، 2018، ص2.

(2) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص

ابتداءً من عام 2009 تم تكليف صندوق النقد الدولي (IMF) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) بمهمة EWE من أجل تحديد نقاط الضعف النامية داخل النظام المالي العالمي وتدعو إلى تعزيز المساءلة والشفافية لأداة حوكمة عالمية مهمة بما يضمن تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي المحلي والخارجي⁽¹⁾.

2- أعضاء الاتحاد الأوروبي.

حددت معاهدة ماستريخت 1992 المعايير الاقتصادية التي يجب على دول الاتحاد الأوروبي العمل والالتزام بها لتحقيق الوحدة النقدية حيث اتفقت دول منطقة اليورو عام 1997 ضمن إطار معاهدة الاستقرار والنمو (SGP) Pact Growth and Stability على ضرورة السيطرة على معدلات الاقتراض الحكومي للحفاظ على المعايير المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت وفي حال فشل أي دولة في استيفاء تلك المعايير لمدة ثلاث سنوات متتالية يفرض عليها عقوبات اقتصادية بواقع (0.5%) من ناتجها المحلي الإجمالي وفي أعقاب تدشين اليورو لم تلتزم العديد من دول المنطقة بهذه المعايير ومن بينها الدول ذات الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة (ألمانيا وفرنسا) ومع ذلك لم تطبق عليهما العقوبات الاقتصادية المفروضة وهو ما حذى ببعض دول الاتحاد الأوروبي الأخرى على الخروج على شروط المعاهدة مما أدى إلى تجاوز نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مستوى (60%) المحددة في المعاهدة ومعدل التضخم تجاوز (1.5%) مقارنة مع الدول المجاورة وذلك لضمان استقرار سعر الصرف وأسعار الفائدة طويلة الأجل ما أدى إلى تفاقم أزمة الديون السيادية خلال عامي 2010 و 2011 بعدد من الدول الأوروبية⁽²⁾.

3- مجلس الاستقرار المالي

بمبادرة من وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع الكبرى في العام 1999، أنشئ مجلس الاستقرار والذي يهدف إلى معالجة مواطن الضعف في النظام المالي العالمي وتطوير الأنظمة المالية والإشرافية في المؤسسات المالية العالمية لضمان المحافظة على الاستقرار المالي العالمي وفي أعقاب أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997-1999 كان هناك تعاون بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي العالمي فيما

(1) Bessma Momani, Skylar Brooks, Michael Cockburn, Strengthening the Early Warning Exercise, WORLD ECONOMICS • Vol. 14 • No. 3 • July–September 2013 p.118.

(2) هبة عبد المنعم، مصدر سابق، ص5.

يتعلق بصياغة إطار للاستقرار المالي والاقتصادي من خلال مؤشرات الاحتراز الكلي (السياسات الاحترازية الكلية) Macro Prudential Indicators من خلال دمج المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمتغيرات المالية لتحديد احتمال وقوع أزمات اقتصادية مستقبلية بهدف اقتراح وتجهيز سياسات وتدابير ممكنة التطبيق للحيلولة دون وقوع هذه الأزمات⁽¹⁾.

وخلال الازمة المالية العالمية 2007-2009 اتجهت هذه الدول باتخاذ خطوات نحو اعتماد مجموعة من مؤشرات الاستقرار المالي والاقتصادي بهدف مراجعة وتقييم الوضع الاقتصادي في دول المجموعة ومدى انكشافها على الاختلالات الداخلية والخارجية لاسيما فيما يرتبط بنسبة فائض أو عجز الميزان الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي.

(1) محمود هيلات، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك- الأردن، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2018، ص 119.

المبحث الثالث: العلاقة بين القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي

هناك علاقة إيجابية بين تطور وكفاءة القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي، إذ يعد وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر أساساً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق توجيه المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة من أجل توليد فرص عمل وزيادة الطاقة الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، لذا يُعد القطاع المصرفي الذي يعمل بشكل جيد شرطاً أساسياً للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي لأنه يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية⁽¹⁾.

بمعنى كلما أصبح القطاع المصرفي أكثر كفاءة زاد احتمال توجيه الموارد النادرة للبلد إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية لها وعند حدوث ذلك يمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والنتيجة هي تحريك الاقتصاد نحو التخصيص الأمثل لموارد القطاعين الحقيقي والمالي⁽²⁾.

كما تعد المؤسسات المصرفية بأنواعها (البنوك المركزية، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية، بنوك الاستثمار، البنوك الشاملة، بنوك التجارة، بنوك الادخار) أهم المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة مجالات، لعل من أهمها:

أولاً: دور القطاع المصرفي بتعبئة الادخارات وحفز الاستثمار.

يؤدي القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في تكوين الأموال، من خلال دور الوساطة ويسمى بنظام الدفع والذي يساعد الاقتصاد على تبادل السلع والخدمات مقابل الأموال أو الأصول المالية الأخرى، كما يوفر للأفراد الذين لديهم أموال إضافية يرغبون في ادخارها بدلاً من البحث عن فرد يرغب في الاقتراض منهم ثم سدادها في

(1)Elena NAUMOVSKA& Kiril JOVANSKI, THE INFLUENCE OF THE BANKING SECTOR FUNCTIONS ON ECONOMIC ACTIVITY IN MACEDONIA, *Scientific Annals of the "Alexandru Ioan Cuza" University of Iași Economic Sciences* 62 (2), 2015,.p209.

(2)Hshin-Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, *Banks and Bank Systems / Volume 1, Issue 2, 2006,p.20.*

وقت لاحق، وتساعد الذين يرغبون في اقتراض الأموال للذهاب مباشرة الى المصارف بدلاً من محاولة العثور على شخص ما لإقراضهم نقدًا⁽¹⁾.

اذ يتحمل المصرف تكاليف المعاملات المرتبطة بإيجاد مقرض أو مقترض لهذه الأموال، ومن ثم فإن المصارف تخفض تكاليف المعاملات وتعمل كوسطاء ماليين - فهي تجمع المدخرين والمقترضين معاً إلى جانب جعل المعاملات أكثر أماناً وسهولة، وهذا يعتمد على دور تكاليف المعاملات وتقاسم المخاطر وتكاليف المعلومات في الأسواق المالية⁽²⁾. وعندما تقدم المصارف قروضاً للشركات ستحاول المصارف توجيه رأس المال إلى الشركات السليمة التي لديها احتمالات جيدة لسداد القروض، وليس إلى الشركات التي تعاني من خسائر وقد تكون غير قادرة على السداد⁽³⁾.

ولقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامية الأساسية للاستثمار، لذا عملت هذه الدول على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، وبما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ويرى (Yılmaz& BAYAR,2014) إن القطاع المصرفي هو الأكفأ والحل الافضل في تجميع الادخارات وتعبئتها في أوعية استثمارية تخدم الدولة في تنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي، من خلال رفع كفاءة الوساطة المالية، من ناحية أخرى إن القطاع المصرفي الأكثر تطوراً لديه الإمكانيات لتوفير أدوات ادخار بديلة أكثر ملاءمة لتفضيلات الأفراد⁽⁴⁾.

(1) Hogendorn, Jan and Marion Johnson. The Shell Money of the Slave Trade. Cambridge University Press, Federal Reserve Statistical Release <http://www.federalreserve.gov/RELEASES/h6/current/default.htm#t2tg1link>, Novembe 23, 2013.p 6

(2) Mishkin, Frederic: The economics of money, banking and financial markets, 4th Canadian ed, New Jersey, USA,2011, p 5-6.

(3). Rescues: Steven A. Greenlaw& David Shapiro: Principles of Economics 2e, the second edition, iBooks Part 2, ISBN-10: 1-947172-48-4, 2017, p.622.

(4) Yılmaz BAYAR, Financial development and domestic savings in emerging Asian countries, Karabuk University, Turkey, <https://www.researchgate.net/publication/333668204>,2014.p55-56.

ويطرح (Godwin,2003) إن القطاع المصرفي يمثل المكون الأساسي للمؤسسات المالية، التي تشجع وتعبئ المدخرات وتوجه المدخرات إلى الاستثمار الإنتاجي، وبسبب شبكة فروعها فهي تبذل المزيد من الجهود خاصة في تعبئة المدخرات الصغيرة في كل من المناطق الحضرية والريفية، لذا يجب استغلال هذه الإمكانيات بسرعة من خلال دمج البنوك الريفية مع القطاع المالي غير الرسمي في المناطق الريفية حيث الكثير من المدخرات معطلة أو مشتتة⁽¹⁾

ثانياً: دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي

يعد القطاع المصرفي المكون الأكبر من القطاع المالي، لذا فإن عدم كفاءة القطاع المصرفي لا يؤدي الى تعريض التنمية المستدامة طويلة الأجل للاقتصاد للخطر فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى حالات من عدم الاستقرار قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية، لذا فإن أهمية القطاع المصرفي ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي حضي باهتمام كبير من الدول⁽²⁾.

كما إن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعبئة الأموال وتقييم واختيار المشاريع وإدارة المخاطر ومراقبة رواد الأعمال وتسهيل المعاملات يجب أن يُنظر إليها على أنها عناصر حاسمة في تعزيز الابتكارات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، ويقترح McKinnon and Shaw 1973 أهمية التنمية القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إنتاجية رأس المال العالية وينظر إلى تنمية وتطور القطاع المصرفي على أنها شرط مسبق ضروري للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين لديهم آراء متشككة حول الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، إذ يجادل روبنسون (1952) بأن التمويل المصرفي لا يمارس أي تأثير سببي على النمو وبدلاً من ذلك، تتبع تنمية القطاع المصرفي النمو الاقتصادي

(1) Godwin Nwaobi : savings mobilization role of nigerian commercial banks:an analytical policy study, veritas university abuja,2003, p 24, <https://www.researchgate.net/publication/23743531>.

(2) Khalil Mhadhbi& others: Banking sector development and economic growth developing countries: A bootstrap panel Granger causality analysis, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01528104> Preprint submitted on 27 May 2017.p 2.

نتيجة لارتفاع الطلب على الخدمات المالية، وعندما ينمو الاقتصاد يظهر المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات المالية في السوق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية⁽¹⁾.

على العكس من ذلك يجادل (Fitim & Artur, 2021) إن القطاع المصرفي يعزز النمو الاقتصادي لأن المدخرات تحفز الاستثمار والإنتاج والعمالة ومن ثم توليد نمو اقتصادي مستدام أكبر، إذ تساعد القروض والتسهيلات المصرفية على تعزيز الاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر على الاستثمار، ويؤكد أن البلدان التي لديها معدل ادخار محلي مرتفع لا يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تتخفف المخاطر الناتجة عن تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير⁽²⁾.

ويرى (Mohammed, 2017) إن القطاع المصرفي واحدة من دعائم بناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد والائتمان المصرفي، وبعد المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي ومصدر التمويل الداخلي الأساسي للاقتصاد الفلسطيني، ويرى إن تخفيض التكلفة على الديون يسهم في توفير المزيد من التمويل المحلي، وتحسين سياسة الائتمان الخاصة بهم فهي تهدف إلى تعزيز قدرات جمع الأموال المحلية والاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي⁽³⁾.

ثالثاً: دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

إن الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية تتمثل بإصدار النقود وكذلك الرقابة على المصارف التجارية، والتحكم بالمعروض النقدي من خلال الائتمان عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع والتي تعد أهم أنواع النقود في النظام المصرفي الحديث، ويمكن للبنك المركزي إن يحدث تأثيراً واضحاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على

(1) SY Ho&NM Odhiambo, Banking Sector Development and Economic Growth in Hong Kong: An Empirical Investigation, South Africa, International Business & Economics Research Journal – May 2013 Volume 12, Number 5, p.522.

(2) Artur Ribaj¹ and Fitim Mexhuani², The impact of savings on economic growth in a developing country (the case of Kosovo), Ribaj and Mexhuani Journal of Innovation and Entrepreneurship (2021) 10:1, <https://doi.org/10.1186/s13731-020-00140-6>, p1.

(3) Mohammed T. Abusharbeh: The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB) , Arab American University, 2017 ,p 2314. 2017 Vol: 6 Issue: 2

حجم الائتمان المصرفي من خلال الأدوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقود (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم) أما تكون سياسة ائتمانية توسعية أو سياسة ائتمانية انكماشية⁽¹⁾. إذ حفزت الأزمة المالية العالمية الأدبيات التي تدمج أهداف الاستقرار المالي واستقرار مستوى الاسعار، أي السياسات الاقتصادية الكلية مع السياسة النقدية، لكون السياسة النقدية هي المسؤولة عن استقرار الأسعار والسياسة الاقتصادية الكلية المسؤولة عن الاستقرار المالي، ويؤثران على كلا الهدفين في وقت واحد، على سبيل المثال تؤثر أسعار الفائدة على حوافز المخاطرة في القطاع الخاص ومن ثم في الاستقرار المالي، كما جادل بوريو وتشو (2012) بأن البنك المركزي يمكنه التعامل مع طفرة الائتمان أو غيرها من مظاهر الاختلالات المالية من خلال أداة سعر الفائدة⁽²⁾.

ويرى (Filardo and Genberg, 2010) إن اغلب البنوك المركزية في العالم تسعى إلى استهداف التضخم بوصفه هدفاً محدداً بوضوح لاستقرار مستوى الأسعار، ويلعب استقرار الأسعار دوراً رئيساً كهدف من أهداف السياسة في تحقيق استقرار قيمة العملة والاستقرار النقدي⁽³⁾

ويجادل Frankfurt,2009 إن التضخم والانكماش ظاهرتان اقتصاديتان مهمتان لهما عواقب سلبية على الاقتصاد، ويعرف التضخم على أنه زيادة عامة أو واسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على مدى مدة طويلة مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة ومن ثم قوته الشرائية أما الانكماش فهو عكس التضخم، أي

(1) Vouthy Khou& Oudom Cheng :Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Employment Policy Department employment Working Paper No. 175,2015,p12,

(2) Soyoung Kim1 and Aaron Mehrotra, Managing price and financial stability objectives – what can we learn from the Asia–Pacific region? Seoul National University, Bank for International Settlements 2015. A,p 6.

(3) Filardo, A and H Genberg: “Targeting inflation in Asia and the Pacific: lessons from the recent past”, BIS Papers, 2010, no 52, pp. 252.

على أنه حالة ينخفض فيها مستوى السعر الإجمالي خلال مدة ممتدة، وعندما لا يكون هناك تضخم أو انكماش يمكننا القول أن هناك استقراراً في الأسعار⁽¹⁾.

رابعاً: دور القطاع المصرفي في توازن ميزان المدفوعات

إن توازن ميزان المدفوعات يعني الحالة التي تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج، أي بمعنى تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة نتيجة لمختلف العمليات⁽²⁾.

وفي هذا الإطار، يلعب القطاع المصرفي ومن خلال تنفيذه لبعض الإجراءات والسياسات دوراً مهماً في تعزيز ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي من خلال التحكم بتكلفة الائتمان، أي إن القطاع المصرفي عليه القيام برفع أسعار الفائدة وهو ما ينتج عنه تخفيض الاستثمارات ومن ثم سوف يشجع الادخار بدل الاستهلاك، ومنه ينخفض الانفاق الكلي ويقل التضخم، أي إن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وهو ما يعمل على تشجيع الصادرات، كما إن سعر الفائدة المرتفعة سيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي ستودع في البنوك التجارية المحلية وهو ما ينتج عنه تقليل العجز في ميزان المدفوعات⁽³⁾.

إذ يقوم القطاع المصرفي والمتمثل هنا بدور البنوك المركزية بدور مهم في تحديد واستقرار أسعار صرف العملات، من خلال الإجراءات المتخذة من البنك المركزي للرقابة على الصرف ووضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، وتقييد حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى، أو من خلال التدخل في أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة، إذ إن سياسة تخفيض قيمة العملة تعتمد في علاج

(1) Frankfurt am Main, PRI C E S TABI L I TY: WHY I S I T IMPORTANT FOR YOU ? e European System of Central Banks (ESCB),2009.p24.

(2) Graciela L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems, t: <https://www.researchgate.net/publication/245580354>, Number 544,1996, p4-5.

(3) Anthony J. Makin, THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE – Vol.I, January 2002 ,p 2-3.

العجز في ميزان المدفوعات، إذ إن تغيير سعر الصرف للعملة أتاح العملات الأجنبية سيؤدي إلى تغيرات محددة في الأسعار المحلية في الدولة التي تقوم بالتخفيض (1).

أثبت (2010) kim هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه لكوريا الجنوبية بين سعر الصرف والحساب الجاري من خلال التجارة العالمية، بمعنى إن زيادة (أو نقص) الصادرات ستزيد (أو تنقص) في الطلب على العملة المحلية، ومن ثم يتسبب في ارتفاع قيمة (إهلاك) العملة المحلية، العامل الثاني هو تطور الواردات، بمعنى إن زيادة (أو نقص) الواردات ستزيد (أو تنقص) في المعروض من العملة المحلية، ومن ثم يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (2).

واتفق معه (2003) Siourounis إن الحساب الجاري يرتبط بسعر الصرف الاسمي من خلال تدفقات رأس المال، ان تدفق رأس المال الأجنبي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، في حين سيؤدي التدفق الخارج لرأس المال الأجنبي إلى زيادة المعروض من العملة المحلية، ومن ثم يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (3).

وقد اثبت (Liu others,2015) إن للمصارف دوراً في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وتخفيض سعر الفائدة التي لها تأثير كبير وحيوي في تطوير معدل النمو الصناعي وتوسيع نسبة الصادرات التي بدورها تدعم ميزان المدفوعات نتيجة زيادة حجم الصادرات (4).

(1) Magda Kandil, Exchange Rate Fluctuations and the Balance of Payments: Channels of Interaction in Developing and Developed Countries, Journal of Economic Integration, 24(1), March 2009; 151-174, p153.

(2) Kim, C.-H. and Kim, D., Do Capital Inflows cause Current Account Deficits? Applied Economics Letters, (2010),18(5), p. 498.

(3) Gregorios Siourounis , G. ,Capital Flows and Exchange Rates: An Empirical Analysis. London Business School, IFA Working Paper,2003, No. 400, p.2.

(4) Liu Hua& Zahra Idrees& Amna Nazee, Impact of exchange rate, inflation rate and interest rate on balance of payment: A study from India and Pakistan, American Journal of Business, Economics and Management ,2015; 3(1): 9-13p.2.

خامسا: دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي

يؤدي القطاع المصرفي وتحت اشراف ومراقبة البنك المركزي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي، عبر امكانيته على أداء دور الوساطة المالية بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال تحديد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي، ومن ثم تعزيز قدرة النظام المالي والمصرفي على امتصاص أثر المخاطر النظامية ومواجهة الأزمات وما يتولد عنها من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي تنتج عن الازمات⁽¹⁾، اذ يسعى البنك المركزي الى المحافظة على الاستقرار المالي من خلال التأكيد على سلامة القطاع المصرفي عبر رفع قدرتها على تحمل الصدمات المالية غير المتوقعة والتقلبات الاقتصادية وذلك بالمحافظة على مستويات مرتفعة من رأس المال ومستوى جيد من السيولة والربحية، واستمرار القطاع المصرفي على أداء وظائفه المالية كالادخار والاستثمار والائتمان والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها حتى في أوقات التعرض للصدمة الخارجية أو الاختلالات الاقتصادية⁽²⁾.

ويرى (Chant,2014) إن سياسات الاحتواء التي يقوم بها البنك المركزي تسهم في معالجة عدم الاستقرار المالي، وتعد سياسات الاحتواء تدابير يمكن اتخاذها لعكس أو التغلب على شدة عدم الاستقرار المالي أثناء حدوثه، وتشمل التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي كمالاذ أخير للإقراض، والذي يحمي المؤسسات المليئة بالديون من نقص السيولة، فضلاً عن اتخاذ إجراءات فورية للتعامل مع المؤسسات الضعيفة قد يحد أيضاً من الخسائر الناجمة عن عدم الاستقرار، واستخدام التدابير العلاجية لتقليل التكاليف الناشئة عن عدم الاستقرار المالي بعد حدوثه، وتشمل التدابير العلاجية إعادة هيكلة المؤسسات المتعثرة من خلال إعادة الرسملة، والاندماج مع المؤسسات السليمة، وتصيب إدارة جديدة، وتهدف هذه التدابير الى تقليل تكاليف عدم الاستقرار المالي الناشئة عن انخفاض قيمة أي جزء من النظام المالي في أدائه الوظيفي⁽³⁾.

(1) Ferguson.R, Should Financial Stability Be an Explicit central bank objective?, Bank for International Settlement, Switzerland, paper No18, 2003, P 7.

(2) غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية 36، 2005، ص2.

(3) Chant. J, Financial Stability as a Policy Goal: Essays on Financial Stability, Technical Report No, Bank of Canada, 2003, p14.

ويجادل (Garry J,2004) على إن القطاع المصرفي يتحمل مسؤوليات مختلفة تماماً عن مسؤوليات الوكالات الأخرى المشاركة في الاستقرار المالي إلى درجة أكبر بكثير، وذلك لأن القائمين على إدارة القطاع المصرفي يجب عليهم تطوير معرفة واسعة بالاقتصاد والظروف الاقتصادية الحالية من أجل تشكيل أحكامهم في وضع السياسة النقدية، وايضاً فهم طريقة عمل المؤسسات والأسواق المالية، لأن هذه هي القنوات الرئيسية التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية، ومن ثم يجب أن تكون البنوك المركزية على دراية بمصادر عدم الاستقرار ويجب أن تراقب باستمرار الوضع الحالي للنظام المالي، من أجل وضع السياسة النقدية المناسبة لأهداف الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

1) (Garry J. Schinasi : Defining Financial Stability , International Capital Markets Department, IMF Working Paper , WP/04/187 ,2004, p6.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والاستقرار

الاقتصادي في دول مختارة

تمهيد:

يهدف الفصل الثاني الى تسليط الضوء على نشأة وتطور القطاع المصرفي وتحليل لأهم مؤشراتته في الدول المختارة ومدى انعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة 2000-2020 وذلك عن طريق مراجعة تحركات السلسلة الزمنية لمؤشرات القطاع المصرفي وتشمل حجم الودائع المصرفية، واجمالي الائتمان المصرفي، وأسعار الفائدة على الإيداع طويل الاجل ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل معدل التضخم، معدل البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات من خلال تحليل التحركات المشتركة خلال مدة الدراسة، من اجل معرفة وتحليل كفاءة وتطور أداء القطاع المصرفي في البلدان المختارة عن طريق تحليل مؤشرات تطور القطاع المصرفي ومدى إمكانياته في جذب المدخرات وقدرته على التوسع في منح الائتمان ومن ثم المساهمة في تحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو والاستثمار وضبط مستوى الاستهلاك بمعنى إن الائتمان المصرفي يتم توجيهه نحو اتجاهات استثمارية ومن ثم زيادة الإنتاج ورفع حجم الادخار، وعليه تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث تناول الاول منها نظره عامة على تطور القطاع المصرفي في مصر والأردن والجزائر، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان عينة الدراسة، وأخيراً المبحث الثالث اشتمل على تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة.

المبحث الأول: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر

يُعد القطاع المصرفي مرتكز أساسي وقناة من قنوات انتقال السياسات الاقتصادية الى الاقتصاد بسبب الدور الكبير الذي يلعبه بوصفه قناة بين وحدات الفائض ووحدات العجز، كذلك يعد القطاع المصرفي في البلدان عينة البحث اكبر القطاعات الاقتصادية من حيث حجم السيولة التي يتمتع بها والمدخرات، لذا يعد القطاع المصرفي الأكثر تحسناً من التحولات في السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية وهذا الامر يتطلب وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل خطط التنمية وتغيير اسعار الفائدة بشكل يشجع ويحفز الاستثمار والانتاج ومن ثم خلق فرص عمل اضافية للاقتصاد لذا سعت البلدان العربية الى تحرير واصلاح وتطوير القطاع المصرفي بهدف تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً: نشأة القطاع المصرفي المصري وتطوره.

يعد القطاع المصرفي في مصر من اهم القطاعات الأساسية ليس فقط لدوره في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات التي تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، بوصفها حلقة وصل مع العالم الخارجي، ويمثل البنك المركزي المحور الرئيس لهذا القطاع بسبب إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1: نشأة البنك المركزي المصري.

يرجع نشوء البنك المركزي المصري الى عام 1961 ككيان مستقل يمثل البنك الرسمي للحكومة، وبموجب القانون رقم 88 للعام 2003 حصل على الاستقلالية بشكل كامل وبلغ رأس المال المدفوع مليار جنيه مصري، ومن المسؤوليات التي أصبحت على عاتق البنك المركزي هي⁽¹⁾:

- إصدار العملة المحلية وهي الجنيه المصري بكافة فئاته.

(1) قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤

وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ ص 3-4، متوفر على الرابط <https://www.cbe.org.eg>

- صياغة السياسة النقدية وأهدافها وتحديد ادواتها التي يتم استخدامها واجراءات تنفيذها .
- المحافظة على استقرار الجنيه المصري .
- إدارة احتياطي الدولة من الذهب والنقد الأجنبي .
- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، وتنظيم سوق الصرف الأجنبي، والإشراف على نظام المدفوعات القومي .
- إدارة ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص .
- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول في عمليات السوق المفتوح، والتأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ووضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية

ويرجع التطور التاريخي للقطاع المصرفي المصري الى مراحل مختلفة يمكن ايجازها بالآتي:

1: المرحلة الأولى (1850-1920).

ترجع بداية القطاع المصرفي في مصر الى القرن التاسع عشر وكان يطلق على تلك المرحلة مرحلة النظام المصرفي الأجنبي، إذ تم انشاء أول مصرف على شكل شركة مساهمة وكان المركز الرئيسي في لندن ولديه فرعان في القاهرة وسمي البنك المصري، وفي عام 1989 تم تأسيس البنك الأهلي المصري كشركة مساهمة مصرية وقيامه بالأعمال المصرفية الحكومية⁽¹⁾

2: المرحلة الثانية (1952-1966)

وعُرفت هذه المرحلة بمرحلة التأميم والدمج وظهرت بعد ثورة 1952 إذ دعت الى تحويل المصارف العاملة في مصر الى شركات مساهمة للمصريين وكذلك في عام 1963 تم دمج المصارف بهدف انشاء قطاع

(1) احمد عبد المنعم محمد شفيق: مدخل في إدارة البنوك. كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، جامعة نبيها، 2009، ص 32-

مصرفي لديه القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية وبلغ عدد المصارف آنذاك عشرة مصارف بين تجارية ومتخصصة بالإضافة الى البنك المركزي.

3: المرحلة الثالثة (1967-1973).

شهدت هذه المرحلة زيادة الاندماج بين المصارف والتخصص في الأنشطة التي تخدمها على أساس وظيفي لأنشطة للقطاع العام، إذ أصبح هيكل القطاع المصرفي يتكون من ثمانية منها ثلاثة متخصصة وأربعة تجارية فضلاً عن بنك ناصر الاجتماعي والأداء المصرفي في تلك المرحلة لم يكن يختلف عن المراحل السابقة⁽¹⁾.

4: المرحلة الرابعة (1974-1982).

وشهدت هذه المرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادي وزيادة المنافسة بين المصارف، إذ تم السماح للقطاع العام والخاص في التعامل مع القطاع المصرفي حسب رغبتهم، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.

5: المرحلة الخامسة (1983-1990).

تمثلت هذه المرحلة بصدور الاحكام التي تعزز من دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي وتنظيم الائتمان والتعاملات بالنقد الأجنبي، وتم انشاء السوق المصرفية الحرة للتعامل بالنقد الأجنبي.

6: المرحلة السادسة (1991-1995)

وهي مرحلة اصلاح القطاع المصرفي إذ شهدت هذه المرحلة تحرير أسعار الفائدة وإزالة حدود السقوف الائتمانية، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، والسماح للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المصارف والمشاركة بالملكية، فضلاً عن خصخصة المصارف المملوكة للقطاع العام⁽²⁾.

(1) علي أحمد البلبل ، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي: حالة مصر للمدة 1974 - 2002، معهد السياسات

الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص15-16 .

(2) مها نظير محمود: تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل Basel II & III دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام

التجارية، المعهد المصرفي المصري، 2013، ص43.

7: المرحلة السابعة: مرحلة الإصلاح 2000-2019

اذ سعت الحكومة الى اجراء إصلاحات متكاملة في القطاع المصرفي من خلال السياسات والإجراءات التي تعزز قدرة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات والاستجابة السريعة لمتطلبات الاستقرار المالي من خلال الخطوات الآتية:

الأولى: بدأت من عام 2000 الى عام 2007 اذ تمثلت تجربة الإصلاح بوضع القانون المصرفي الموحد، تنشيط البنك المركزي، للإشراف على إصلاحات القطاع المصرفي، تحسين إدارة البنوك العامة، والقضاء على القروض غير المنتظمة، وزيادة العوائد على الأسهم والأصول داخل القطاع المصرفي، وخصخصة البنوك العامة، ورفع جداول الرواتب من أجل جذب الخبرة الخارجية لإدارة الإدارات الجديدة التي تنقل إلى الموظفين المؤهلين، وخلق سوق موحدة للصراف الأجنبي تتميز بالمصداقية والكفاءة وتعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، ووضع إطار جديد للسياسة النقدية يتسم بالشفافية ويتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار في الأجل المتوسط هدفاً له في ظل نظام من سعر الصرف مع المحافظة على حرية تدفقات رؤوس الأموال، وقيام البنك المركزي بعملية موسعة لتصفية الكيانات الضعيفة، إذ شملت عمليات الدمج نحو 13 بنكاً محلياً لم تتمكن من رفع رؤوس أموالها ضمت بنوك (النيل والمصري المتحد، القاهرة الشرق الأقصى، بنك العمال الدولي المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، بورسعيد الوطني، والوطني للتنمية والتجارة والتنمية، والإسكندرية التجاري البحري، والاستثمار العربي والتعمير والإسكان)، فضلاً عن تصفية أعمال 4 فروع للبنوك الأجنبية وهي (جمال تراست اللبناني، وبنك الرافدين العراقي، والبنك الأهلي السوداني، والأهلي الباكستاني)⁽¹⁾.

الثانية: شهد مطلع عام 2008 المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي، لتشمل تغييرات جذرية جديدة أعادت للقطاع قوته وصلابته، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية التي كانت تمر بها مصر آنذاك، والتي أثرت على الأداء الاقتصادي الكلي ليصمد القطاع المصرفي ويكون السند والداعم الرئيسي للدولة حين تدهورت الأحوال الاقتصادية بها من خلال تطبيق معايير "بازل2" وتؤسس لنظام بنكي يدعم جهود الدولة في مختلف مجالات التنمية، وجاء ذلك بعد توقيع اتفاقية تعاون مشترك في نوفمبر 2008 بين البنك المركزي

(1) رشا فؤاد عبد الرحمن: اعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي وتأثيره على الأداء البنكي (2005-2011)، برنامج الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2011، ص 6-7.

المصري والبنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع 7 بنوك مركزية أوروبية لدول بلغاريا ورومانيا واليونان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وجمهورية التشيك، وقد تم تحديد 3 سنوات مدة زمنية للبرنامج، بدأت في يناير 2009 على أن تنتهي في ديسمبر 2011، وقد تقرر في مرحلة لاحقة امتدادها حتى مارس 2012 وذلك لوجود موارد إضافية، ونظراً للظروف التي مرت بها مصر في مطلع عام 2011 فقد ساهم ذلك في اعتماد مجموعة من الأنشطة الجديدة لكل الإدارات ذات الصلة بالرقابة والإشراف، وتم إطلاق برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك المتخصصة العاملة في السوق المحلية لبنوك التنمية والائتمان الزراعي، والعقاري المصري العربي، والتنمية الصناعية والعمال المصري، على أن تستمر لمدة 3 سنوات بدءاً من عام 2009، ويشمل إخضاع البنوك العامة الثلاثة المتخصصة لعملية مراجعة شاملة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وإعداد خطة شاملة لإعادة هيكلتها مالياً وإدارياً وعلى دراسة الفحص الفني لكل من البنوك المتخصصة لمعرفة احتياجاته من رأسمال وحجم القروض المدعومة من الحكومة، حتى يتم تحديد الدعم الذي سيتم توجيهه من البنك المركزي إلى تلك البنوك⁽¹⁾.

الثالثة: بدأت منذ عام 2016 بتحرير سعر الصرف وترك حرية تسعير العملات الأجنبية وفقاً لآليات العرض والطلب بالسوق المحلية، واستهدف القرار استعادة تداول النقد داخل القنوات الرسمية للدولة، والقضاء على السوق السوداء، والذي أدى لنمو حصيلة تدفقات النقد الأجنبي لدى البنوك، لتعاود العملة المحلية تعافيتها أمام الدولار بشكل تدريجي، وخفض الحد الأقصى للقروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك بأن لا يتجاوز إجمالي أقساطها (35%) من الدخل الشهري للعميل، مستهدفاً بذلك خفض السيولة المحلية لدى الأفراد والحد من نموها خاصة في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم والتي كسرت حاجز الـ (30%)، إلا أنه مع نهاية عام 2019 قرر البنك المركزي رفع الحد الأقصى مرة أخرى لأقساط القروض الشخصية إلى (50%) من صافي دخل العميل شهرياً، بعد وصول المعدل السنوي للتضخم العام إلى (9.4%) بنهاية 2019، كذلك التنسيق

(1) البنك المركزي المصري، مرحلة الإصلاح، 2011. متوفر على الرابط

<https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase1.aspx>

بين الجهات المختلفة، سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي، إذ يتم التنسيق داخلياً بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي⁽¹⁾.

2: الإصلاحات الاقتصادية في مصر

سعت الحكومات المصرية المتعاقبة الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي لا سيما بعد تغيير نظام الحكم فيه، ويمكن توضيح خطوات الاصلاح الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:

أ: تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي طموحة مدعومة بترتيبات تمويلية ممتدة بقيمة (12) مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، تعمل على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وخفض عجز الميزانية والدين العام، وتعزيز النمو الشامل، وخلق فرص عمل، وتصحيح الاختلالات الخارجية، واستعادة القدرة التنافسية، والعمل على حماية الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع المصري من تكاليف الإصلاحات .

ب: إصلاحات سعر الصرف: بعد التوقيع على اتفاقية صندوق النقد الدولي، أعلن البنك المركزي المصري عن خفض قيمة الجنيه المصري بنسبة (32.5%) مقابل الدولار الأمريكي، ثم في غضون أيام قليلة رفع البنك المركزي القيود المفروضة على تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك، وسمح بتعويم سعر الصرف ومن ثم تحديده من قبل السوق دون تدخل.

ج: رفع البنك المركزي أسعار الفائدة وتحديد آلية رسمية للمستثمرين الأجانب في الأوراق المالية الحكومية لضمان توافر العملة الأجنبية من خلال القنوات الرسمية عندما يحتاجون إلى إعادة أموالهم إلى بلادهم، وساعد الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة المحلية، وتعويم سعر الصرف، وآلية إعادة أموال المستثمرين لبلادهم على اجتذاب تدفقات كبيرة من استثمارات المحافظ المالية الأجنبية، وفي الوقت ذاته شجع سكان مصر على عكس ظاهرة الدوله التي سادت قبل خطة الإصلاح، مما ساعد بشكل كبير في إعادة بناء الاحتياطات الدولية في البنك المركزي المصري.

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي الى جمهورية مصر العربية، بشأن قرض ثالث لتمويل سياسات تطوير القطاع المالي، ص5-6، 2010.

د: إصلاحات السياسة النقدية: عمل البنك المركزي على احتواء معدل التضخم من خلال تشديد السياسة النقدية عبر زيادات متتالية في أسعار الفائدة، وكبح السيولة الزائدة في سوق النقد من خلال طرح مزادات الودائع للبنوك. كما عمل البنك المركزي على تعزيز استقلاله ومنع هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال توقيع بروتوكول مع وزارة المالية بشأن تقليص قيام البنك المركزي بالتمويل المباشر للموازنة من خلال السحب على المكشوف. كما عمل البنك المركزي على زيادة فعالية السياسة النقدية من خلال التحكم في الائتمان المقدم للحكومة، من خلال تعزيز قدرته على التنبؤ بالسيولة وإدارتها، وذلك عبر تحسين الشفافية والاتصالات بشكل رئيس من خلال إصدار تقرير ربع سنوي عن السياسة النقدية وتقرير سنوي عن الاستقرار المالي.

ه: إصلاحات السياسة المالية: تضمنت خطة الإصلاح إصلاحات على السياسة المالية كعنصر رئيس من أجل منع حدوث أي مشكلة في الدين العام ولتحقيق هذا الهدف، استهدفت الخطة الحفاظ على فائض أولي في الميزانية (أي دون الأخذ في الاعتبار مدفوعات الفائدة على الدين العام) بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل ضمان تراجع الدين العام، وبحيث يكون هناك حيز مالي للإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والرعاية الاجتماعية والتعليم⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي

يهدف تحليل مؤشرات القطاع المصرفي الى الوقوف على مدى تطور أداء القطاع المصرفي في إدارة الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها والتي لها أثر كبير في تنشيط الاستثمار والإنتاج ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي، ومن أجل الوقوف على تطور نشاط القطاع المصرفي للمدة 2000-2020 تم اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية:

1(IMF, Arab Republic of Egypt., Second Review Under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility and Request for Waivers for Nonobservance and Applicability of Performance Criteria – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt, January 2018, p1-2.

1: مؤشر حجم الودائع المصرفية.

تظهر البيانات الواردة في الجدول (2) إن هناك تفاوت كبير في حجم الودائع المصرفية لدى القطاع المصرفي، فبعدما كان حجم الودائع نحو (187757.2) مليون جنية مصري عام 2000، ارتفعت لتصل الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة بنحو (558929.2) مليون جنية في عام 2007، ومن ثم شهدت انخفاضات متتالية خلال المدة 2008-2018 ويعود السبب الرئيس في ذلك التذبذب الى تدهور الاقتصاد العالمي والازمات المالية التي شهدها، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر وتغيير نظام الحكم وتدهور قطاع السياحة، الذي يُعد احد اهم المصادر الرئيسة للاقتصاد المصري. وفي سياق اتخاذ اجراءات اصلاحية لتصحيح اوضاع الاقتصاد ارتفع اجمالي حجم الودائع ليصل الى نحو (264185) مليون جنية في عام 2019، إلا إن تداعيات أزمة جائحة كورونا أدى الى تراجع اجمالي الودائع مرة أخرى ليصل الى نحو (197207) مليون جنية في عام 2020.

جدول (2)

مؤشرات القطاع المصرفي في مصر للمدة (2000-2020) (مليون جنيه)

السنة	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان	سعر الفائدة على الودائع %
2000	187757.2		31101		7.9
2001	253124.5	35	34270	10.2	11.2
2002	157116.3	-37.9	38503	12.3	10.3
2003	247500.5	58	43390	12.7	6.3
2004	337500.8	36	44541	2.7	7.72
2005	366847.3	9	47497	6.6	7.22
2006	432718.0	18	49708	4.7	6.01
2007	558929.2	29	54565	9.8	6.1
2008	309999.1	-45	58501	7.2	6.58
2009	315142.7	2	66179	13.1	6.49
2010	303783	-4	74681	12.8	6.23
2011	323397	6	80505	7.8	6.74
2012	341580	6	98740	22.7	7.64
2013	421749	23	18808	-17.07	7.68
2014	316351	-25	14618	-82.15	6.91
2015	243291	-23	73975	406.05	6.90
2016	234849	-3	24601	-66.7	7.85
2017	214530	-9	31034	26.14	12.09
2018	228964	7	32793	5.7	12.32
2019	264185	15	38162	16.4	10.95
2020	197207	-25	41059	10.2	10.50
معدل النمو المركب %					
2020 - 2000	0.24		1.3		1.4

المصدر:

1- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

2: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2009 - 2020).

3: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995 - 2019،

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

$$R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية: -

$$R = \left[\left(\frac{P_t}{P_0} \right)^{\frac{1}{N}} - 1 \right] * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية: -

2: مؤشر حجم الائتمان المصرفي.

يُعد مؤشر الائتمان المصرفي من أهم المؤشرات المصرفية التي تقيس مدى اتساع نشاط القطاع المصرفي والتي ترجع الى كفاءة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، كما يسهم توجيه الائتمان المصرفي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي، ويظهر الجدول (2) ان حجم الائتمان المصرفي في مصر بلغ نحو (31101) مليون جنيه عام 2000 ثم وصل الى اعلى مستوى له في عام 2012 ليصل الى نحو (98740) مليون جنيه بسبب السياسات الإصلاحية للقطاع المصرفي التي شملت على تطوير القطاع المصرفي من خلال عمليات دمج طوعي وجبري بين عدد من البنوك ادت الى زيادة رأسمال البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي ومن ثم رفع قدرته على زيادة الائتمان المصرفي، بعد ذلك بدأ حجم الائتمان بالتذبذب خلال المدة 2013-2020، إذ انخفض اجمالي الائتمان المصرفي في عام 2014 بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصاد مصر بسبب انخفاض أسعار النفط وظهور داعش أدى الى تراجع الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب على الائتمان، وارتفع حجم الائتمان خلال عام 2020 بالمقارنة مع عامي 2018 و2019 وذلك لمواجهة تداعيات ازمة كورونا وللحفاظ على استقرار أداء الاقتصاد.

3: تطور أسعار الفائدة على الودائع.

فيما يخص تطور أسعار الفائدة على الودائع في مصر خلال مدة الدراسة يتضح من الجدول (2) إن أسعار الفائدة على الودائع في مصر متفاوتة خلال مدة الدراسة، إذ تراوحت ما بين (6%-8) خلال المدة 2000-2016 باستثناء عامي 2001 و2002 والذي تجاوز فيهما حاجز الـ (10%) وتزامن ذلك مع توجه الدولة نحو إجراء بعض التغييرات في الإطار المؤسسي والتشريعي للقطاع المصرفي، فضلاً عن انها تعول عليه للقيام بالدور الرئيسي في المرحلة المقبلة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم شهدت السنوات 2017-2020 ارتفاعاً واضحاً بأسعار الفائدة لتتراوح ما بين (10%-12).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي في مصر

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الأساسية المهمة في الاقتصاد، كونه يمثل عصب النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي بسبب الدور الذي يلعبه في حشد المدخرات المحلية والأجنبية لتمويل خطط الاستثمار ومن ثم الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الدخل، وهذا الأمر يعتمد على مدى قدرة القطاع المصرفي في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ممارسة دور الوساطة المالية بين الممولين والمستثمرين ويتمثل هذا الدور في جذب الودائع واستثمارها في المشاريع الاقتصادية، ويوضح الجدول (3) بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في مصر للمدة 2000-2020.

جدول (3)
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر للمدة (2000-2020)

السنة	معدل التضخم %	معدل البطالة %	النمو الاقتصادي %	معدل نمو ميزان المدفوعات
2000	2.7	8.98	5.4	-
2001	2.3	9.26	3.5	-33.77
2002	2.7	10.01	3.2	-40.22
2003	4.5	11.01	3.2	-49.39
2004	11.27	10.3	4.1	43.64
2005	4.86	.201	4.5	-994.27
2006	7.64	.59	6.8	-43.80
2007	9.31	8.8	7.2	25.54
2008	18.31	8.5	7.1	-74.74
2009	11.76	9.1	4.7	-275.48
2010	11.26	9	5.1	-86.65
2011	10.05	11.9	1.8	8946.39-
2012	7.11	12.6	2.2	-70.65
2013	9.42	13.1	3.3	-148.13
2014	10.14	13.1	2.9	-155.16
2015	10.36	12.3	4.4	-186.94
2016	13.80	12.5	4.3	469.34
2017	29.50	11.8	4.1	61.49
2018	14.4	9.9	5.3	-55.89
2019	9.4	7.5	5.6	-824.89
2020	5.1	7.3	3.5	-210.14

المصدر

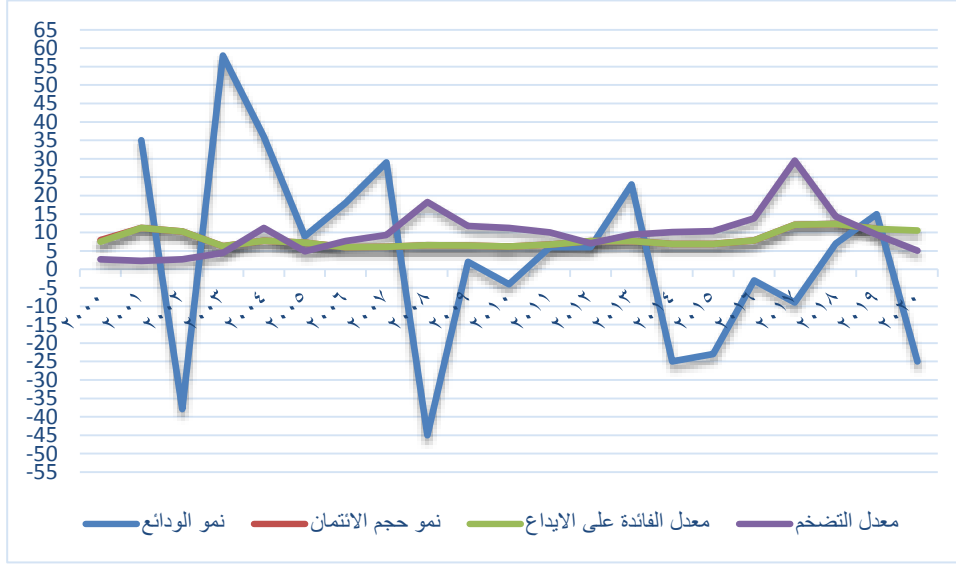
- 1- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على <https://data.albankaldawli.org/indicator>
- 2: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، للسنوات (2009 - 2020).
- 4: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995-2019.

1- تحليل العلاقة مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم

يظهر من الجدول (3) والجدول (2) إن هناك علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في مصر خلال مدة الدراسة، وهي علاقة عكسية، إذ بلغ معدل نمو الودائع نحو (35%) عام 2001 مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى (2.3%) عام 2001 كذلك تظهر البيانات انخفاض معدل نمو حجم الودائع إلى نحو (37.9%) عام 2002 رافقها ارتفاع معدل التضخم إلى (2.7%) عام 2002 أي كلما قل نمو حجم الودائع المصرفية دل ذلك على تقليص فرص الاستثمار الداخلي وانخفاض إيرادات الودائع إذ تعمل المصارف إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع بسبب التضخم لجذب الودائع، إذ يلاحظ من البيانات عند ارتفاع معدل التضخم عام 2003 و2004 بمعدل (4.5%، 11.27%) يلاحظ زيادة نمو حجم الودائع بمعدل (58%، 36%) وهذا يرجع إلى دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي، كذلك تظهر البيانات إن معدل نمو الائتمان المصرفي قريب جداً لمعدل الفائدة على الودائع طويلة الأجل ويرجع ذلك إلى إن زيادة معدل الفائدة على الودائع طويلة الأجل تزيد من كلفة الإقراض المصرفي أو بسبب زيادة الطلب على الائتمان ومن ثم التأثير على حجم الائتمان ومن ثم تنعكس على معدل التضخم ففي عام 2002 يلاحظ زيادة الائتمان المصرفي بمعدل (12.3%) وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع إلى (10.3%) أدى إلى زيادة معدل التضخم إلى (2.7%)، وفي عام 2003 ارتفع معدل نمو الائتمان المصرفي إلى (12.7%) وانخفاض سعر الفائدة على الإيداع إلى (6.3%) أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى (4.5%) وكذلك الحال في باقي السنوات، والشكل (1) يظهر العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في مصر للمدة 2000-2020.

شكل (1)

علاقة مؤشرات القطاع المصرفي بمعدل التضخم في مصر للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2و3).

يظهر الشكل (1) إن هناك علاقة بين تحركات مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم إذ يظهر الشكل إن انخفاض نمو الودائع يرافقها ارتفاع بمعدل التضخم، فمثلاً أرتفع معدل التضخم بشكل كبير في مصر للأعوام من 2014 الى 2017 ليصل الى (10.14%، 10.36%، 13.80%، 29.5%) رافقها انخفاض نمو الودائع بمعدل (25%، 23%، 3%، 9%) على التوالي، ورافق هذا الانخفاض زيادة أسعار الفائدة على الودائع وكذلك التوسع في حجم الائتمان المصرفي وهذا مؤشر على وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي في مصر ومعدل التضخم.

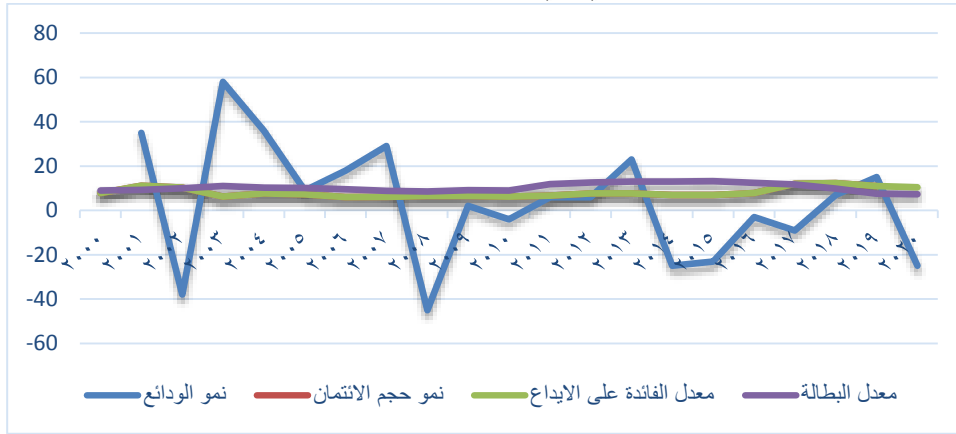
2- تحليل العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة.

شهد معدل البطالة في مصر استقرار ملحوظ طوال مدة الدراسة لتتراوح بين (7.3%-13.1%)، إذ توضح البيانات الواردة في الجدول (3) استقرار مؤشر نمو الائتمان المصرفي ومعدل الفائدة على الودائع والتي كان لها تأثير واضح على استقرار معدل البطالة في مصر لاسيما الائتمان المصرفي الذي شهد توسع، إذ توضح البيانات ارتفاع معدل البطالة في مصر للأعوام من 2011 ولغاية 2017 إذ بلغ نحو (11.9%، 12.6%، 13.1%، 13.1%، 13.2%، 12.5%، 11.8%) ويرجع ذلك الى انخفاض معدل نمو حجم الودائع

وحجم الائتمان المصرفي بسبب الاحداث التي شهدتها مصر وتغيير نظام الحكم وضعف إيرادات قطاع السياحة الذي يعد مصدر مهم للعملات الأجنبية فضلا عن حالة الخوف أدت الى سحب الودائع من المصارف ومن انخفاض حجم الودائع يؤدي الى انخفاض موارد المصارف المعدة للإقراض والاستثمارات لاسيما التي تسهم في زيادة الاستخدام والإنتاجية ومن ثم خلق فرص العمل وبخاصة في القطاع الخاص والشكل (2) يظهر العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة بمصر للمدة 2000-2020.

شكل (2)

علاقة مؤشرات القطاع المصرفي في معدل التضخم بمصر للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2و3).

يتضح من الشكل ان الزيادة في معدل البطالة في مصر ترتبط بتحركات القطاع المصرفي في الزيادة والانخفاض اذ يظهر الشكل ان معدل البطالة ارتفع بعد عام 2011 مع انخفاض نمو مؤشرات القطاع المصرفي، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال تلك المدة، كذلك هناك عوامل أخرى أدت الى زيادة معدل البطالة في مصر مما أدى الى تراجع مؤشر الطلب على العمالة المصرية محلياً وخارجياً، كذلك ارتفاع معدل نمو السكان، فقد كانت أسواق العمل الخارجية وبخاصة دول الخليج العربي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة المصرية سابقاً.

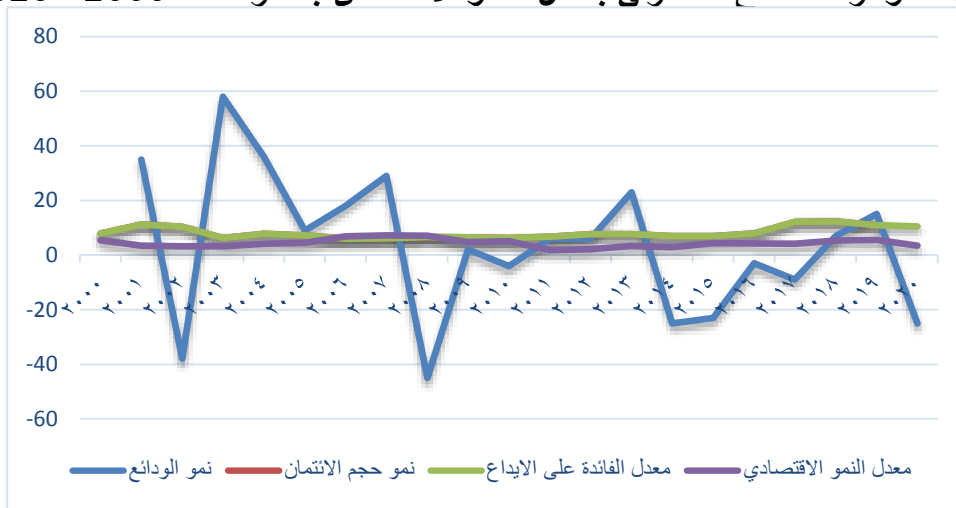
3- تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

تظهر البيانات وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال مدة الدراسة، إذ يظهر إن هنالك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة على الإيداع ومعدل النمو الاقتصادي أي

كلما ارتفع سعر الفائدة على الودائع ارتفعت كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم خفض الطلب على الائتمان وتراجع الاستثمارات مما أدى الى انخفاض وتراجع معدلات النمو، إذ تظهر البيانات انخفاض معدل النمو الاقتصادي في عام 2011 إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي (1.8%) وهذا الانخفاض رافقة انخفاض نمو الائتمان المصرفي إذ بلغ نحو (7.8%) وارتفاع أسعار الفائدة على الإيداع (6.74%)، كذلك تظهر البيانات وجود علاقة طردية بين نمو الودائع ومعدل النمو الاقتصادي إذ انخفض معدل نمو الودائع بمقدار (25%، 23%، 3%، 9%) أدى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى (2.9%، 4.4%، 4.3%، 4.15) للسنوات 2014 و2015 و2016 و2017 على التوالي، وذلك لأن عملية تجميع وتكوين الادخار من الودائع المصرفية تلعب دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية لخدمة أغراض النمو والتنمية الاقتصادية والشكل الآتي يظهر العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بمصر.

شكل (3)

علاقة مؤشرات القطاع المصرفي بمعدل النمو الاقتصادي بمصر للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3و2)

ويظهر الشكل انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2011-2014 إذ بلغ (1.8%، 2.2%)، و3.3%، 2.9%) على التوالي ثم أخذ بالارتفاع بشكل تدريجي في السنوات اللاحقة لاسيما بعد مرور 4 سنوات على تحرير سعر الصرف والمراهنة على انتعاش الاقتصاد المحلي من خلال برنامج إصلاحى تقشفي نجحت مصر في تحقيق بعض النمو على عكس كل الدول المحيطة بها، ومن ثم عاد وانخفض عام 2020 إذ بلغ نحو (3.5%) بالمقارنة مع (5.6%) في عام 2019 وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي ادت الى

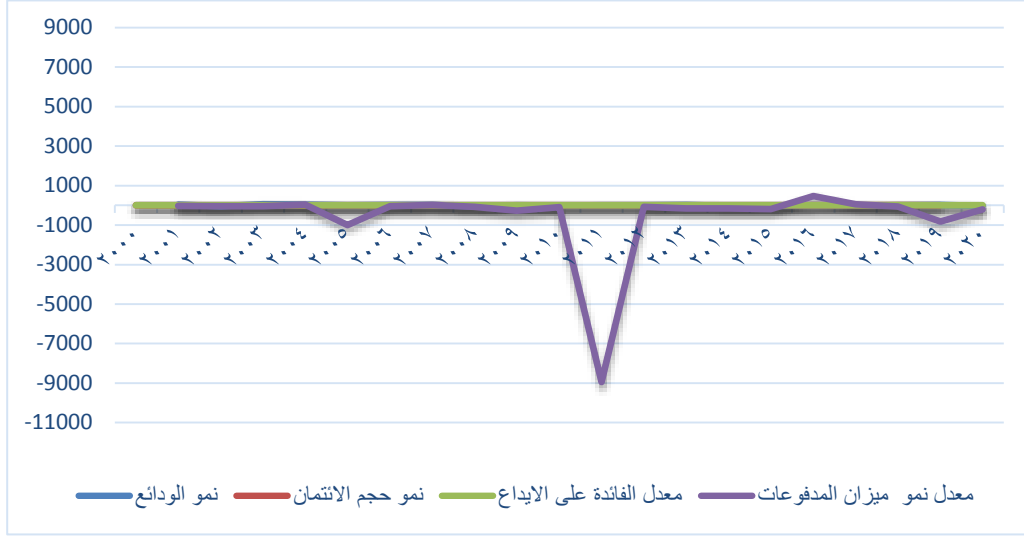
تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وانكماش كبير في نشاط القطاع الخاص غير النفطي وانخفاض عدد الأفراد العاملين، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية بشكل حاد بسبب خروج رؤوس الأموال على نطاق واسع في بداية الجائحة، فضلاً عن تراجع السياحة.

4 - تحليل العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات

هناك علاقة طردية بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات، إذ يلاحظ ان السنوات التي شهدت فيها مؤشرات القطاع المصرفي انخفاضاً رافقها تراجع في معدل نمو ميزان المدفوعات بسبب نقص السيولة بسبب انخفاض الاحتياطيات من العملة الأجنبية، إن عجز ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من البحث بسبب تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وما زاد في تعقيد هذه النتيجة قيام الحكومة بالمبالغة في الإنفاق على مشروعات تحتية ضخمة لجأت لتمويلها من الاقتراض المصرفي، مما أدى في نهاية المطاف إلى اشتداد مزاحمة اقتراض القطاع الخاص، وكذلك زاد عجز ميزان المدفوعات عام 2008 خلال الازمة المالية العالمية نتيجة الانخفاض في السيولة من العملات الأجنبية بسبب فقدان ودائع العملات الأجنبية لدى البنك المركزي و البنوك التجارية، إذ وصل العجز في عام 2008 الى (-74.74%) كما انخفض معدل نمو الودائع بمعدل (-45%) وانخفض الائتمان المصرفي بمعدل (7.2%) وارتفع سعر الفائدة على الإيداع الى (6.58%) والشكل (4) يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات في مصر للمدة 2000-2020.

شكل (4)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات في مصر للمدة 2000-2020.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2و3)

يوضح الشكل (4) إن أكبر معدل انخفاض في ميزان المدفوعات كان عام 2011 إذ بلغ معدل النمو السنوي السلبي نحو (-8946.39%) بسبب الاحداث التي شهدتها مصر بسبب ثورة 25 يناير وانخفاض حجم المدخرات المحلية وضعف إيرادات قطاع السياحة والاستثمار، واستمر الانخفاض ليصل في عام 2019 نحو (-824.89%) ويرجع ذلك الى زيادة الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي وانخفاض الاستثمارات الأجنبية في مصر، أما في عام 2020 فيلاحظ انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بنسبة اقل من عام 2019 بسبب سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى تحرير سعر الصرف والتخفيض التدريجي للدعم الموجه للمواد الغذائية الأساسية والمنتجات البترولية والكهرباء وتعديل قوانين الاستثمار وتشجيع وتحفيز زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية .

المبحث الثاني: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأردن

يعد القطاع المصرفي الأردني من القطاعات الخدمية المهمة والنشطة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونشاطاته ومستوى الاستخدام التقني والمعلوماتية، وتواجه المصارف التجارية الأردنية مشكلة صغر حجم السوق مع وجود عدد كبير من الوحدات المصرفية الصغيرة الحجم، وكثرة الفروع لهذه الوحدات، والذي ينعكس سلباً على هامش الربحية وكفاءته، وتواجه تحديات مختلفة ومنافسة من المصارف الأجنبية، بكل ما تملكه من موارد مالية ضخمة وتقنية عالية وخدمات متنوعة⁽¹⁾.

أولاً: نشأة القطاع المصرفي الأردني وتطوراً.

يستند القطاع المصرفي الأردني على بنية تحتية قوية بما في ذلك بيئة رقابية حصيفة ومتمرسية من خلال البنك المركزي الأردني الذي يُعد من أهم المؤسسات الرقابية العاملة في المملكة، وكذلك تشريعات ناظمة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، وتوافق تام مع المتطلبات الاشرافية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل BASEL و FATF، إضافة للامتثال التام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وأنظمة الدفع الالكتروني، ونظام التسويات الإجمالية الفوري، ونظام مقاصة الكتروني للشيكات، فضلاً عن أنظمة لضمان الودائع من خلال مؤسسة ضمان الودائع ويحد يصل إلى (50) ألف دينار للوديعة، وأنظمة ضمان للقروض من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، وإعادة تمويل الرهن العقاري من خلال الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، علاوة على أنظمة استعلام ائتماني من خلال شركة كريف الأردن⁽²⁾.

1: نشأة البنك المركزي الأردني.

يرجع تأسيس البنك المركزي الأردني الى عام 1964 بوصفه شخصية اعتبارية مستقلة ذات راس مال مملوك من قبل الحكومة الأردنية، ويقوم البنك المركزي بالمهام الآتية:

(1) سامي أحمد الصمادي وآخرون: تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000-2009، 2013، المجلد التاسع، العدد الأول، 2013، ص100.

(2) Ghazi Abdalmajeed Alruihat Dr: Determinants of Competitiveness and Profitability Of Jordanian Commercial Banks, Arab Journal of Administration Vol. 35 [2015], No. 1, Art. 15, p 10.

أ- اصدار أوراق النقد.

ب- والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

ت- وتوفير السيولة للقطاع المصرفي.

ث- وإدارة احتياطات البنوك.

ج- والسعي لسلامة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تعزيز أساليب الرقابة المختلفة،

ح- كذلك يعمل البنك المركزي على إدارة وحفظ احتياطات المملكة من العملات الأجنبية والذهب والعمل

كمستشار للحكومة، ويسعى البنك المركزي الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسة تشمل:

• المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

• والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

• والعمل على ضمان توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات ومن أجل تحقيق ذلك تم وضع ستة

أهداف مؤسسية من البنك المركزي هي⁽¹⁾:

أ- المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: من خلال المحافظة على استقرار معدلات التضخم

وسعر الصرف وإيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتلاءم وحجم النشاط الاقتصادي، وتوفير البيئة

المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، وكذلك الاحتفاظ باحتياطات المملكة من العملات الأجنبية والذهب

وإدارتها.

ب- ضمان قابلية تحويل الدينار: وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية،

والاحتفاظ باحتياطات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، ومراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.

ج- المحافظة على سلامة القطاع المصرفي: وذلك من خلال التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات

القطاع المصرفي وسلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية وفق تعليمات البنك

المركزي.

(1) جمعية البنوك الأردنية: تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010) ، ص 17 WWW.ABJ.ORG.JO .

د- المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور: من خلال إدارة نظام التسويات الاجمالية الفوري RTGS، ومقاصة وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام مقاصة الشيكات الالكترونية

هـ- المحافظة على الثقة والأمان في النقد الاردني: عبر توفير مواصفات امنية عالية في النقد المصدر مع الحفاظ على جودة أوراق النقد المصدر، وسحب غير الصالح منها من السوق، والمتابعة المستمرة لعمليات تزوير العملة وضبطها، وتغذية حاجة السوق الأردني من أوراق النقد والمسكوكات.

2: هيكل القطاع المصرفي في الأردن

يمثل القطاع المصرفي الوزن النسبي الأكبر من القطاع المالي الأردني ويتكون القطاع المصرفي من قسمين هما.

أ: البنك المركزي: الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ذات رأس مال مملوك من الحكومة الأردنية.
ب: المصارف المرخصة: وتشمل المصارف الأردنية (التجارية والاستثمارية والإسلامية) والمصارف الأجنبية (غير الأردنية) العاملة في الأردن، إذ بلغ عدد المصارف المرخصة 26 بنك موزعة الى 16 بنك أردني منها 3 مصارف إسلامية و 10 فروع لمصارف اجنبية منها واحد إسلامي ولها(770) فرعاً ومكتباً مختلف في جميع انحاء الأردن و 183 فرعاً ومكتباً خارج الأردن⁽¹⁾.

3: الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الأردن

سعت الحكومة الأردنية الى برامج اصلاح الاقتصاد والمالي الأردني وكما يأتي:

أ: برامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن وتهدف الى إعادة التوازن الكلي من خلال معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات والعجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار في معدل التضخم، إذ سعت الحكومة الأردنية خلال مدة الدراسة الى تبني برامج إصلاحية اشتملت على تشجيع الاندماج والخصخصة لمواكبة التحولات الدولية الجديدة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000 وتوقيع اتفاقية الشركة الأوربية

(1) جمال عبد المنعم: دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص57.

واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، واتفاقية بشأن المناطق المؤهلة للاستثمار واتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى⁽¹⁾.

ب: اصلاح السياسة النقدية: وشملت على تحقيق الأهداف الآتية:

- العمل على استقرار سعر الصرف.
- تحرير مراقبة العملة تدريجياً.
- كبح جماح التضخم.
- تقييد مستوى الائتمان المحلي.

لقد اتسمت السياسة النقدية خلال مدة الإصلاح في الأردن بالانكماشية، وذلك بهدف الحد من الآثار التضخمية التي تولدت في الأساس من الاختلالات الهيكلية والتي يعد العجز المالي من أبرزها، كما سعت الحكومة الى اتباع سياسة إلى بناء الاحتياطات من العملات الأجنبية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في إعادة النقد إلى الاقتصاد الأردني، ويأتي هذا التوجه النقدي في سياق توصيات صندوق النقد الدولي.

ج: اصلاح السياسة المالية: سعت الحكومة الأردنية إلى تقليص عجز الموازنة وضبط الأنفاق العام وتخفيض المديونية العامة وحفز الاستثمارات وتنشيط الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات ومجمل هذه الإجراءات تم التعامل معها في إطار البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي، واستمرار التشاور والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مما يوفر مزيداً من الثقة في الاقتصاد⁽²⁾.

ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي الأردني

إن قيام القطاع المصرفي الأردني بدور الوساطة في الاقتصاد الأردني بكفاءة وفاعلية، انعكس في قدرته على استقطاب الودائع وتحويلها إلى تمويل، وممارسة دوراً مهماً في توجيهات السياسة النقدية وانتقال آثارها في الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي تحليل لبعض مؤشرات القطاع المصرفي الأردني.

(1) يوسف عفتان عبد الله: برامج الإصلاح الاقتصادي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي والمديونية للمدة (1982-2008)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، 2012، ص 70-71.

(2) طالب عوض، الاقتصاد الأردني: نظرة مستقبلية، المرصد الاقتصادي الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص 4-5.

جدول (4)

بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الاردن للمدة 2000-2020 (مليون دينار أردني)

السنة	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان	اسعار الفائدة على الودائع %
2000	11,030.10		3936.8		6.97
2001	11,249.90	2	4251.9	8	5.80
2002	12,579.00	12	4311.9	1	4.43
2003	14,883.90	18	4333.0	0.5	3.14
2004	16,515.80	11	5227.9	21	2.49
2005	18,745.80	14	6887.4	32	2.91
2006	19,694.10	5	8761.8	27	4.62
2007	21,253.90	8	10199.7	16	5.45
2008	24,237.30	14	11370.1	11	5.46
2009	29,799.70	23	771.711	4	4.94
2010	32,770.40	10	19259.1	64	3.53
2011	32,744.50	0	22344.6	16	3.40
2012	30,763.70	-6	26102.4	17	3.77
2013	36,071.06	17	20440	-22	4.85
2014	47,587.70	32	21308.1	4	4.52
2015	51,302.40	8	23468.2	10	3.50
2016	50,378.90	-2	24030.8	2	3.03
2017	0,841.805	1	23835	-1	3.43
2018	50,246.06	-1	25991	9	4.38
2019	0.9158,94	17	27462.8	6	4.93
2020	09.1056,6	-4	26726.9	-3	5.12
معدل النمو السنوي المركب %					المدة الزمنية
-5.5					2006 -2000
-1.6					2013-2007
1.7					2020-2014
-1.4					2020 -2000

المصدر:

1: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، World Bank Open Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

2: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995 - 2019

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

1: مؤشر حجم الودائع المصرفية.

تظهر البيانات الخاصة بتطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الأردني في الجدول (4) إنها شهدت تطورات ملحوظة خلال المدة 2000-2020، إذ ارتفعت من (11,030.10) مليون دينار أردني في عام 2000 لتصل الى نحو (56,609.10) مليون دينار في عام 2020، باستثناء عام 2012 الذي شهد انخفاضاً نسبياً في المؤشر بسبب انخفاض الانفاق الحكومي وزيادة معدل البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة، وتراجع المساعدات الخارجية وانعكاس الازمة السورية على الاقتصاد الأردني، أما في عام 2020 والذي شهد تفشي جائحة كورونا وما تلاها من تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الاردني بشكل خاص، فقد انخفض حجم الودائع لتصل الى (56.609.1) مليون دينار بالمقارنة مع (58.941.90) مليون دينار في عام 2019، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لحجم الودائع المصرفية خلال مدة البحث نحو (7.9%) ويعود ذلك الى إجراءات البنك المركزي الأردني التي اشتملت على تحقيق ثلاث اهداف وطنية تشمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والعمل على توفير بيئة استثمار جاذبة، والحفاظ على استقرار معدل التضخم وسعر الصرف، وإيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2: مؤشر حجم الائتمان المصرفي.

تظهر السلسلة الزمنية الخاصة بأجمالي الائتمان المصرفي في الجدول (4) إن هذا المؤشر شهد هو الآخر تطورات ملحوظة طوال مدة البحث، إذ ارتفع من (3936.8) مليون دينار في عام 2000 ليصل الى نحو (26102.4) مليون دينار في عام 2012 وهو أعلى مستوى له طيلة المدة 2000-2020، ثم شهد تراجع ملحوظ خلال 2013-2018، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار الفائدة بسب ارتفاع معدل التضخم وتوسع الحكومة في الاقتراض من البنوك من خلال إصدار السندات الحكومية، فضلاً عن الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية والتي انعكست بشكل واضح على اداء القطاع المصرفي الاردني، ومن ثم عاود الارتفاع

(1) جمعية البنوك الأردنية: مصدر سابق، ص

مرة اخرى في عامي 2019 و2020، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لهذا المؤشر خلال المدة نحو 9.4% وهذا يؤشر تطور أداء القطاع المصرفي الأردني طوال مدة البحث.

3: تطور أسعار فائدة الإيداع على الودائع طويلة الأجل.

يُعد مؤشر أسعار الفائدة على الودائع طويل الأجل من أهم مؤشرات قياس كفاءة القطاع المصرفي الأردني كونه يعطي تصور عن نجاح القطاع المصرفي في جذب المدخرات وتوظيفها في منح القروض والتسهيلات المصرفية التي لها دور كبير في تنشيط الاقتصاد من خلال دعم عجلة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، لذا فإن استقرار أسعار الفائدة على الودائع طويل الأجل مؤشر على الاستقرار الاقتصادي، وذلك لارتباطه بقرارات الاستثمار في المستقبل.

وتُشير البيانات الخاصة بسعر الفائدة على الودائع في الجدول (4) إنها تراوحت ما بين (-6.97% -3%) خلال المدة 2000-2020، فبعدما كانت (6.97%) في عام 2000 انخفضت الى أدنى مستوى لها في عام 2004 لتبلغ (2.9%) ومن ثم بدأت بالارتفاع التدريجي لاسيما خلال المدة 2007-2009 وذلك بسبب آثار الازمة المالية العالمية التي أدت الى انخفاض قيمة أسهم الشركات الأردنية المدرجة في البورصة والتي تساهم فيها البنوك الأردنية، وكذلك انخفاض قيمة استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي اشترتها بغرض المتاجرة بها، وتأثرت المحافظ الائتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الأسهم والتي سجلت انهيارات حادة في أسعارها، وانخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها⁽¹⁾. وبشكل عام، فإن التذبذب وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل يعود الى الدور الكبير للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي، ووفقاً لسياسة البنك المركزي الساعية الى تحفيز النمو وتحريك العجلة الاقتصادية عبر خفض كلف التمويل وخدمة الدين للأنشطة الاقتصادية كافة للمساهمة في استمرارية حركة عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) أحمد دودين: دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص15.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن. تسهم كفاءة وفاعلية الوساطة المالية التي يمارسها القطاع المصرفي الأردني في الاقتصاد في تحفيز وتشجيع الاستثمار والتي تعتمد على قدرة القطاع المصرفي على استقطاب الودائع وتحويلها إلى تمويل الاستثمارات، كذلك يعد القطاع المصرفي قناة لنقل وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (5)

بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن للمدة (2000-2020) (%)

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو ميزان المدفوعات
2000	1.67	5.08	2.4	-
2001	1.77	5.87	3.36	-137
2002	1.83	6.11	3.79	-451
2003	3.63	6.20	1.93	43
2004	4.36	6.03	5.72	-86
2005	3.49	5.91	4.67	45
2006	6.25	5.60	4.02	-653
2007	4.74	5.36	3.62	-38
2008	13.97	5.38	2.31	34
2009	0.74	6.01	0.11	161
2010	4.85	5.92	2.87	-147
2011	4.16	5.78	2.65	-213
2012	4.52	5.78	2.99	121
2013	4.82	5.77	2.56	-110
2014	2.90	5.63	1.25	505
2015	0.88	5.63	1.34	-75
2016	0.78	5.66	1.05	1
2017	3.32	5.55	0.29	-272
2018	4.46	5.37	0.12	-117
2019	0.76	5.37	0.49	-17
2020	0.63	6.47	0.45	-4.8

المصدر:

1: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، World Bank Open Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

2: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995 - 2019

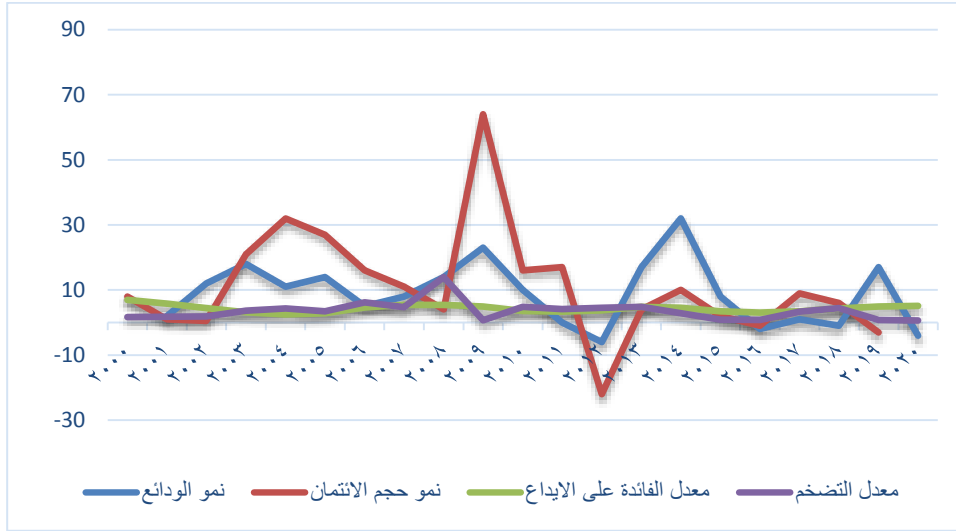
https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

1- تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم.

تظهر البيانات الواردة في الجدول (4) والجدول (5) عن وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الأردن خلال مدة الدراسة، إذ تظهر البيانات وجود علاقة سلبية بين مؤشر أسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم، إذ ارتفع معدل التضخم للسنوات من عام 2000 ولغاية 2005 وبلغ معدل التضخم (1.67%، 1.77%، 1.83%، 3.63%، 4.36%، 3.49%) ويقابلها في المدة ذاتها انخفاض أسعار الفائدة على الإيداع إذ بلغت (6.97%، 5.80%، 4.43%، 3.14%، 2.49%، 2.91%) على التوالي وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة يعني التوسع في عمليات الاقتراض ومن ثم زيادة نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ونسبة التضخم، من جانب آخر تُشير البيانات الى وجود علاقة إيجابية بين حجم الائتمان المصرفي ومعدل التضخم، إذ بلغ معدل نمو الائتمان للمدة 2001-2012 على التوالي (8%، 1%، 0.5%، 21%، 32%، 27%، 16%، 11%، 4%، 64%، 16%، 17%) وهذا التوسع في حجم الائتمان المصرفي ارتبط إيجابياً بزيادة معدل التضخم إذ بلغ نحو (1.77%، 1.83%، 3.63%، 4.36%، 3.49%، 6.25%، 4.74%، 13.97%، 0.74%، 4.85%، 4.16%، 4.52%) للسنوات المذكورة على التوالي، وذلك لإن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية التي يمنحها القطاع المصرفي يعد مؤشراً مهماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي والتوسع الاقتصادي والنقدي، وإذا ما كان هذا الارتفاع متسارعاً وبمعدلات أعلى، مما يتناسب والتوازن الاقتصادي العام فإن ذلك يكون سبباً لنشوء التضخم، والشكل (5) يُظهر إن العلاقة بين معدل نمو الودائع ومعدل التضخم في أغلب السنوات هي علاقة عكسية أي كلما زاد نمو حجم الودائع المصرفية أدى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي.

شكل (5)

العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الأردن للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4 و5).

يوضح الشكل اعلاه إنه في بعض السنوات بالرغم من انخفاض معدل نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي الى إن معدل التضخم أخذ بالارتفاع خاصة عام 2008 وعام 2012 وهذا يرجع الى عوامل خارجية خارج سيطرة السلطة النقدية لعل منها ارتفاع أسعار السلع الأولية (ومن بينها السلع الغذائية) عالمياً، وارتفاع ارتفاع أسعار النفط وذلك لأن الأردن يستورد كافة احتياجاته من النفط من الخارج، كذلك شهد معدل التضخم انخفاض في عام 2015 و2016، إذ بلغ نحو (0.88% و 0.78%) بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الائتمان المصرفي، ويرجع ذلك الى الركود الاقتصادي الذي شهدته أسواق المنتجات الأردنية التقليدية كأسواق الخليج العربي وسوق العراق.

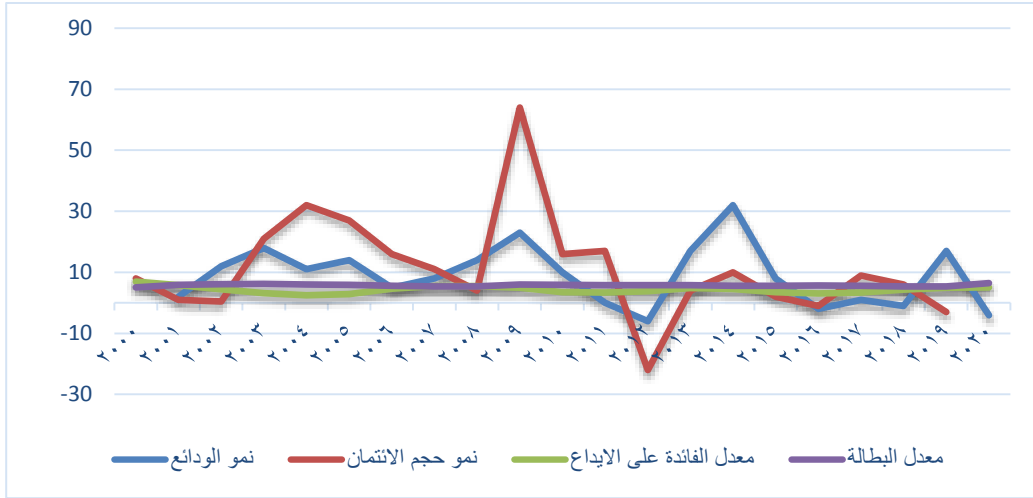
2 - تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة

يوضح الجدول (5) إن معدل البطالة في الأردن بقيت مرتفعة عند مستويات (6%) تقريباً، ولم تتجح السياسات الاقتصادية في تخفيضها، ويظهر الشكل (6) ضعف القطاع المصرفي في التأثير على مسارات معدلات البطالة، ويرجع ذلك الى عوامل خارج على سيطرة القطاع المصرفي منها الزيادة المضطربة في عدد السكان، فضلاً عن ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين، وأصبحت الحكومة مطالبة ليس فقط بتوفير فرص عمل لمواطنيها بل وللاجئين، كذلك انحسار دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وارتفاع نسب الضرائب على الأعمال، وارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن وهذه العوامل لم تؤثر على الاستثمار

المحلي فقط بل على جذب الاستثمارات الخارجية، والشكل الآتي يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الاردن طوال مدة الدراسة.

شكل (6)

العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الأردن للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (4 و5).

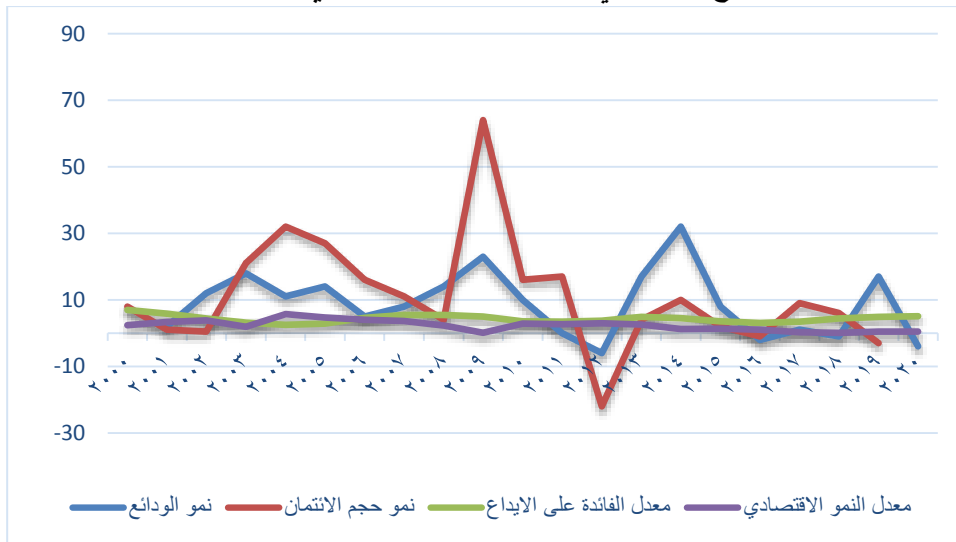
3- العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي

تُشير اغلب الادبيات الاقتصادية الى ان هناك علاقة وثيقة و مترابطة بين النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي، ذلك ان وجود قطاع مصرفي كفوء من شأنه ان يدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام، وتُشير البيانات الواردة في الجدول (4 و5) ان هنالك علاقة وثيقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. إذ تظهر البيانات إن الاقتصاد الأردني شهد نمواً متواصلاً خلال المدة 2000-2008 إذ بلغ (2.4%) في عام 2000، ومن ثم بلغ ما يقارب (3.79%) في عام 2002، ثم استمر بالنمو وبمعدل يتراوح ما بين (2-3%) لغاية عام 2009 ليشهد تراجعاً واضحاً بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية لتصيب الاقتصاد العالمي بالشلل التام، وما أن استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من تداعيات الازمة، عاد الاقتصاد الأردني لمواصلة نموه وبمستويات ما قبل الازمة، في حين شهدت المدة 2017-2020 تراجعاً حادة معدلات النمو وذلك بسبب توتر الأوضاع السياسية وضعف أداء الاقتصاد العالمي فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا واغلاق الاقتصاد العالمي.

في مقابل ذلك نجد إن هذا النمو كان يقابله نمو حجم الودائع لدى القطاع المصرفي إذ بلغت نحو (2%، 12%، 18%، 11%، 14%، 5%، 8%، 14%، 23%، 10%، 0%، -6%) خلال المدة 2001-2012 وهذه العلاقة الطردية سببها ان نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم تشجيع الاستثمار والإنتاج والدخل وصولاً الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كذلك تظهر البيانات إن معدل النمو الاقتصادي انخفض في السنوات الأخيرة من الدراسة من عام 2016 ولغاية 2020 إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو (1.05%، 0.29%، 0.12%، 0.49%، 0.45%) على التوالي ويعود ذلك التراجع في معدل النمو الاقتصادي الى تراجع معدل نمو الودائع والائتمان المصرفي إذ انخفض معدل نمو الودائع الى (-2%، 1%، -1%، 17%، -4%) خلال المدة المذكورة، وكذلك انخفض معدل نمو الائتمان المصرفي الى (-2%، 1%، 9%، 6%، 6%، -3%)، والشكل الآتي يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن للمدة 2000-2020.

شكل (7)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي بالأردن للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (4 و5).

ويظهر الشكل إن العلاقة بين أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية طوال مدة الدراسة ويرجع ذلك الى إن سعر الفائدة يعد من أهم أدوات السياسة النقدية، وبأخذ

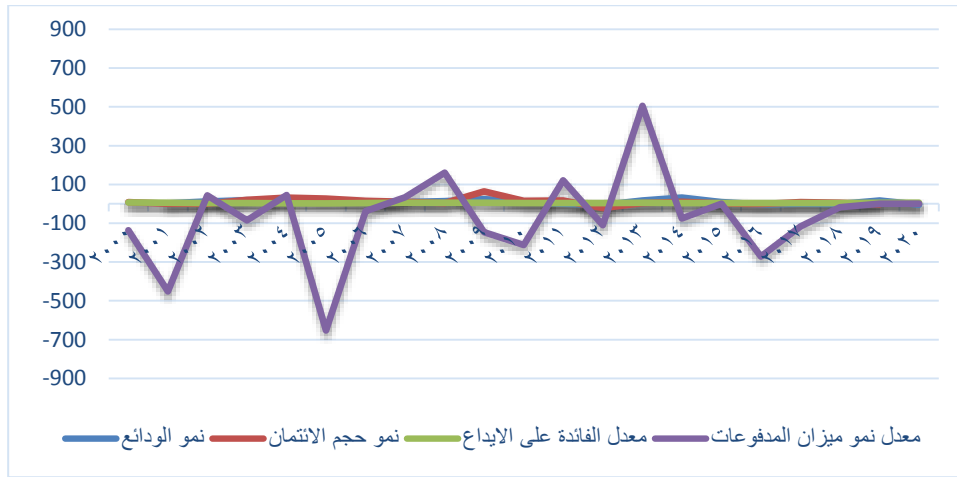
دور هام في نمو الاقتصاد ودفعه نحو الأمام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع والإقراض.

4- العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) وجود عجز في ميزان المدفوعات الأردني في أغلب السنوات الدراسة، بالرغم من نمو مؤشرات القطاع المصرفي كالودائع وحجم الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل، ويعود ذلك الى عوامل خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد الأردني الصغير والمفتوح ويعتمد بشكل كبير على ازدهار دول الخليج، ونتيجة انخفاض تحويلات الأردنيين في الخارج، وتراجع في حجم المساعدات العربية، فضلاً عن ارتفاع عجز الموازنة العامة والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية، كما إن الأردن يعتمد على القروض الخارجية وما يعانيه من أعباء القروض المترتبة وخدمتها، كل هذه العوامل أدت الى عجز ميزان المدفوعات وأصبح سمة أساسية ملازمة للاقتصاد الأردني. والشكل الآتي يظهر التحركات في مؤشرات القطاع المصرفي معدل نمو ميزان المدفوعات الأردني.

شكل (8)

العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات الأردني للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4 و 5)

المبحث الثالث: القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في

الجزائر

أولاً: القطاع المصرفي الجزائري..... النشأة والتطور

يرجع نشوء البنك المركزي في الجزائر الى عام 1963، إذ بعد الاستقلال بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر عام 1962 نحو 20 مصرف، ففي الخمس سنوات الأولى للاستقلال كانت البنوك مهتمة بمصالح الاستعمار، كما أن قروضها كانت محددة فقط بالقروض قصيرة الأجل وبتحويلات الأموال، والذي أثر سلباً على الاقتصاد الوطني، الامر الذي استدعى من السلطات بضرورة التدخل السريع لإنقاذ الوضعية، فتمت إعادة تنظيم النظام المصرفي والمالي وذلك على مراحل عدة، ففي عام 1962 تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة العامة الفرنسية، وفي 13 ديسمبر 1963 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري، بموجب القانون رقم (62-144)⁽¹⁾. ويعد أول مؤسسة نقدية تأسست في الجزائر المستقلة، وبحسب قانون تأسيسه، فإن البنك المركزي هو بنك البنوك، وهذا ما يجعله مسؤولاً عن السياسة النقدية والإقراضية، كما يعد بنك الدولة من خلال تقديم التسهيلات وإعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها، ورغم أن النصوص قد وضحت هذه المسؤوليات، إلا أن الوقائع أثبتت عدم فعالية سلطة البنك المركزي التي تسمح له بتحقيق هذه المهام ميدانياً، إذ إن كل من البنك المركزي والبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية.

1: هيكل القطاع المصرفي الجزائري.

بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر في نهاية شهر آذار/ مارس عام 2020 نحو (20) مصرفاً، شملت (6) مصارف حكومية و(14) مصرفاً خاصاً، وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية وعربية وأجنبية، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية (1328) فرعاً، ويعمل في القطاع المصرفي الجزائري نحو (35000) موظف وتتنوع المصارف في الجزائر إلى (17) مصرفاً تجارياً و(3) مصارف إسلامية، أما بالنسبة إلى التقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد (7) مصارف محلية و(13) مصرفاً أجنبياً،

(1) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص186-187.

وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على نحو (80%) من موجودات القطاع المصرفي، و(85%) من القروض و(90%) من الودائع⁽¹⁾.

2: سياسات اصلاح القطاع المصرفي في الجزائر.

شهد القطاع المصرفي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات واصلاحات كبيرة تميزت بالتحول نحو التركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل على مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الإسمية لديها وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي، واشتمل على إلغاء السقوف الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك، ويتمثل في إلغاء التمويل الإجباري للخبزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك شراء أدونات الخبزينة وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص وللوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة وحشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلني وتحرير سعر الصرف وذلك من خلال سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المبالغ فيها، وكل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف، والتوجه نحو إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية لتعظيم دورها في تعبئة وحشد الموارد المالية، وإعادة رسملة وتحرير النشاط المصرفي وفتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وكذلك إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية بما يمكن من تطوير النشاط المصرفي والمالي عن طريق توفير بيئة قانونية وتنظيمية تمتاز بالشفافية التامة وإعادة هيكلة المصارف العامة، وذلك لتوفير متطلبات عملية الخصخصة ولتوفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي من شأنها أن ترتقى بالقطاع إلى مستوى النشاط المصرفي العالمي، وكذلك تقليص ملكية الحكومة فيها وإعادة هيكلتها وظيفياً وتطوير أسواق الأوراق المالية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي⁽²⁾.

(1) اتحادات المصارف العربية: القطاع المصرفي الجزائري: تحديث مستمر، الدراسات والأبحاث والتقارير، 2020، ص 1.
(2) بوغتروس عبد الحق: الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 63-64.

3: برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر.

لجأت الجزائر الى تبني وصفات الاصلاح لصندوق النقد والبنك الدوليين من خلال برامج التثبيت الهيكلي، بهدف استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والحد من معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد عبر برامج الاصلاح للاقتصاد والمالي في الجزائر وكما يأتي:

أ: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ويشمل المخطط الثلاثي (2001-2004) والمخطط الخماسي (2005-2009) والمخطط الخماسي (2010-2014).

وفق هذه البرامج خصصت الحكومة الجزائرية في البرنامج الأول مبلغ قدره 525 مليار دينار، اما البرنامج الثاني (2005-2009) خصص له مبلغ قدره (9.68) مليار دينار، في حين بلغ مقدار برنامج دعم الاقتصاد (2010-2014) بنحو (21.21) مليار دينار، وهذا البرنامج عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي وتحسين مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات والمتمثلة أساسا في الصناعة البناء والإشغال العمومية⁽¹⁾.

ب: تقليص الإنفاق العام والنقش في الميزانية العامة: ينص برنامج الإصلاح على تخفيض النفقات الجارية خصوصا النفقات الاجتماعية وتحديد نفقات الصحة والتعليم والمواد الأولية، مع التخلي التدريجي عن المهام الاجتماعية الأساسية، كما ينص على تخفيض النفقات الاستثمارية من خلال تقليص عدد المشاريع الاستثمارية للدولة والتركيز فقط على المشاريع الهادفة، كما ينص هذا البرنامج على رفع الدعم على السلع الاستهلاكية وتحرير الأسعار، وفي المقابل يتم رفع الإيرادات العامة والضريبية منها بصفة خاصة عن طريق رفع معدلات الضرائب غير المباشرة (ضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية) وفي مقدمتها الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة.

(1) حاكمي بو حفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 90، جامعة، حسيبة بن بوعلي، 2009، ص15.

ج: الخصخصة : في إطار تبني التعديل الهيكلي وتحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي برزت الخصخصة كأحدى الخيارات المهمة في إصلاح القطاع العام، فعلى أساسها يتم إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وذلك للتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعم المنشآت الاقتصادية المفلسة وتوجيه الاهتمام نحو البحث العلمي وتطوير البنية القاعدية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتطوير سوق مالية نشطة تُسهل حركية رؤوس الأموال مما يرفع من القدرات التمويلية للمؤسسات ويزيد إنتاجيتها، فضلاً عن ذلك خلق مناخ استثماري مناسب يشجع على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر.

يقع القطاع المصرفي تحت هيمنة القطاع العام فضلاً عن صغر حجم المصارف العاملة فيها، وساهم التدخل الحكومي على توجيه أسعار الائتمان، ومن ثم انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع وهذا الانخفاض في معدلات الفائدة على الودائع، أدى الى انخفاض الحافز للمدخرين داخل البلد، وفيما يأتي توضيح لبعض مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر.

1: تحليل مؤشر تطور حجم الودائع.

تظهر البيانات الخاصة بحجم الودائع المصرفية الواردة في الجدول (6) ارتفاعها وبشكل ملحوظ خلال مدة البحث، إذ بلغت نحو (2475799) مليون دينار عام 2000 ثم ارتفع الى (3657800) مليون دينار عام 2010 مليون دينار جزائري، ويعود ذلك الى نمو الكتلة النقدية وارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق، واجراء التعديلات على قانون النقد والقروض الصادر في عام 1990 عن طريق اصدار الامر في فبراير 2001 للفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقروض، أي منح الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وتوفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف والاقتصاد ككل⁽²⁾.

(1) صادق جميلة، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2016 في ظل الشراكة الأور-ومتوسطية وانهيار أسعار البترول، 2017، ص154.

جدول (6)

مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر للمدة (2000-2020) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو حجم الائتمان	سعر الفائدة على الودائع %
2000	2475799	-	1671200	-	7.50
2001	3282296	33	1648200	-1	6.25
2002	3751000	14	1843500	12	5.33
2003	4678300	25	1803600	-2	5.25
2004	5641500	21	1514400	-16	3.65
2005	1500400	-73	846600	-44	1.94
2006	2086300	39	601400	-29	1.75
2007	2949100	41	012000	-80	1.75
2008	3425000	16	1011800	-943	1.75
2009	3114800	-9	402400	-60	1.75
2010	3657800	17	124900	-69	1.75
2011	4570200	25	319900	-356	1.75
2012	4729200	3	953500	198	1.75
2013	5045810	7	1920880	101	1.75
2014	5944100	18	4512241	-24	1.75
2015	5153060	-13	7844781	23	1.75
2016	4909770	-5	1059210	-41	1.75
2017	5549160	13	1357190	28	1.75
2018	6477260	17	1630200	20	1.75
2019	5526310	-15	8665051	-3	1.75
2020	5240210	-5	1462801	-8	1.75
معدل النمو لمركب %					
2020-2000	3.5		-0.6		-6.6

المصدر:

1: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، للسنوات 2008-2020.

2: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995-2019 متوفر على الرابط،

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

3: البنك الدولي، البيانات الدولية، متوفر على الرابط، <https://data.albankaldawli.org/indicator>

وعلى أثر ذلك واصل مؤشر حجم الودائع المصرفية ارتفاعاته ليصل الى (6477260) مليون دينار

في عام 2018 وهو أعلى مستوى يصل له خلال مدة الدراسة، ومن ثم انخفض ليصل الى (5240210)

مليون دينار في عام 2020. وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لمؤشر إجمالي الودائع (3.5%) خلال المدة 2000-2020.

2: تحليل حجم الائتمان المصرفي.

تظهر البيانات الواردة في الجدول (6) الى بلوغ حجم الائتمان نحو (1462801) مليون دينار جزائري في عام 2020 بالمقارنة بنحو (1671200) مليون دينار جزائري في عام 2000، وبشكل عام بلغ النمو المركب بلغ (-0.6%) ويرجع ذلك الى حالة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر ويعود ذلك الى انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، كما تظهر البيانات انخفاض الائتمان المصرفي بشكل حاد في عام 2009 اذ بلغ نحو 402400 مليون دينار ويرجع ذلك الى تداعيات الأزمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والذي أثر في قدرة الشركات في الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية فضلاً عن إن تراجع أسعار النفط والغاز من شأنه أن يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي تعد القطاع الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والذي يعد المصدر المهم للإيرادات العامة، كذلك تظهر متابعة السلسلة الزمنية لبيانات حجم الائتمان المصرفي انخفاض حجم الائتمان المصرفي الجزائري في عام 2020 ليصل الى ما يقارب (1462801) مليون دينار بسبب تداعيات جائحة كورونا وما افرزته من انعكاسات سلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية العالمية بشكل عام وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

3: تطور معدل الفائدة على الودائع طويلة الاجل

تظهر البيانات الواردة في الجدول (6) انخفاض أسعار الفائدة على الودائع في الجزائر اذ بلغت نحو (1.75%) في عام 2020 بالمقارنة مع (7.5%) في عام 2000 وتشير البيانات الى ارتفاع سعر الفائدة طويل الاجل خلال المدة 2000-2005 إذ بلغت نحو (7.50%)، (6.25%)، (5.33%)، (5.25%)، (3.65%)، (1.94%) على التوالي، ويرجع ذلك الى أسباب منها ارتفاع مخاطر الإقراض في بيئة تمتاز بتعقيد الإجراءات، إلى جانب محدودية قدرات المصارف في تقويم المخاطر، ما يدفعها إلى تفضيل عدم إقراض القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعائد مرتفع، والعمل على إيداع فوائضها في بنك الجزائر أو توظيفها في شراء أدونات الخزينة بأسعار فائدة سلبية، ويعزى فائض السيولة في المصارف إلى وجود انفصال هيكلي

بين وفرة السيولة في النظام المصرفي الجزائري والعجز الكبير في التمويل لوحدات العجز، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه النتيجة لها لأسباب منها ما يرتبط بالمصارف، ومنها ما يرتبط بمناخ الاستثمار⁽¹⁾.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يُعد القطاع المصرفي من أهم قنوات انتقال السياسة النقدية التي تسعى من خلالها الى تكييف عرض النقد بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي لتجنب حدوث أي أزمة نقدية أو اقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والجدول (7) يظهر تطور معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2020.

(1) شلغوم عميروش: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 1، مارس 2017، ص 44.

جدول (7)
بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للمدة (2000-2020) (%)

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو ميزان المدفوعات
2000	0.34	29.5	3.80	
2001	4.23	27.3	3.00	-18
2002	1.42	25.7	5.60	-41
2003	4.27	23.7	7.20	104
2004	3.96	17.7	4.30	24
2005	1.38	15.3	5.90	83
2006	2.31	12.5	1.70	5
2007	3.68	13.8	3.40	67
2008	4.86	11.3	2.40	25
2009	5.74	10.2	1.60	-90
2010	3.91	10.0	3.60	304
2011	4.52	10.0	2.90	29
2012	8.89	11.0	3.40	-40
2013	3.25	9.8	2.80	-99
2014	2.92	10.6	3.80	-4623
2015	4.78	11.2	3.70	368
2016	6.40	10.5	3.20	-5
2017	5.59	11.7	1.30	-16
2018	4.27	11.7	1.20	-27
2019	1.95	11.4	0.80	-7
2020	1.90	14.1	0.75	-14

المصدر:

1: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، للسنوات 2008-2020.

2: صندوق النقد العربي: قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، للمدة 1995-2019، متوفر على الرابط

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

3: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator>

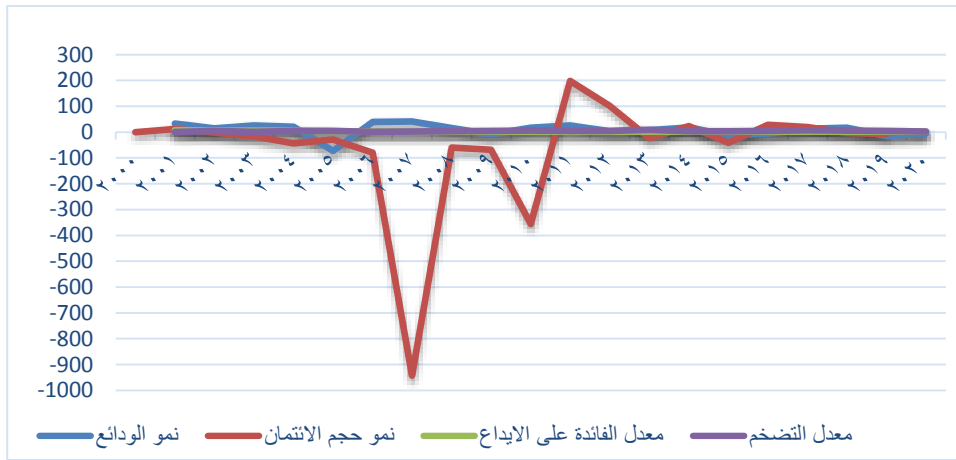
1- تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم

توضح البيانات الواردة في الجدول (6 و7) الى وجود علاقة بين عكسية بين أسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم اذ تظهر البيانات انخفاض أسعار الفائدة على الودائع للمدة من 2000-2005 اذ بلغت نحو (7.5%، 6.25%، 5.33%، 5.25%، 3.65%، 1.94%) على التوالي وهذا الانخفاض أدى

الى نمو معدل التضخم إذ بلغ نحو (0.34%، 4.23%، 1.42%، 4.27%، 3.96%، 1.38%) ويرجع ذلك الى انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية تقيديه بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات وتخفيض الدخل لا سيما الاجور من خلال اتباع سياسة دخول متشددة، وتقليص الموازنة العامة الى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاصدار النقدي المفرط ورفع أسعار الفائدة، كما تظهر البيانات ارتفاع معدل التضخم للأعوام من 2008-2012 وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة ونمو الودائع، كما شهد معدل التضخم ارتفاع في 2009 اذ بلغ معدل التضخم (5.74%) بالرغم من انخفاض معدل نمو الودائع الى (-9%) وانخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الى (-60%) ويغزى ذلك لزيادة الكتلة النقدية الصافية الناجم عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي. والشكل الآتي يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر للمدة 2000-2020.

شكل (9)

العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر للمدة 2000 - 2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6 و 7)

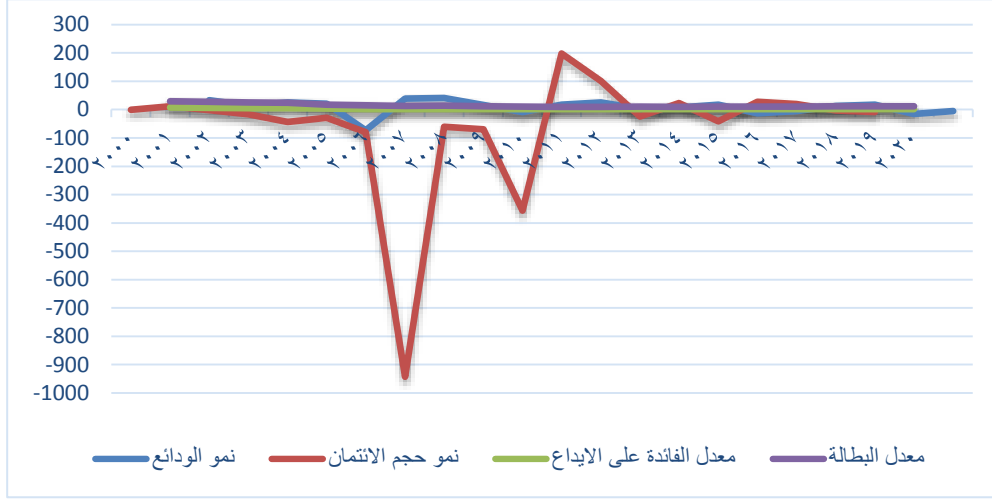
ويظهر الشكل (9) انخفاض معدل التضخم في السنوات الأخير 2016 ولغاية 2020 وسعي الحكومة الى تخفيض قيمة العملة أكثر ورفع معدلات التضخم، فضلا عن الركود الاقتصادي، إذ انخفض معدل نمو الودائع ونمو الائتمان المصرفي بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وظهور جائحة كورونا.

2- تحليل العلاقة مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة

تشير البيانات الواردة في الجدول (6 و 7) الى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر طوال مدة الدراسة و اعلى معدل بلغ للمدة 2000-2005 إذ بلغ (29.5%، 27.3%، 25.7%، 23.7%، 17.7%، 15.3% وهذا الزيادة في معدل البطالة قابلها ارتفاع في أسعار الفائدة اذ بلغت (7.5%، 6.25%، 5.33%، 5.25%، 3.65%، 1.94%) على التوالي، فضلا عن انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي اذ بلغت نحو (-1%، 12%، -2%، -16%، -44%) وذلك يرجع الى تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الذي حق العديد من النتائج الإيجابية والسلبية كذلك، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي تم تحقيق التوازن الاقتصادي كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات العمومية والتحكم في التطور النقدي وتم التحكم في معدل التضخم، ويتضح من خلال متابعة البيانات إن التحركات ضعيفة بين معدل البطالة ومعدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي، إذ إن معدل البطالة في الجزائر يتذبذب ضمن مستوى محدد بين 10% و 14% طوال سنوات الدراسة العشرة الأخيرة، ويعزى ذلك الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم خفض الاستثمار الحكومي ما أدى الى عدم خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، كذلك التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيداً لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مما شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا وبأسعار تنافسية الامر الذي أدى لتعرض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة، فضلاً عن تزايد هيكل قوة العمل في الجزائر، والشكل الآتي يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الجزائر.

شكل (10)

تحركات معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في الجزائر للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6 و 7)

يظهر الشكل ان التحركات التي شهدها معدل البطالة في اغلب السنوات طوال مدة الدراسة لا ترتبط بمؤشرات القطاع المصرفي، إذ شهدت بعض السنوات نمو الودائع وحجم الائتمان ولم تترك أي أثر يذكر على حركة معدل البطالة، في حين بعض السنوات شهدت انخفاضاً كبيراً في حجم الائتمان المصرفي والودائع وبالرغم من هذا الانخفاض لم يزداد معدل البطالة وهذا يدل على ضعف دور القطاع المصرفي في التأثير في معدل البطالة، لذا فإن معدل البطالة يرتبط بعوامل خارجية منها إن الجزائر من الدول الكبرى المصدرة للنفط وتذبذب الأسعار الذي أثر على الانفاق الحكومي ومن ثم نسبة البطالة، فضلاً عن قلة تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة في الجزائر والتي اثرت في سوق العمل ومن ثم نسبة البطالة.

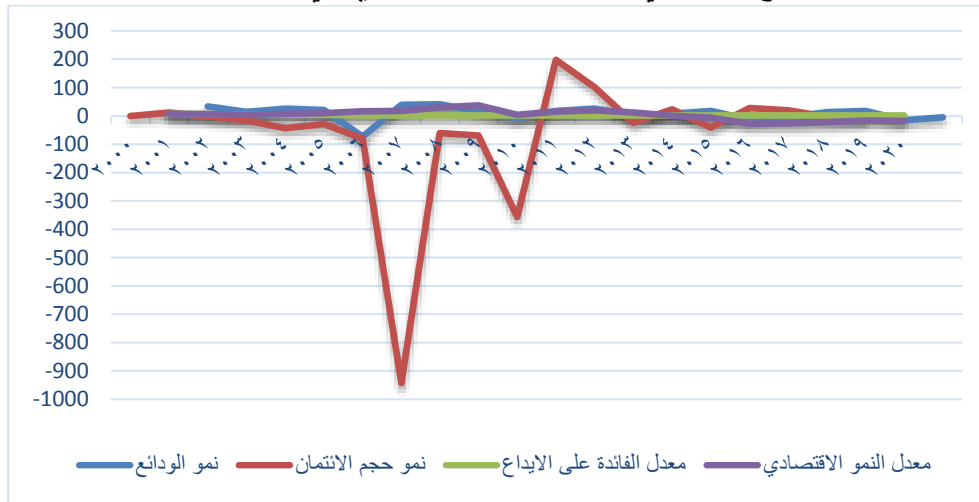
3- تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي

تظهر البيانات الواردة في الجدول (6 و 7) الى وجود علاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، اذ تشير البيانات الى وجود علاقة ارتباط بين زيادة معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الودائع اذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي للسنوات من 2001-2003 إذ بلغ معدل النمو مقدار (3%)، و5.6%، 7.2%) ويقابلها نمو حجم الودائع اذ بلغ نحو (33%، 14%، 25%)، كما تظهر البيانات وجود علاقة عكسية بين نمو حجم الائتمان المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، إذ انخفض معدل نمو الائتمان للمدة من

2006 إلى 2010 إذ بلغ نحو (-29%، -80%، -943%، -60%، -96%) وهذا الانخفاض يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، إذ بلغ معدل النمو نحو (1.7%، 3.4%، 2.4%، 1.6%، 3.6%) وهذا التذبذب في معدل النمو يرجع إلى انخفاض الائتمان المصرفي بسبب انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع وهذا الانخفاض أدى إلى تراجع الحافز للادخار لدى القطاع المصرفي ما دفع بالمدخرين بالبحث عن فرص أفضل خارج الجزائر وهذا الأمر انعكس في زيادة الكبح المالي، كذلك تظهر البيانات في الجدول (7) انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير عام 2019 و 2020 إذ بلغ معدل النمو (0.8%، 0.75%) ويرجع ذلك إلى انخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (-3%، -8%) وانخفاض حجم الودائع بمعدل (-15%، -5%) والشكل الآتي يظهر العلاقة بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

شكل (11)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000 - 2020.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6 و 7)

يظهر الشكل ان هناك تذبذب في معدل النمو الاقتصادي طوال مدة الدراسة، فمثلاً انخفض معدل النمو الاقتصادي عام 2017 و 2018 بالرغم من زيادة حجم الودائع والائتمان المصرفي، ويرجع ذلك إلى أسباب منها اعتماد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي (60%) من الناتج المحلي

الإجمالي وتشكل نسبة (96%) من الصادرات الكلية فضلاً عن (50%) من الإيرادات العامة ومن ثم أي تغيير في أسعارها ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾.

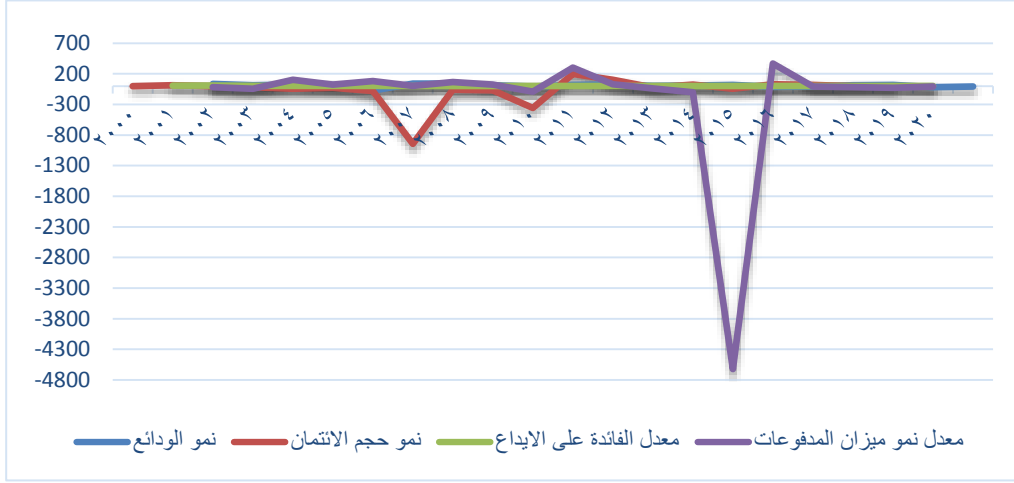
4- العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات الجزائري للمدة 2000-2020.

تشير البيانات الواردة في الجدول (6 و 7) الى وجود علاقة اقتصادية بين نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات أي إن القطاع المصرفي له تأثير على تحركات ميزان المدفوعات، وتظهر البيانات انخفاض ميزان المدفوعات بمعدل (-18% و -41%) ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار الفائدة على الإيداع اذ بلغت (6.25%، 5.33%)، كما توضح البيانات زيادة ميزان المدفوعات الجزائري للمدة من 2003-2008 بمعدل (104%، 24%، 83%، 5%، 67%، 25%) ويرجع ذلك الى انخفاض أسعار الفائدة على الإيداع ومن ثم كلف الاقتراض اذ بلغ سعر الفائدة معدل (5.25%، 3.65%، 1.94%، 1.75%، 1.75%) للمدة السابقة نفسها، ويرجع ذلك الى تنبي برامج الإصلاح المدعومة من قبل المنظمات الدولية حول الطريقة المثلّية في نقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بدلاً عن آليات التخطيط المركزي ولقد مست سياسات الإصلاح النظام الضريبي النظام النقدي والقطاع المصرفي، نظام الاستثمار، والشكل الاتي يظهر العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات الجزائري.

(1) قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاد كمي، 2018، ص2.

شكل (12)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات الجزائري للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6 و7)

يظهر الشكل (12) ارتفاع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الأربعة عشر سنة الأولى من الدراسة من عام 2000 ولغاية عام 2013، بسبب المتانة المالية المتميزة للوضع الخارجية والتي تعد العنصر المحوري لتقوية الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل مستمر، ويرجع ذلك الى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي اعتباراً من بداية 2001، وظهرت سلامة ميزان المدفوعات كقاعدة متينة وذلك من خلال نمو الاحتياطيات الأجنبية في الجزائر وتقليص حجم المديونية الخارجية فضلاً عن ارتفاع حجم المحروقات النفطية، كما يظهر الشكل (12) إن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عجزاً في الأعوام الأخيرة من 2015 ولغاية 2020 ويرجع ذلك الى حالة عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية ناهيك عن تفشي جائحة كوفيد-19 والذي انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية لا سيما قطاع السياحة في الجزائر، والذي يُشكل نسبة مهمة في الاقتصاد.

الفصل الثالث

القطاع المصرفي في العراق ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمهيد.

يتناول هذا الفصل دراسة نشوء وتطور القطاع المصرفي في العراق بهدف الوقوف على مدى فاعلية أداء القطاع المصرفي في تنفيذ السياسات الاقتصادية والدور الذي يلعبه القطاع المصرفي كقناة لانتقال آثار السياسات الاقتصادية الى الاقتصاد، فالقطاع المصرفي يمثل أكبر القطاعات المالية المستثمرة في سوق العراق للأوراق المالية، وتعتمد عليها الحكومة بشكل رئيسي لتمويل الدين الداخلي، وهذا يرتبط بمدى قدرة القطاع المصرفي وملاءته المالية وكفاءته في تحشيد الودائع وحجم الائتمان المصرفي الممنوح والتي لها دور في التأثير في الكتلة النقدية ومن ثم على أسعار الفائدة والتضخم والاسعار الامر الذي يؤثر على النمو الاقتصادي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن أجل تحقيق أهداف الفصل فقد تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث المبحث الأول ركز على دراسة نشأة القطاع المصرفي والتطور الذي حصل فيه، في حين اقتصر المبحث الثاني على تحليل مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 2000- 2020 في حين ركز المبحث الثالث على اقتراح استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي بالعراق.

المبحث الأول: نشأة القطاع المصرفي العراقي وتطوره

يعد القطاع المصرفي العراقي هو حلقة أساسية من سلسلة حلقات الاقتصاد العراقي، ويعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل متعددة ومتشعبة، سواءً تلك المتعلقة بالتشريعات والضوابط والتعليمات ومحددات الادارة المركزية للاقتصاد، أو تلك المتعلقة بعدم الاستقرار الاقتصادي والظرف الامني الذي مر به العراق في السنوات 2003 الى الوقت الحاضر، الامر الذي أدى لظهور عقبات حقيقية امام محاولات الاصلاح المصرفي، وبالرغم من أداء القطاع المصرفي العراقي وبجهود ذاتية وضمن اشراف البنك المركزي العراقي في تقديم خدماته للجمهور وفق القدرات المتاحة اداريا ومصرفيا وتقنياً، كانت مشاركة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية محدودة بسبب مواجهته تحديات ومشاكل ومعوقات ترجع الى اسباب موضوعيه وذاتيه منها هبوط اسعار النفط والازمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها العراق والحرب على الارهاب والركود الاقتصادي وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي لاسيما في السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

أولاً: نشأة القطاع المصرفي العراقي.

يرجع نشوء القطاع المصرفي العراقي الى القرن التاسع عشر كبداية رسمية، إذ كان يوجد فقط المصارف الاجنبية، ثم تأسست المصارف الحكومية (المتخصصة)، ومن ثم الاهلية، وبشكل عام يُمكن تقسيم نشأة وتطور القطاع المصرفي الى مرحلتين وهما:

1: ما قبل عام 2003 : 1890-2003

مر القطاع المصرفي العراقي بتطورات كبيرة وتعددت وتنوعت ادواره بحسب التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية التي مر بها، وقد شهدت بداية ظهور المصارف في العراق سيطرة المصارف الاجنبية ونشطت هذه المصارف وفروعها في العراق، وكانت موزعة في المراكز الرئيسية (بغداد، البصرة، الموصل) ولم يكن هناك دور رقابي حكومي مركزي يذكر، ولا يوجد دور للمصارف الحكومية، وكانت المصارف الاجنبية تمارس جميع الاعمال المصرفية الحكومية، لحين تأسيس مصرف الرافدين الحكومي عام (1941)، وكذلك اوكل الى البنك الشرقي المحدود أن يكون وكيلاً للجنة اصدار العملة الي تأسست في لندن في عام (1931)،

1 سمرى النصيري: القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الإصلاح، أوراق في السياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2018، ص1.

واستمرت هذه الحالة الى أن تأسس المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي العراقي) عام 1947، وقد شهدت هذه المدة صدور قانون العملة العراقية في عام 1931، بموجب القانون المرقم (44) لسنة 1931، والذي تأسس بموجبه لجنة العملة ومقرها في لندن، وعموماً وحتى عشرينات القرن الماضي كانت هناك ثلاث مصارف وهي البنك العثماني 1893 والبنك الشرقي المحدود الذي أصبح بنك الحكومة، والبنك الشاهنشاهي الايراني 1916 (البنك البريطاني للشرق الاوسط)⁽¹⁾.

وفي ثلاثينات القرن العشرين كانت هناك انعطافه كبيرة في تاريخ القطاع المصرفي، إذ تأسست الصيرفة العراقية الوطنية وكذلك المصارف التجارية العراقية، وتم الإعلان في عام 1935 عن تأسيس أول مصرف حكومي في العراق (المصرف الزراعي الصناعي)، والذي قسم فيما بعد الى مصرفين هما المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي، وهذا الانشطار يعزى الى قلة التخصيصات المالية وكذلك الى تحديد التخصص الدقيق لعمل المصرف، وفي عام 1941 تأسس مصرف الرافدين، وكذلك نشوء الصيرفة المركزية العراقية في العراق، كذلك تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب قانون (43) لسنة 1947، لغرض تنظيم الصيرفة المركزية، وقد باشر اعماله عام 1948، وفي عام 1956 تم تغيير تسميته الى "البنك المركزي العراقي" بموجب قانون رقم (72)، وكذلك تم انشاء المصرف العقاري عام 1948، ليلعب عدد المصارف الحكومية (5) مصارف بضمنها البنك المركزي العراقي، أما المصارف الاجنبية فكانت (8) مصارف، والمصارف الاهلية (5).

وشهد عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطورات كبيرة في القطاع المصرفي، اذ تم اصدار قانون تأميم قانون المصارف رقم (100) لسنة 1964، والذي أثار جدلاً بين المختصين بين الرفض والقبول، إذ قُسمت المصارف بموجب قانون التأميم الى اربع مجموعات هي (مجموعة البنك التجاري العراقي، مجموعة بنك بغداد والعربي، مجموعة بنك الرشيد، ومجموعة بنك الاعتماد)، ومن ثم أعقب ذلك عمليات دمج أخرى والتي انتهت بدمج المصارف المؤممة بمصرف واحد وهو مصرف الرافدين وكان ذلك في عام 1974، واصدار قانون رقم (52) والخاص بتأسيس مصرف الرشيد في سنة 1988، اذ تم تقسيم مصرف الرافدين الى مصرفين هما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين⁽²⁾.

(1) عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي و أثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009، ص 20 .

(2) عمار ياسر عبد الكاظم العابدي: النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، ARID، 2020، ص 1-2.

وتجدر الإشارة الى إن قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 والذي نص على إن المصارف العاملة في العراق يجب أن تعود ملكيتها للدولة حصراً، وقد منع القطاع الخاص من تأسيس مصارف داخل العراق، وعليه فقد تم القضاء على رأس المال الاجنبي ورأس المال المحلي الخاص⁽¹⁾.

ومع بداية عقد التسعينات تم التحول من الاحتكار المصرفي الى الحكومي الى عصر التعددية المصرفية، من خلال السماح للقطاع الخاص بمزاولة العمل المصرفي بموجب القانون رقم (12) لسنة 1991، والقاضي بتأسيس المصارف في ظل قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983، واصبح النظام المصرفي يضم (25) مصرفاً تعمل في مجال الصيرفة منها (6) مصرف حكومية، و(18) مصرفاً خاصاً تجارياً بضمونها مصرف إسلامي واحد ومصرف مختلط واحد، واصبح القطاع المالي يتمتع بوجود مساحة من المنافسة لتقديم الخدمات المالية⁽²⁾.

من جانب آخر، تم في عام 1991 تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية والذي اوكل للمصارف مهمة الوساطة في السوق من خلال تأسيس مكاتب لتنفيذ عمليات بيع الاوراق المالية وشرائها، كما تم منح اجازات ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة استناداً الى قانون نظام شركات الاستثمار المالي رقم 5 لسنة 1998⁽³⁾.

2- ما بعد 2003: 2003-2020.

بدأت هذه المرحلة بعد تغيير نظام الحكم في العراق والتحول نحو اقتصاد السوق، إذ تم اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وبموجبة منح البنك المركزي استقلالية تامة عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية، وبموجب المادة (26) من القانون نفسه أصبح البنك المركزي مستقل وبمعزل عن الضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة، بهدف الحفاظ على عرض النقد، كذلك شهدت هذه المرحلة اصدار قانون المصارف التجارية رقم (94) لسنة 2004، وصدور قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004،

(1) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص3.

(2) وليد عيدي عبد النبي: الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2011، ص2.

(3) وليد محمد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، ص73.

وقانون المصارف التجارية رقم (94)، فضلاً عن قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، ومن أجل بناء نظام مالي يعمل وفقاً للمعايير الدولية، وكان من أبرز المصارف التي أسست في هذه المرحلة المصرف العراقي للتجارة برأسمال قدرة (100) مليون دولار من صندوق تنمية العراق، ويسعى هذا المصرف الى مساعدة العراق لاستعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دولياً، فضلاً عن تعزيز العلاقات المالية بسبب العزلة التي عانى منها العراق أبان الحصار المفروض آنذاك، إجمالاً شهدت هذه المرحلة جملة من الإصلاحات يمكن ايجازها بالآتي⁽¹⁾:

1: تحديد الحد الأدنى لرأسمال المصارف القائمة بما لا يقل عن (250) مليار دينار، أو (50) مليون دولار او ما يعادلها بنسبة (30%) من راس مال المصارف المحلية كـرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.
2: السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب لها في العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، بغض النظر عن النسبة من أجل تعزيز المنافسة وتطوير العمل المصرفي، وفقاً للفقرة السادسة من قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).

3: العمل على خفض متطلبات الاحتياطي القانوني من (42%) الى (25%) من ضمنها (5%) على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه، و(20%) يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي.
4: تحرير أسعار الفائدة المصرفية.

5: انشاء نافذة مزاد العملة الأجنبية والتي ساهمت في تحسين واستقرار سعر الدينار العراقي.

6: اصدار عملة عراقية جديدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة الثقة في الدينار العراقي.

وفي عام 2012 اتخذ البنك المركزي العراقي المزيد من الاجراءات لرفع اداء القطاع المصرفي وزيادة كفاءته من خلال اصدار تعليمات خدمات المدفوعات، واصدار قانون الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، وكذلك زيادة رؤوس اموال المصارف التجارية الى (150) مليار دينار عراقي، وشركات الصرافة الى (500) مليار دينار وشركات التحويل الى(45) مليار دينار⁽²⁾.

(1) Ahmed Hussein & Faisal Ghazi Faisal: Using the Herfindal–Hirschmann Index to measure the competition between banks operating in the Iraqi banking sector for the period (2011–2016), Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/Vol.4 /No.44 part 1/ 2018.p 9–10.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص33.

وخلال المدة 2015-2019 اتخذ البنك المركزي العراقي جملة من الاجراءات والتدابير وأصدر جملة من القوانين من اجل مواكبة التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي من اجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، اذ تم في عام 2015 اصدار قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 لتنظيم عمل المصارف الاسلامية، كما اتخذت جملة من الاجراءات لتنظيم عمل المصارف لعل أبرزها تطبيق مقررات بازل (III) فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق⁽¹⁾.

وفي عام 2020 ومن اجل مواجهة تفشي جائحة كورونا والتقليل من حدة اثارها والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي اتخذ البنك المركزي العراقي جملة من الاجراءات والتشريعات لعل أبرزها⁽²⁾:

- 1- اصدار الضوابط الموحدة لمبادرة (1) ترليون لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- 2- اصدار ضوابط شبكة الحماية المالية الاسلامية.
- 3- اصدار قائمة السيولة للمصارف الاسلامية
- 4- اصدار تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال.
- 5- اصدار ضوابط مُحدثة خاصة بتنظيم عمل الوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات الحوالات الاجنبية.
- 6- اعداد مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2021-2023 والمتضمن مراقبة مديونية الافراد لدى الجهاز المصرفي، وتعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود.

ثانياً: هيكلية القطاع المصرفي العراقي.

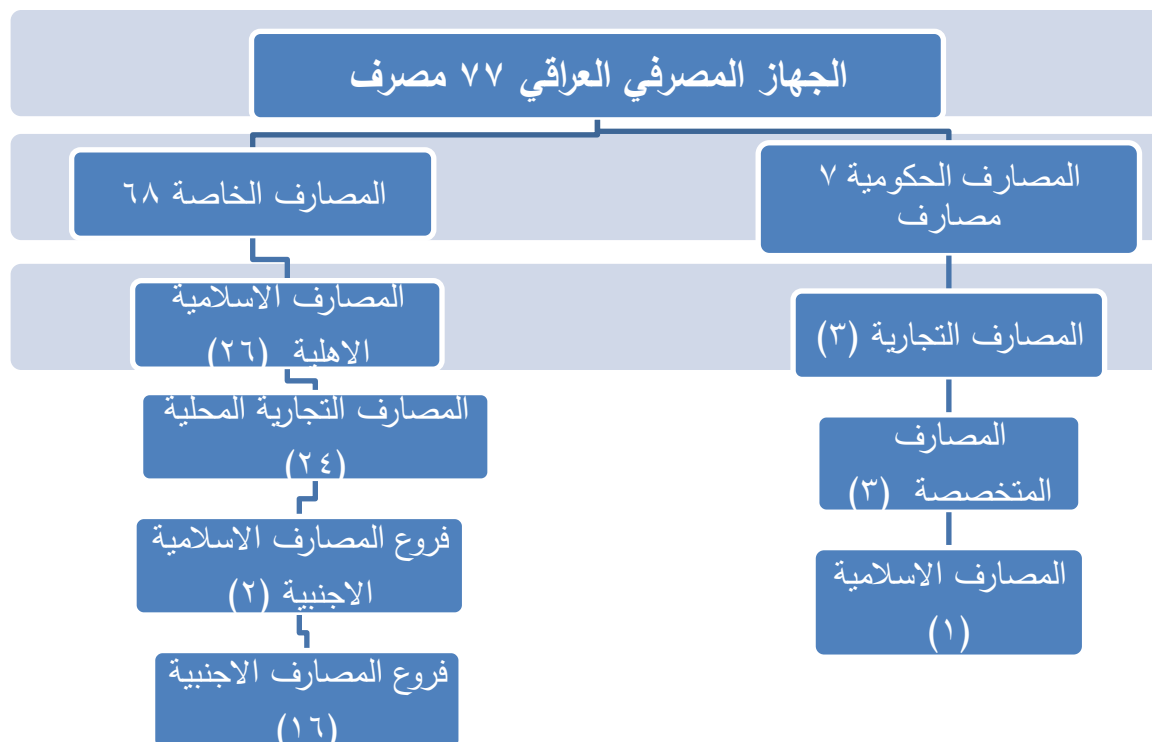
بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (77) مصرفاً، تشمل (7) مصارف حكومية تتوزع في ما بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد، و (24) مصرفاً اهلياً خاصاً تجارياً عراقياً، و (26) مصرفاً اسلامياً اهلياً خاصاً و (18) فرعاً لمصارف تجارية أجنبية وعربية (10) من ضمنهم مصارف لبنانية تدير (27) فرعاً في العراق، بلغ عدد فروع (430) منها فروع للمصارف الحكومية (51%) من مجمل فروع المصارف العاملة في العراق البالغة (843) مصرفاً في نهاية العام 2017، كما بلغ عدد موظفي

(1) للمزيد من التفاصيل، يُنظر في ذلك: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية اعداد مختلفة.

(2) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2021، ص 27.

المصارف العاملة في العراق (30,507) موظفا في العام 2018، يعمل نحو (68%) في المصارف الحكومية السبعة و(32%) في المصارف الخاصة وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الاهلية في العراق، يلاحظ بقاء حجمها ونشاطها محدودين جداً مقارنة مع المصارف الحكومية التي تُدير نحو (90%) من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، بينما تُدير المصارف الاهلية العراقية والأجنبية حوالي (10%) فقط⁽¹⁾.

مخطط (2) هيكل الجهاز المصرفي كما هو في عام 2020



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2020.

(1) اتحاد المصارف العربية: تطور القطاع المصرفي العراقي - سياسات ناجحة للبنك المركزي العراقي وحاجة لتفعيل دور المصارف، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث، 2019، ص1.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يهدف المبحث الثاني الى تحليل علاقة مؤشرات القطاع المصرفي وانعكاسها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، وذلك لإيجاز التحركات المشتركة بين مؤشرات القطاع المصرفي مجتمعة مع كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي طوال مدة البحث.

أولاً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي للمدة 2000-2020.

1: تحليل تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في العراق.

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) الى ارتفاع حجم الودائع في العراق اذ ارتفعت الودائع من (1329861) مليون دينار عام 2000 الى (36729113) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (20.2%)، ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية طوال مدة الدراسة يلاحظ ان معدل نمو حجم الودائع قد شهد تذبذباً واضحاً فبعدما بلغ ما يقارب (50.90%) في عام 2007 انخفض ليسجل معدلات سالبة في عامي 2015 و2016 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد العراقي (انخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب)، ثم عاد ليشهد نمواً في عامي 2018 و2019، الا ان ازمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط وتوقف اغلب الأنشطة الاقتصادية جراء التباعد الاجتماعي أدى الى تراجع النمو في اجمالي الودائع. وبشكل عام، يُلاحظ وعلى الرغم من التذبذبات ان اجمالي الودائع قد ارتفع خلال مدة الدراسة، ويرجع ذلك الى زيادة حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة سواء النفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية، فضلاً عن ان المصارف الحكومية تشكل نسبة (90%) من القطاع المصرفي العراقي مما يعطى ثقة أكبر للمودعين بالاحتفاظ بودائعهم لدى المصارف وخير دليل على ذلك عند سقوط بعض المحافظات العراقية بيد الإرهاب، لم يواجه المودعون أي ازمة سيولة من المصارف الحكومية لكونها ضامنة لها.

جدول (8)

تطور مؤشرات القطاع المصرفي في العراق للمدة (2000-2020) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الودائع	نمو الودائع %	اجمالي الائتمان المصرفي	نمو الائتمان	أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل %
2000	1329861		170004		7.22
2001	1279954	-3.75	243821	43.42	6.35
2002	1829754	42.95	312200	28.04	6.35
2003	7656993	105.80	2138612	585.01	6.35
2004	3946668	4.81	1039542	-51.39	9.1
2005	90009010	176.18	2907431	179.68	7.90
2006	18897338	73.37	4781980	64.47	8.50
2007	28519558	50.92	6948710	45.31	13.60
2008	37501909	31.50	7405327	6.57	12.20
2009	45961330	22.56	8702620	17.52	10.12
2010	55008564	19.68	17735638	103.80	8.43
2011	65292123	18.69	24728651	39.43	7.62
2012	73676323	12.84	32365358	30.88	7.87
2013	87004404	18.09	32674466	0.96	7.46
2014	90932279	4.51	39195924	19.96	6.59
2015	76418631	-15.96	45704775	16.61	6.19
2016	72276076	-5.42	47870768	4.74	6.10
2017	73060348	1.09	52182944	9.01	5.86
2018	83793944	14.69	51122810	-2.03	5.87
2019	88540964	5.67	53418176	4.49	5.32
2020	36729113	-24.00	38423236	-28.07	7.96
معدل النمو السنوي المركب %					
2020 - 2000	20.2		29		0.45

المصدر:

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991 - 2019).

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 - 2019).

(3) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015 - 2020).

(4) البنك الدولي ، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator>

2: مؤشر اجمالي الائتمان المصرفي.

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) الى ارتفاع حجم الائتمان المصرفي المقدم من القطاع المصرفي طوال مدة الدراسة اذ بلغ نحو (170004) مليون دينار عام 2000 في حين ارتفع الى (38423236) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (29%)، إذ يلاحظ هناك علاقة إيجابية بين نمو الائتمان المصرفي وزيادة حجم الودائع المصرفية، وترجع زيادة الائتمان المصرفي الى إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال المصارف الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من السوق المالية إلى المصارف التجارية، كما تظهر البيانات ان معدل النمو في اجمالي الائتمان قد انخفض بنحو (-2.03%) في عام 2018 كذلك انخفض في عام 2020 بنحو (-28.07%) وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع وارتفاع أسعار الفائدة على الإيداع ومن ثم تكاليف الاقتراض، بسبب الركود الاقتصادي وانخفاض حجم الانفاق الحكومي وزيادة الدين الحكومي.

3: تطور اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل.

يتضح من البيانات في الجدول (8) إن سعر الفائدة على الودائع طويلة الاجل كان شبه مستقر الى في بعض السنوات، اذ بلغ نحو (7.22%) عام 2000 وفي عام 2020 بلغ نحو (7.96%) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (0.45%)، كما تظهر البيانات الواردة في الجدول إن أعلى ارتفاع سجل لسعر الفائدة في الأعوام من 2007، 2008، 2009، 2010 اذ بلغ نحو (8.5%)، (13.6%)، (12.2%)، (10.12%)، (8.43%) ويرجع ذلك الى زيادة السيولة في السوق المحلية بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومن ثم زيادة معدل التضخم، وبما إن القطاع المصرفي يعد من قنوات نقل السياسات الاقتصادية تم رفع سعر الفائدة بهدف سحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد، وتوجيهها نحو الائتمان المصرفي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، إذ يلاحظ ارتفاع سعر الفائدة عام 2020 بهدف جذب الودائع نتيجة الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي وزيادة الاقتراض الحكومي، بهدف المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي وديمومته.

ثانياً: تحليل انعكاس مؤشرات القطاع المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 2000-2020-

2020.

يعد القطاع المصرفي أداة رئيسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وذلك لأنه يمثل أكبر قطاع مالي يحتفظ بالسيولة العامة في الاقتصاد، وأيضاً يعد أكبر القطاعات استثماراً في سوق الأوراق المالية كما يمثل قناة من قنوات انتقال السياسة النقدية التي لها تأثير في معدل النمو الاقتصادي والحد من معدل التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على استقرار سعر الصرف، إذ شهد القطاع المصرفي تغيرات كبيرة بعد التحولات الاقتصادية والسياسية في عام 2003، لاسيما بعد صدور القوانين التي ساهمت في اعطاء البنك المركزي الصلاحيات في تنفيذ وصياغة السياسة النقدية وحرية اختيار الادوات الكمية بالشكل الذي يعزز استقلالية البنك المركزي، أذ اخذ على عاتقه مكافحة التضخم وتعزيز قيمة الدينار العراقي بوصفه هدف رئيس وهذا ضمن ما جاء بقانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، لذا كان للقطاع المصرفي تحت اشراف البنك المركزي دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال معالجة معدلات التضخم المرتفعة وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف واستقرار أسعار الفائدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، وفيما يأتي تحليل لانعكاس مؤشرات القطاع المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.

1- العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2000-2020.

تظهر البيانات الواردة في الجدول (9) الى وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق، اذ تظهر البيانات ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الأولى من عام 2000- ولغاية 2009 اذ بلغ معدل التضخم (4.97%، 16.37%، 19.31%، 33.1%، 37%، 30.8%، 31.7%، 19.3%، ويرجع ذلك الى ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو الودائع لدى القطاع المصرفي. (6.9%، 12.7%

جدول (9)
متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2020) (%)

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	نمو ميزان المدفوعات
2000	4.97	22.4	8.2-	-
2001	16.37	25.9	10.1-	0
2002	19.31	26.8	-16.3	620
2003	33.1	28.1	-33.1	-67
2004	37	26.8	4.8	-322
2005	30.8	17.97	1.7	-73
2006	31.7	17.5	5.6	925
2007	19.3	11.7	1.9	-75
2008	12.7	18.23	8.2	34
2009	6.9	15.2	3.4	5
2010	2.9	15.2	6.4	-241
2011	5.4	11.1	7.5	-187
2012	5.6	11.9	13.9	96
2013	2.4	13	7.6	-194
2014	2.2	23	-0.7	-226
2015	1.4	25	2.5	-6
2016	0.5	20.4	15.2	-25
2017	0.2	22	-2.5	-132
2018	0.4	22.6	-0.1	-144.1
2019	0.6	23	4.4	- 40
2020	0.8	40	-12.1	-47

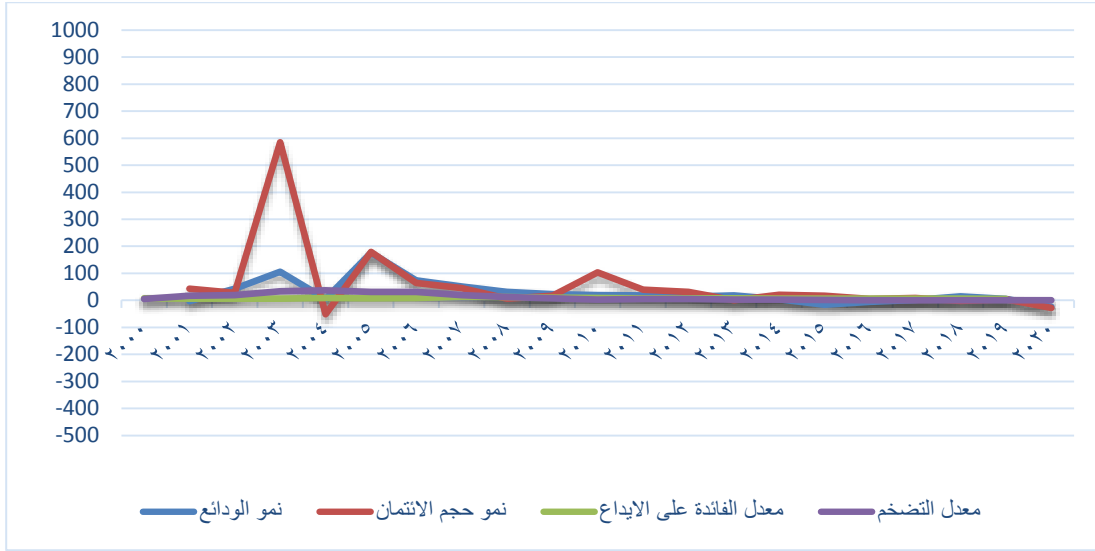
المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991 - 2019).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 - 2019).
- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015-2020).
- البنك الدولي ، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/indicator>

ويرجع ارتفاع معدل التضخم الى اختلافات اسعار الصرف والاضطراب الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع اسعار السلع المستوردة وكذلك زيادة عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار في العراق، والشكل الآتي يوضح العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق.

شكل (13)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8 و9).

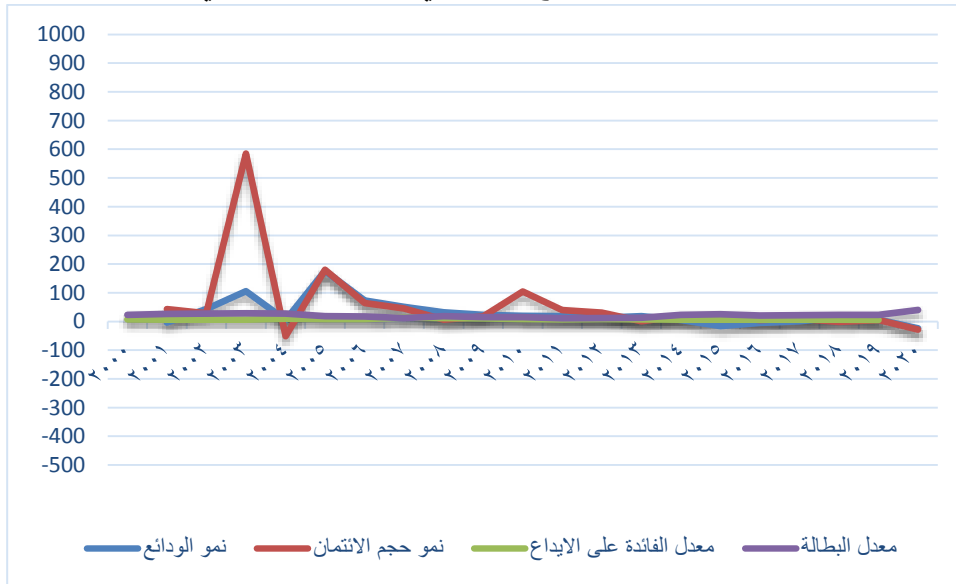
ويتضح من الشكل إن معدل التضخم في السنوات الأولى شهد طفرات ملحوظة ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة سعر صرف الدينار العراقي، أما في السنوات الأخيرة وعند فتح نافذة بيع وشراء العملات فقد كان لها دور في استقرار سعر الصرف، فضلاً عن اعتماد العراق على المنتجات المستوردة التي كانت أرخص بشكل كبير قياساً بالمنتج المحلي، إذ سعت اغلب البلدان لجعل العراق سوق لمنتجاتها من خلال إغراقه بالسلع والمنتجات الرخيصة، كما يظهر الشكل انخفاض معدل التضخم بعد عام 2009 لتصل الى (0.8%) في عام 2020 وكان هذا بسبب انخفاض أسعار النفط وتحسن قيمة سعر صرف الدينار العراقي فضلاً عن عدم وجود رسوم كمركيه تؤثر على السلع المستوردة فضلاً عن إيقاف استيراد بعض المنتجات الأساسية وهو ما حفز الإنتاج المحلي كالحوم الدواجن وغيرها.

2- تحليل العلاقة مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في العراق.

تشير البيانات الواردة في الجدول (8 و9) الى ان العلاقة بين نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي ومعدل البطالة ليست بالمستوى المطلوب، اذ شهد معدل البطالة ارتفاعاً في العراق سيما في السنوات الأولى من الدراسة ويرجع ذلك الى المشاكل الهيكلية والبنوية في الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي المفروض والحروب التي شهدتها العراق ، وارتفاع معدل البطالة بشكل كبير عام 2003 اذ بلغ نحو (28.1%) بسبب احتلال العراق وحل بعض المؤسسات الحكومية التي تمثلت في حل الجيش السابق، ووزارة الاعلام وبعض الدوائر الحكومية، مما انعكس في زج اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل الى سوق العمل في العراق، كما تظهر البيانات ان معدل البطالة بعد عام 2003 اخذ بالتراجع وبمستويات قليلة جداً وانتشار البطالة المقنعة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العراقي وتوقف مشاريع القطاع الخاص، ما دفع الحكومة الى اللجوء الى زيادة معدلات التوظيف في مؤسسات القطاع العام والتي تعاني أساساً من فائض في القوى العاملة، فضلاً عن ارتفاع مستوى الرواتب في مؤسسات الدولة قياساً في البديل القطاع الخاص إن وجد مما أدى الى زيادة العمال وانخفاض الإنتاجية، والشكل الآتي يظهر العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في العراق.

شكل (14)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8 و9).

يظهر الشكل إن مؤشرات القطاع المصرفي في العراق لم يكن لها تأثير كبير في معدل البطالة وذلك بسبب ضعف الائتمان المصرفي للمشاريع الكبيرة واقتصاره على القروض الصغيرة، نتيجة المخاطر الائتمانية العالية وبسبب طبيعة الثقافة التنظيمية لدى القطاع المصرفي العراقي التي تتسم بالتحفظ، كما يظهر الشكل ان اعلى معدل بطالة كان عام 2020 اذ بلغ حوالي (40%) ويرجع ذلك الى انخفاض نمو الودائع المصرفية بمعدل (24%) وانخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (28.07%) فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لتصل الى (7.965) وهذا التراجع في قدرة القطاع المصرفي يعود الى أسباب أهمها انخفاض أسعار النفط التي تعد المغذي الرئيسي للموازنة العامة مما أدى الى زيادة الدين الحكومي ومن ثم خفض السيولة النقدية.

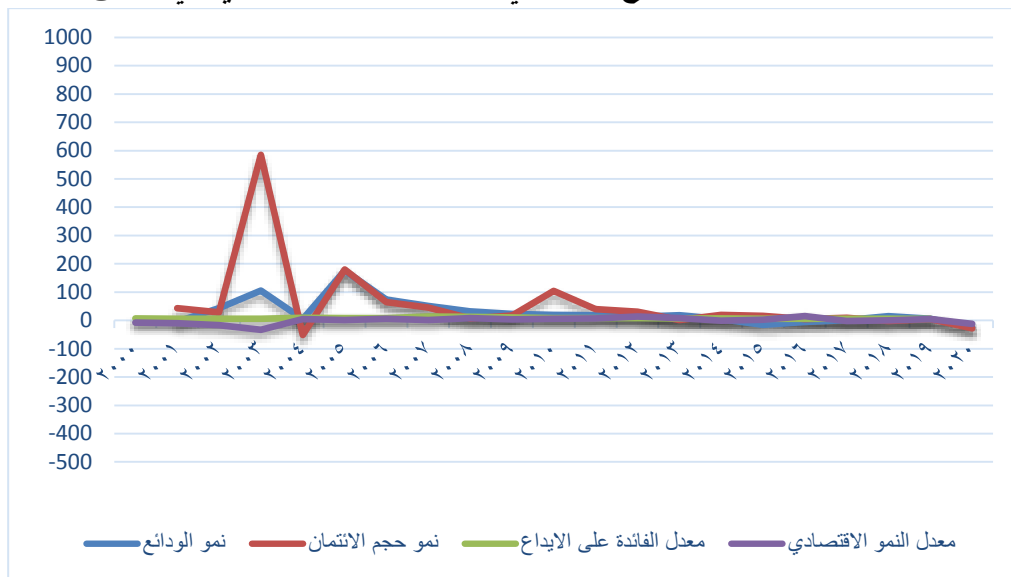
3- العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2020.

2020.

يتضح من الجدول (8 و 9) إن هناك علاقة بسيطة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، إذ شهد معدل النمو الاقتصادي في العراق تذبذباً خلال مدة الدراسة، لينخفض بشكل كبير في السنوات الأولى من الدراسة للأعوام من 2000-2003 نتيجة الازمة الاقتصادية التي كان يعيشها العراق بسبب الحصار الاقتصادي والحرب على العراق، وشهد معدل النمو ارتفاع ملحوظ للأعوام من 2004-2013 بسبب كون إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، وشهدت هذه المدة تحسن أسعار النفط وتخفيض ديون العراقية الخارجية وإعادة جدولة المتبقي منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الاستثمار في القطاع النفطي، كما تظهر البيانات انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2014-2017 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي، كذلك انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير عام 2020 اذ بلغ (12.1%) قابلها انخفاض الائتمان المصرفي بمعدل 28.07% وارتفاع أسعار الفائدة الى (7.97%) وانخفاض حجم الودائع لدى القطاع المصرفي الى (24%) بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة تفشي جائحة كورونا وتوقف اغلب الانشطة الاقتصادية والتي انعكست على زيادة عجز الموازنة وانخفاض الدخول والودائع.

شكل (15)

العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8 و9).

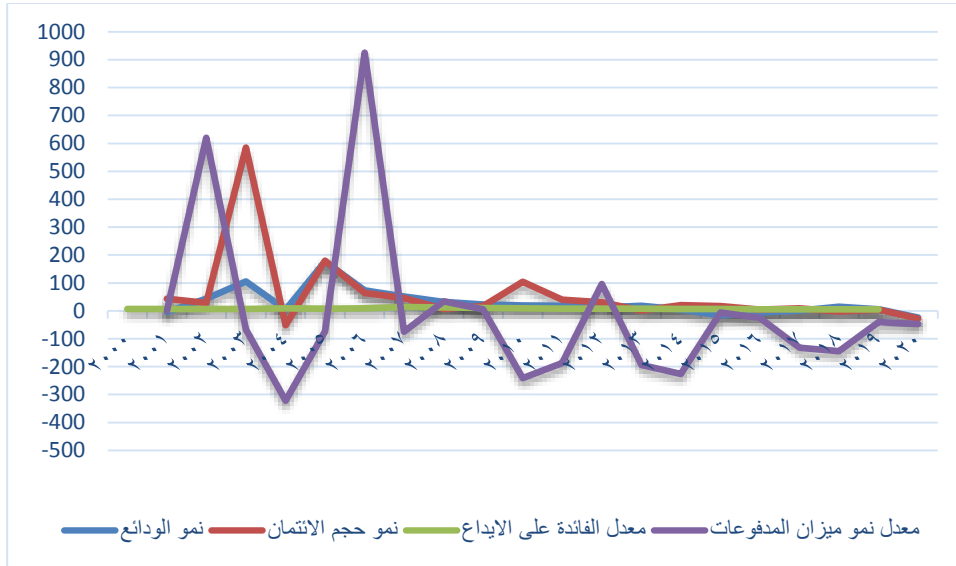
يظهر الشكل (15) إن بعض السنوات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع المصرفي وحجم الائتمان المصرفي ولكن قبلها انخفاض النمو الاقتصادي، وكذلك الحال بالنسبة لانخفاض أسعار الفائدة على الودائع والتي رافقها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وذلك بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي وخلق فرص العمل، في ظل غياب الاستثمار والإنتاج مع الأخذ في الحسبان صعوبة تقليص الإنفاق الحكومي خاصة مع تزايد حاجة الحكومة لمزيد من الإنفاق العسكري والأمني، وظهور جائحة كورونا.

4- تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات العراقي للمدة 2000-2020.

مر ميزان المدفوعات العراقي بتقلبات شديدة خلال المدة من 2000-2003 ومن ثم شهد تحسناً ملحوظاً للأعوام من 2004 ولغاية 2009 اذ بلغ (4212.0، 1153.4، 11821.9، 2964.5، 3964.6، 4145.6) مليار دينار على التوالي ويرجع ذلك الى التطور الملموس في بعض المؤشرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي، إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص والذي انعكس إيجابياً في تحقيق هذا الأداء على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي، كما يظهر

من الشكل انخفاض ميزان المدفوعات في بعض السنوات يرجع ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير على فضلاً عن الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية.

الشكل (16)
العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات العراقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8 و9).

يظهر الشكل (16) إن العلاقة ضعيفة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات العراقي، وذلك لان ميزان المدفوعات يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية وبما إن العراق بلد ذو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته، فإن زيادة إيرادات النفطية سوف تنعكس على زيادة النفقات العامة سيما النفقات الجارية ومن ثم زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وزيادة معدل التضخم.

المبحث الثالث: نحو استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العراقي

يمثل القطاع المصرفي ركيزة رئيسة للنهوض وبناء اقتصاد مبني على آليات السوق يعزز من دعائم الدولة ويدفع بها نحو عملية النمو والاستقرار الاقتصادي، اذ ان القطاع المصرفي والاستثمار هما ركنان اساسيان لصنع عملية النمو والتنمية على أساس مستدام، لاسيما وأن القطاع المصرفي يعد الحلقة التمويلية الأولى والرئيسة للأنشطة الاستثمارية وإن المرحلة الراهنة تتطلب أكثر من أي وقت مضى فسخ المجال أمام المصارف للعمل للمساهمة في دعم الاستثمار، لأنها العمود الفقري لعجلة النمو والتطور والاستقرار الاقتصادي ولتحقيق اهداف المبحث الثالث تم تقسيم المبحث الى محورين الأول تناول قياس التطور في أداء القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة اما المحور الثاني فركز على طرح استراتيجية تطوير أداء القطاع المصرفي.

أولاً: اصلاح القطاع المصرفي العراقي.

من ضمن البرنامج الحكومي للحكومة الجديدة هو تشجيع التحول للقطاع الخاص، ومن ثم تم تحديد المسارات والآليات العامة لتنمية الاعمال المصرفية والتي هي قطعاً بحاجة الى بذل جهود كبيرة من الجهات الحكومية ذات العلاقة مع القطاع المصرفي الحكومي والخاص لتشخيص الوضع الاقتصادي الراهن وتجاوز التحديات والعقبات أمام اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي واقتراح أسس واستراتيجيات فاعله لبناء مقدمات وملامح الانتقال من الصيرفة الى الدور التنموي مروراً بمعالجه جميع الاخطاء والهفوات في البناء الاقتصادي، مما جعل بالبنك المركزي العراقي يعكف على اعداد خطته بهدف وضع الاسس السليمة للارتقاء بواقع تطبيقات السياسة النقدية وتطوير ودعم القطاع المصرفي العراقي بالشكل الذي يحقق ما ورد بالبرنامج الحكومي، على أن تبدأ بالإصلاح المصرفي لأنه بدون قطاع مصرفي سليم لا يمكن بناء اقتصاد وطني سليم، لذلك تم اتخاذ الاجراءات الاصلاحية الفورية للإصلاح القطاع المصرفي العراقي كما يأتي⁽¹⁾:

(1) <https://www.iktissadevents.com/files/media/speeches/ibf-2015-d1-s2-samir-al-nosery.pdf>

- 1: تعديل القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي قانون المصارف (94) لسنة 2004 وقانون البنك المركزي (56) لسنة 2004 وقانون سوق العراق للأوراق المالية (74) لسنة 2004 وقانون غسل الاموال (93) لسنة 2004 وقانون الاستثمار وتعديلاته (13) لسنة 2006 وقانون الشركات (21) لسنة 1997 .
- 2: تم اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والخاص.
- 3: وضع السياقات والاليات للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- 4: تفعيل وتنشيط الاشراف والرقابة الاستباقية والرقابة الالكترونية على المصارف وفق اعداد وإصدار تعليمات ولوائح إرشادية وتنفيذية جديدة.
- 5: تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع وبناء آليات واضحة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل ليتمكن من أن يتحول من تابع للقطاع الحكومي الى شريك رئيس ومن ثم الى قائد للسوق.
- 6: إنشاء صناديق الاستثمار ومساهمة المصارف فيها لتمويل المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.
- 7: التركيز على زيادة الائتمان والتمويل والقروض الميسرة وتفعيل توظيف الودائع في أوجه الاستثمار والاعمار ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية.
- 8: تطوير تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية الحديثة بكافة اشكالها مع التركيز على الافصاح وشفافية البيانات المالية للمصارف والزبائن.
- 9: وضع التعليمات والاليات التي تساهم في تطوير الموارد البشرية المصرفية وبشكل خاص حماية الخبرات او الكوادر المصرفية القيادية باعتبارها خبرات اقتصادية وطنية بما يساهم في استقرار وتطوير العمل المصرفي.
- 10: وضع خطة للتصدي للانهيارات المالية التي تعاني منها بعض مصارف القطاع الخاص بسبب ظروف نقص السيولة الحالية وتضررها مالياً ومادياً وبخاصةً في المناطق الساخنة التي تعرضت للإرهاب.
- 11: وضع معايير جديدة لتصنيف المصارف الخاصة وفقاً للمعايير القياسية الدولية.

12: إعادة النظر بضوابط اختيار أعضاء مجالس الإدارة والمدراء المفوضين وتحديد واجبات المجلس بالتخطيط وعدم التدخل في الإدارة التنفيذية للمصارف والتركيز على التخصص الاقتصادي والمصرفي والخبرة للأعضاء وتقليل عدد أعضائه الى (5) أعضاء فقط واعتماد مستشارين وخبراء مصرفيين مختصين لرفد المجلس والإدارة التنفيذية بالمشورة والخبرات⁽¹⁾.

ثانياً: إجراءات تطوير القطاع المصرفي المتخذة من البنك المركزي:

وتؤكد جميع التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي إن مساهمة القطاع المصرفي في التنمية والاستثمار ضعيفة جداً، كون إن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية في الحصول على الإيرادات العامة وليس هناك دور للقطاع الخاص، لذلك فقد عمل البنك المركزي العراقي خلال السنوات (2003 - 2013) على تطبيق آليات سياسة نقدية رصينة لغرض تحقيق الاستقرار النقدي والحد من التضخم وبناء احتياطي نقدي أجنبي وصل إلى (80) مليار دولار و(90) طناً من الذهب، مما شكل غطاء للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي بالمقارنة مع العملات الأجنبية وبخاصةً الدولار الأميركي، وخلال الأعوام 2012 و 2013 و 2014 كان له دور مهم وأساسي في تثبيت السياسات أعلاه وبشكل خاص في مجال الإشراف والمراقبة على القطاع المصرفي العراقي وتوجيهه بالاتجاهات التي تحقق الأهداف المركزية في البناء الاقتصادي ووضع اسس ومقومات الانتقال إلى اقتصاد السوق وفق ما تشير اليه المادة 25 من دستور العراق الدائم وفيما يلي إجراءات البنك المركزي لإصلاح القطاع المصرفي.

1: إعادة النظر في التشريعات المصرفية من خلال ورشات عمل لتعديل قانون البنك المركزي رقم (94) وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 بتاريخ 2013/11/24 كما أعد البنك المركزي مسودة قانون لضمان الودائع وقانون الشركات، قانون الأوراق المالية وقانون الاستثمار يتطلب التنسيق بين الجهات المختصة بذلك لغرض المواءمة والخروج بنتائج جيدة تصب في الارتقاء بالاقتصاد العراقي ومشروع قانون الصيرفة الإسلامية.

(1) <https://www.iktissadevents.com/files/media/speeches/ibf-2015-d1-s2-samir-al-nosery.pdf>

2: أصدر البنك المركزي العراقي التعليمات واللوائح التنفيذية والارشادية المتعلقة بتطبيق تنفيذ إجراءات السياسة النقدية، من خلال وضع نظام رقابي دقيق لمتابعة التنفيذ وخصوصا ما يتعلق في التحويل الخارجي ومزادات العملة التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي.

3: العمل على رفع مستوى رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي والمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي ورفع تصنيفه الائتماني والمساهمة في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى العراق.

4: تفعيل مركز الدراسات المصرفية عبر تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم لتولي المسؤولية المصرفية، والعمل على تطوير خبرات ورفع كفاءة الموظفين وتزويدهم بالعلوم المصرفية والنقدية والمالية الحديثة وتطبيقاتها القانونية واطلاعهم على القواعد المصرفية والدولية.

5: إلزام المصارف بتطبيق مقررات لجنة بازل (2 و 3) ومتابعة تنفيذها مع المصارف من قبل البنك المركزي، سيما فيما يتعلق في الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، وتم إصدار تعليماته إلى المصارف برفع الحد الأدنى لرؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار وقد تم تنفيذ ذلك من جميع المصارف.

6: تشكيل لجنة من البنك المركزي وبالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تعمل على تأسيس مكتب الاستعلام الائتماني، إذ يمكن لنظام مكتب الاستعلام الائتماني تزويد البنك المركزي بالمعلومات لإدارة السجل الائتماني وسجل الضمانات ومن ثم توفير رقابة كاملة على عملية الاقراض من المصارف.

ثالثا: الاستراتيجية المقترحة لتطوير القطاع المصرفي.

يمكن ايجاز أهم المحاور الرئيسة للاستراتيجية التي تسهم في تطوير أداء القطاع المصرفي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالآتي:

1: العمل على اجراء مسح شامل لأوضاع المصارف وحصر المصارف التي تواجه صعوبات خاصة في السيولة وتقديم برنامج وإجراءات لمعالجتها.

2: إلزام المصارف بالامتثال لقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم(39) لسنة 2015 واللوائح والقواعد المرتبطة بها، وتأسيس وحدات مختصة في داخل المصارف تختص بعمليات مكافحة وإدارة

المخاطر والامتثال، بهدف تعزيز الاستقرار المالي في المصارف وتجنب الوقوع في مخاطر العمليات المشبوهة، الأمر الذي حظي بإشادة ودعم من قبل المنظمات الدولية المعنية ومنها منظمة العمل المالي (FATF).

3: تأسيس وحدة الاستقرار المالي ووحدة إدارة المخاطر للحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات التحوطية المدعومة بنظم للإنذار المبكر ومواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير نماذج لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص الأزمات وتنفيذ اختبارات التحكم بشكل دوري.

4: بناء برنامج واسع ومتكامل يمتلك قاعدة بيانات حديثة ومتطورة متاحة لجميع المصارف للاستعلام عن المقترضين من أجل توفير حماية من المخاطر الائتمانية التي تواجه القطاع المصرفي

5: تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المالية ولضمان استقرار القطاع المصرفي.

6: تحفيز تأسيس مصارف إسلامية لما يتمتع به التمويل الإسلامي من الأمان وجذب المدخرات التي لا تتعامل مع المصارف التجارية، إذ استطاع البنك المركزي العراقي تحفيز أكثر من نصف شركات التحويل المالي للتحويل إلى مصارف إسلامية وبذلك حقق هدفان هما الأول دعم صناعة الصيرفة الإسلامية وتوسيعها، والثاني الحد من شركات التحويل⁽¹⁾.

7: التوسع في استحداث قنوات التوزيع الالكترونية التي توفر الخدمات للعملاء في الوقت والمكان المناسبين لهم، من خلال زيادة توظيف التكنولوجيا المصرفية في هذا المجال، من خلال تنويع منتجات وخدمات القطاع المصرفي وتطويرها وإيجاد المنتجات الجديدة التي تلبي جميع احتياجات العملاء في قطاعي الأفراد والمؤسسات.

8: تطوير مراكز التدريب المصرفي بما يعمل على تطوير القابليات المصرفية، ويمكن لجميع المصارف الاستفادة من هذه المراكز التدريبية لبناء قدرات العاملين أو الراغبين للعمل في المصارف في كل من القطاعين العام أو الخاص، والسعي نحو جذب المصارف العالمية إلى السوق العراقية عن طريق فتح فروع لها في بغداد والمحافظات لأجل الاستفادة مما تقدمه هذه المصارف من خبرة وتكنولوجيا في العمل المصرفي.

(1) علي محسن العلق: السياسة النقدية في مواجهة التحديات للمدة 2015-2016، البنك المركزي العراقي، 2016، ص3.

9: إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية وإعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم وتعرفة الخدمات المصرفية على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية.

10: إعادة النظر بالنظام المحاسبي المصرفي لغرض تطويره بحيث يستوعب كافة الأعمال والخدمات المصرفية الحديثة، والعمل على إنشاء اتحاد يضم جميع المصارف الخاصة يتمثل (باتحاد المصارف العراقية) مشابه لاتحاد المصارف العربية، يعمل على تطوير عمل المصارف الخاصة ويعبر عن وجهة نظر تلك المصارف ويقوم بربط القطاع المصرفي الخاص بالقطاع المصرفي الدولي⁽¹⁾.

رابعاً: الأهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي في العراق.

الهدف من تطوير القطاع المصرفي العراقي هو تطوير قطاع مالي سليم يمكن أن يساهم في الحد من الفقر من خلال دعم عملية النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لمتطلبات النمو وهذه التعديلات في الإطار المؤسسي يجب ان تتضمن التطورات الجديدة في الصناعة المصرفية، ووضع إطار عمل لإدارة الأزمات وسيطلب اختباراً دورياً للتأكد من أنه يناسب الظروف الاقتصادية والمالية العراقية ويعالج المخاطر الجديدة التي قد تنشأ نتيجة الترابط المتزايد داخل القطاع المالي وتداخل السياسة المالية والنقدية وارتفاع مستوى الدولة، ومن الضروري إيلاء اهتمام وثيق للمخاطر النظامية المحتملة، وإنشاء وحدة استقرار مالي داخل البنك المركزي العراقي ونظام إنذار مبكر داخل القطاع المصرفي مما يساعد في تحديد المخاطر المحتملة من أجل إنشاء وحدة الاستقرار المالي ونظام الإنذار المبكر، وهو ما يتعين على السلطات المالية المعنية تشكيل لجنة وطنية للاستقرار المالي والنقدي، فضلاً عن إنشاء سياسة نقدية سليمة ودعم البنية التحتية للسوق المالية أمر ضروري خلال العقد المقبل، واستكشاف أدوات جديدة لضمان الاستقرار المالي الاقتصادي، وبناء القدرات

(1) حيدر حسين ال طعمة: سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2015 ، ص2.

الداخلية، واكتساب قدر أكبر من الاستقلالية في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، ومعالجة المعوقات من أجل تسريع تنمية القطاع المصرفي مما يسهم في تكثيف وتعبئة الموارد وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد⁽¹⁾.

ويمكن ايجاز اهم الأهداف الاستراتيجية للتطوير أداء القطاع المصرفي في العراق وعلى النحو الآتي:

1. تمويل المشاريع والشركات التي تروج لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، الصناعة والابتكار والبنية التحتية والمدن والمجتمعات المستدامة والعمل المناخي وزيادة الدعم المالي وغير المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة الدولية.

2. تزويد العملاء بالمنتجات والخدمات المبتكرة والتنافسية ذات الصلة بمتطلبات العملاء المتزايدة وتهدف الى الاستمرار في التركيز على عمليات التمويل التجاري وتقديم حزم من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء التي تظهر في عملية التجارة الدولية.

3. تحسين تكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية ومواصلة تطوير الكفاءة التشغيلية الداخلية، وتحسين القنوات البعيدة للتفاعل مع العميل واستمرار رقمته الأنشطة الداخلية للمصارف والاستمرار في تحسين حوكمة الشركات والهيكل التنظيمي.

4. تعزيز النمو للقطاع المصرفي والذي يضمنه استقرار مالي طويل الأجل وذلك من خلال زيادة جودة الأصول وتنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة التمويل وزيادة حصة الأموال طويلة الأجل في هيكل التمويل، فضلا عن رفع التصنيف الائتماني ويمكن قياس هذا الهدف من خلال المؤشرات الاتية (العائد على الأصول / العائد على حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال نسبة الأموال طويلة الأجل في الخصوم، القروض المتعثرة)⁽²⁾.

(1) Kingdom of Cambodia Nation Religion King : Financial Sector Development Strategy : 2011–2020, ROYAL GOVERNMENT OF CAMBODIA,2011.p3.

(2) INTERNATIONAL BANK FOR ECONOMIC CO-OPERATION, DEVELOPMENT STRATEGY 2021–2025, Translation from Russian, Resolution of the 135th Meeting of the IBEC Council December 08, 2020, p13–14.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- إن الاستقرار في القطاع المصرفي يعد انطلاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يتطلب وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة والتي تسهم في خلق فرص العمل ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد.

2- يسهم تطور القطاع المصرفي في استقطاب الاستثمار الأجنبي ومن خلال دور الوسيط يعمل على توجيه الاستثمار الأجنبي نحو المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية، لذا ان عدم تطور القطاع المصرفي تحد من قدرة استفادة الاقتصاد من تداعيات الاستثمار الأجنبي وتدفقات المحتملة الى الاقتصاد وتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

3- تظهر تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر عن وجود علاقة عكسية بين حجم الودائع وأسعار الفائدة على الإيداع طويل الاجل ومعدل التضخم وبين أسعار الفائدة على الإيداع ومعدل النمو الاقتصادي بمعنى كلما ارتفع سعر الفائدة على الودائع ارتفعت كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم خفض الطلب على الائتمان ومن ثم تراجع الاستثمارات ما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة، في حين يظهر تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي وميزان المدفوعات الى وجود علاقة طردية بين معدل نمو مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات، إذ إن السنوات التي شهدت فيها مؤشرات القطاع المصرفي انخفاضاً رافقها تراجع في معدل نمو ميزان المدفوعات بسبب نقص السيولة وانخفاض الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

4- يظهر تحليل العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار المصرفي في الأردن عن وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الودائع ومعدل التضخم أي كلما زاد نمو حجم الودائع المصرفية أدى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي، وهناك علاقة إيجابية بين زيادة حجم الائتمان المصرفي وانخفاض أسعار الفائدة وزيادة معدل التضخم، كذلك يظهر تحليل البيانات الى وجود علاقة طردية بين نمو الودائع والائتمان ومعدل النمو الاقتصادي ويرجع ذلك الى ان نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدمة

للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم تشجيع الاستثمار والإنتاج والدخل وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يظهر التحليل عدم وجود علاقة مع ميزان المدفوعات في الأردن.

5- تظهر نتائج التحليل في الجزائر عن ضعف العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل التضخم في الجزائر أن معدل التضخم يتبع السياسة المالية التي تعتمد على أسعار النفط لزيادة الكتلة النقدية الصافية، وتوضح نتائج التحليل وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ويرجع ذلك تنبئ برامج الإصلاح المدعومة من المنظمات الدولية حول الطريقة المثلى في نقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بدلاً من آليات التخطيط المركزي.

6- توضح نتائج تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي إلى نمو حجم الودائع المصرفية وإجمالي الائتمان واستقرار أسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل طوال مدة الدراسة كما توضح النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي ومعدل البطالة الذي شهد ارتفاع ملحوظ طوال مدة الدراسة.

7- تشير النتائج إلى عدم قدرة القطاع المصرفي التأثير في معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وذلك بسبب حالة الاقتصاد العراقي والوضع الراهن القائم على اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

ثانياً: التوصيات

1- العمل على إدخال التقنيات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي وتوفير البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي، إلى جانب الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الملاءة والكفاية والمخاطر من أجل انخراط القطاع المصرفي في العمولة المصرفية بفاعلية.

2- ضرورة وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة يلائم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ويسهم في ضبط وتنظيم كمية وأسعار شروط الائتمان بكفاءة بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم مخاطر الائتمان سيما فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

- 3- العمل على تحقيق التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية لتجنب التعارض في تحقيق الأهداف والتي تؤثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 4- تشجيع تمويل المشاريع التي تروج لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار وزيادة الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة الدولية.
- 5- العمل على تصميم إطار لإدارة الأزمات بشكل دوري للتأكد من أنه يناسب الظروف الاقتصادية والمالية العراقية ويعالج المخاطر الجديدة التي قد تنشأ نتيجة الترابط المتزايد داخل القطاع المالي وتداخل السياسة المالية والنقدية.
- 6- العمل على وضع إطار تنظيمي وتشريعي شامل لتطبيق التقنيات المالية الحديثة، وتوفير البيئة المناسبة وتبني سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة للتقنيات الحديثة وتفعيل المبادرات وتنظيم آليات عملها، من أجل النهوض بالقطاع المصرفي وزيادة كفاءته.
- 7- وضع استراتيجيات خاصة لتنمية المواهب ورعاية الشباب وطلاب الجامعات ووضع مناهج تعليمية في الجامعات العراقية للتقنيات المالية الحديثة بوصفها أصبحت من العناصر الضرورية في الحياة الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، فضلاً عن دعم القدرات وتطوير مهارات العاملين بالهيئات الرقابية والاشرفية.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. الحسيني، عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
2. الخصاونة، صالح فواز، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية، ط2، الأردن، 2000.
3. الدليمي، عوض فاضل أسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
4. سامولسون، بول، نورد هاوس، وليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
5. شفيق، احمد عبد المنعم محمد، مدخل في إدارة البنوك. كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، جامعة نيبها، 2009.
6. شقير، فائق والاخرس، عاطف وسالم، عبد الرحمن، محاسبة البنوك، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط2، 2002.
7. شكري، ماهر كنج، العمليات المصرفية الخارجية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2004.
8. الصميدعي، محمود جاسم، يوسف، ردينة عثمان، التسويق المصرفي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
9. الطاهر، لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. عبد الله، عقيل جاسم، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.
11. قوشجي، إبراهيم نافع، الأسواق المالية (مفهومها، مكوناتها، أنواعها، مؤشرتها) وتحليلها الأساسي والفني، جامعة حماة، سوريا، 2019.
12. كراجه، عبد الحلیم محمود، محاسبة البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.
13. موسى، عبد الوهاب عثمان شيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
14. النسور، اياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

ثالثاً: البحوث والدوريات.

15. ال طعمة، حيدر حسين، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2015.

<http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/03/13>

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=791>

16. اتحاد المصارف العربية، تطور القطاع المصرفي العراقي - سياسات ناجحة للبنك المركزي العراقي وحاجة لتفعيل دور المصارف، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث، 2019.
17. اتحادات المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري- تحديث مستمر، الدراسات والأبحاث والتقارير، 2020.
18. إسماعيل، محمد، وعبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.
19. أوزلو، أونر، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، بغداد، شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006.
20. البلبل، علي أحمد، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر للمدة 1974-2002، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
21. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي الى جمهورية مصر العربية، بشأن قرض ثالث لتمويل سياسات تطوير القطاع المالي، 2010.
22. البنك المركزي العراقي، التقرير الفصلي للإنذار المبكر - الفصل الرابع، 2018.
23. البنك المركزي العراقي، نظام المقاصة الالكترونية - Automated Clearing House (ACH)، 29 نوفمبر، 2016.
24. البنك المركزي المصري، مرحلة الإصلاح، 2011، متوفر على الرابط، <https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase1.aspx>
25. بو حفص، حاكمي، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 90، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2009.
26. بوعتروس، عبد الحق، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.
27. التقرير الاستراتيجي الثاني، بابل، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2009.
28. جمعية البنوك الأردنية، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010) WWW.ABJ.ORG. JO
29. جميلة، صادق، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2016 في ظل الشراكة الأورومتوسطية وانهيار أسعار البترول، الجزائر، 2017.
30. الجويني، جمال وموعش، محمد، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، 2020 .
31. حشاد، نبيل، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999.
32. حمائل، ختام، سياسات التكيف الهيكلي: بين النمو الاقتصادي، مؤسسة الفكر العربي، فلسطين، 2018.

33. دودين، احمد، دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
34. ربيعة، صحراوي، ويمنية، بلقاسم، الجهاز المصرفي ودوره في تفعيل البورصة، معهد العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.
35. رزوق، جمال الدين، وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الازمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، 2009.
36. السرحان، حسين أحمد دخيل، غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة للدولة العراقية وأثرها في الأداء الاقتصادي للقطاعات العام والخاص، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2015.
37. الشاذلي، احمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.
38. شاشو، إبراهيم محمد، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكيفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011.
39. شندي، أديب قاسم، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد 21، 2016.
40. شيناسي، غاري، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، 2005.
41. صالح، مظهر محمد، الاستراتيجية المالية العراقية .. بن المدخل الصعب والحل الأمثل، مقالة، جريدة الصباح، 2009.
42. الصمادي، سامي أحمد، وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000-2009، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 9، العدد 1، 2013.
43. العابدي، عمار ياسر عبد الكاظم، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، 2020.
44. عبد النبي، وليد عيدي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وأفاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2011.
45. عبد الله، يوسف عفتان، برامج الإصلاح الاقتصادي واثرة في الناتج المحلي الإجمالي والمديونية في الاردن للمدة (1989-2008)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد، 2012.
46. عبد المنعم، هبة، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، يناير، 2012.
47. عبد المنعم، وسن إحسان، الاقتصاد العراقي: الواقع والإشكاليات والحلول، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العدد 16، 2009.
48. العلق، علي محسن، السياسة النقدية في مواجهة التحديات للمدة 2015-2016، البنك المركزي العراقي، 2017.
49. العميد، علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية - حالة العراق)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2018.

50. عميروش، شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد، العدد 1 مارس، 2017.

51. عوض، طالب، الاقتصاد الأردني: نظرة مستقبلية، المرصد الاقتصادي الجامعة الأردنية، عمان، 2011.

52. الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، احمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الأردن دراسة حالة)، بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، قسم الاقتصاد، 2007.

53. الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، احمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009.

54. قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

https://www.cbe.org.eg/_layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Far%2FMo.netaryPolicy

55. محسن، مها مزهر، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، علوم مالية ومصرفية، 2016.

56. محمود، مها نظير، تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل Basel II & III، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية، المعهد المصرفي المصري، 2013.

57. محمود، يوسف عبد العزيز، برامج التكيف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 27، العدد 2، 2005.

58. المسافر، محمود خالد، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

59. النداوي، خضير عباس، أثر انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العدد 16، 2009.

60. النصيري، سمير، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الإصلاح، أوراق في السياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2011.

61. هيلات، محمود، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك- الأردن، المجلد 19، العدد 1، 2018.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

62. الباهي، صالح الدين مفتاح سعد، أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، رسالة ماجستير، جامعة الشروق الأوسط، كلية الاعمال، 2016.

63. البستنجي، جمال عبد المنعم، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، 2012 .

64. حمادي، خديجة، علاقة التضخم بالأجور للمدة (1970-2005)، ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009.
65. رضوان، مهدي، دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.
66. الشمري، باسم خميس عبيد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار اقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
67. صباح، عجلان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019.
68. الصفار، فراس حسين علي، الاندماج المصرفي وانعكاساته على الاسواق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009.
69. عبد الرحمن، رشا فؤاد، اعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي وتأثيره على الأداء البنكي (2005) - (2011)، برنامج الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.
70. عبد القادر، زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
71. قابوش، فريال، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2018.
72. لمياء، احمد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
73. المفرجي، محمد امين فاضل، دور الجهاز المصرفي في تطوير الاسواق المالية العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.

ثالثا: المصادر الأجنبية.

A: BOOKS.

1. Carl E. Walsh (2010), Monetary Theory and Practice, Third edition, MacDonald & Events LTD, London.
2. Lawrence S. Ritter & William L. Silber (1988), Principles of money, Banking and financial Markets, 6th: edition, New York, Inc.

3. Mishkin, Frederic (2011), *The economics of money, banking and financial markets*, 4th Canadian ed., New Jersey, USA.
4. Rose, S. Peter (2008), *Money and capital market*, 10th edition, MC– Graw – Hill, Irwin, USA.
5. Steven A. Green law & David Shapiro (2017), *Principles of Economics 2e*, the second edition, iBook's Part 2, ISBN–10: 1–947172–48–4.
6. Valdez, Stephen (2000), *introduction to global financial Markets*, 3ed edition, Macmilan press Ed .

B: Journals And Periodicals.

1. Alrubaie, falah.K.Ali (2010), *Analysis of changes: in the orientation of economic policy in Iraq*, Economics department –faculty of Economics –Omar Almkhtar university, <https://mpr.ub.uni-muenchen>.
2. Ahmed Hussein & Faisal Ghazi Faisal (2018), *Using the Herfindal–Hirschmann Index to measure the competition between banks operating in the Iraqi banking sector for the period (2011–2016)*, Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/Vol.4 /No.44 part 1.
3. Al Gifari Hasnul (2015), *The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia*, INCEIF, Global University of Islamic Finance: 28 December.
4. Anthony J. Makin (2002), *THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE – Vol.I, January.*
5. Albert Henry Ntarmah & Yusheng Kong & Michael Kobina Gyan (2019), *Banking system stability and economic sustainability: A panel data analysis of the effect of banking system stability on sustainability of some selected developing countries*, Quantitative Finance and Economics, P. R. China, 2019, Volume 3, Issue 4.
6. Alina–Petronela (2016), *Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge*, All content following this page was

uploaded by Alina Haller on 01 November.

7. Artur Ribaj¹ and Fitim Mexhuani² (2021), The impact of savings on economic growth in a developing country (the case of Kosovo), Ribaj and Mexhuani Journal of Innovation and Entrepreneurship, <https://doi.org>.

8. Bessma Momani, Skylar Brooks, Michael Cockburn (2013), Strengthening the Early Warning Exercise, WORLD ECONOMICS • Vol. 14 • No.3, July–September.

9. Bandlamudi Kalpana, Taidala Vasantaha (2017), Role of commercial banks in the economic development of India, International Journal of Management and Applied Science, ISSN: 2394–7926 Volume–3, Issue–4, April.

10. Chant. J (2003), Financial Stability as a Policy Goal: Essays on Financial Stability, Technical Report No, Bank of Canada.

11. Dahan (1998), “The Fiscal Effects of Monetary Policy”, IMF Working Paper No.98/66 .p 5.

12. David folkert (1997), Exports, inflation, and growth, imf working paper, September.

13. Dirk Heremans and Alessio M. Paces (2011), Regulation of banking and financial markets, University of Amsterdam, Holland, SSRN Electronic Journal.

14. Elena Naumovska & Kiril Jovanovski (2015), The Influence of the banking sector functions on economic activity in macedonia, scientific annals of the “alexandru ioan cuza” university of iași economic sciences 62 (2).

15. Ferguson.R (2003), Should Financial Stability Be an Explicit central bank objective? Bank for International Settlement, Switzerland, paper No18.

16. Fikirte Tsegaye Mamo (2012), Economic Growth and Inflation A panel data analysis, Södertörns University | Department of Social Sciences| Economics, Master Programme.

17. Filardo, A and H Genberg (2010), Targeting inflation in Asia and the Pacific: lessons from the recent past”, BIS Papers, 2010, no 52, pp. 252.

18. Frankfurt am Main (2009), price stability: why is it important for you? European System of Central Banks (ESCB).

19. Ghazi Abdalmajeed Alruihat (2015), **Determinants of Competitiveness and Profitability Of Jordanian Commercial Banks**, Arab Journal of Administration Vol. 35.
20. Garry J. Schinasi (2004), **Defining Financial Stability**, International Capital Markets Department, IMF Working Paper, WP/04/187.
21. Gregorios Siourounis (2003), **Capital Flows and Exchange Rates: An Empirical Analysis**, London Business School, IFA Working Paper, No. 400.
22. Graciela L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart (1996), **The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems**:
<https://www.researchgate.net/>
23. Godwin Nwaobi (2003), **savings mobilization role of nigerian commercial banks:an analytical policy study**, veritas university Abuja.
<https://www.researchgate.net/publication/23743531>.
245. Hogendorn, Jan and Marion Johnson (2013), **The Shell Money of the Slave Trade**. Cambridge University Press, Federal Reserve Statistical Release.
<http://www.federalreserve.gov>.
25. Hshin-Yu Liang, Alan Reichert (2006), **THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT**, Banks and Bank Systems / Volume 1, Issue 2.
26. Hanif, Muhammad N. and Arby, Muhammad Farooq (2008), **Monetary and Fiscal Policy Coordination.**, MPRA Paper No. 10307.
27. IMF, Arab Republic of Egypt (2018), **Second Review Under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility and Request for Waivers for Nonobservance and Applicability of Performance Criteria – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt**, January.
28. International Monetary Fund (2010), **"The IMF-FSB Early Warning Exercise: Design and Methodological Kit"**, September.
29. IBEC (2020) **International Bank for Economic Co-operation, Development**

strategy 2021–2025, Translation from Russian, Resolution of the 135th Meeting of the IBEC Council December 08.

30. Jose m cartas and artak harutyunyan (2016), monetary and financial statistics manual and compilation guide, Washington dc: international monetary fund, isbn 9781513579191, p 57–58.

31. Javier Andrés and Ignacio Hernando (1997), Inflation and economic growth: some evidence for the OECD countries, Federal Reserve Bank of New York, February 21.

32. Jamie Dressler & Mike Burns (2004), Economic Stability, Prepared for the Rural Secretariat of Agriculture and Agri–Food Canada, New Rural Economy Project, Phase 2 (NRE2).

33. Kim, C.–H. and Kim, D (2010), Do Capital Inflows cause Current Account Deficits? Applied Economics Letters.

34. Kim Soyoung 1 and Aaron Mehrotra (2015), Managing price and financial stability objectives –what can we learn from the Asia–Pacific region? Seoul National University, Bank for International Settlements.

35. Khalil Mhadhbi&others (2017), Banking sector development and economic growth developing countries: A bootstrap panel Granger causality analysis, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01528104>.

36. Kingdom of Cambodia Nation Religion King (2011), Financial Sector Development Strategy 2011–2020, ROYAL GOVERNMENT OF CAMBODIA.

37. Liu Hua& Zahra Idrees& Amna Nazee (2015), Impact of exchange rate, inflation rate and interest rate on balance of payment: A study from India and Pakistan, American Journal of Business, Economics and Management.

38. Lekha S. Chakraborty (2007), Fiscal Deficit, Capital Formation, and Crowding Out in India: Evidence from an Asymmetric VAR Model, The Levy Economics Institute and the National Institute of Public Finance and Policy, India.

39. Luca Agnello* Davide Furceri& Ricardo M. Sousa (2011), Fiscal Policy

Discretion, Private Spending, and Crisis Episodes, direction générale des études et des relations internationales,.

40. Lin (2003), Economic Growth, Income Inequality, and Poverty Reduction in People's Republic of China, Asian Development Review, vol. 20, no. 2.

41. Lordina P. Manu & Charles K.D. Adjasi (2011), Financial stability and economic growth: a cross-country study, Int. J. Financial Services Management, Vol. 5, No. 2.

42. LUKA BRKI (1996), Theory of Economic Growth and Stability: the Case of Croatia, Vol. XXXIII, No. 5.

43. Laura Alfaro a, Areendam Chanda c, Sebnem Kalemli-Ozcan b,d, Selin Sayek (2010) : Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages: Journal of Development Economics 91.

44. Magda Kandil (2009), Exchange Rate Fluctuations and the Balance of Payments: Channels of Interaction in Developing and Developed Countries, Journal of Economic Integration, 24(1).

45. Mohammed T. Abusharbeh (2017), The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), Arab American University, 2017, Vol: 6 Issue: 2.

46. Melike Wulfgramm & Lukas Fervers (2013), Unemployment and Subsequent Employment Stability: Does Labour Market Policy Matter, IZA Discussion Paper No. 7193, January.

47. muqtade (2003), Macroeconomic stability, growth and employment issues and consideration beyond the Washington consensus, employment paper.

48. Noor, Mahmud Ibrahim & Adnentaïen Al-Namr (2003) , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan.

50. Pierre Monnin & Terhi Jokipii (2010), The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, Swiss National Bank Working Papers, ISSN 1660-7724 (online version).

49. Rizwan Raheem AHMED& Saghir Pervaiz Ghauri& Jolita Vveinhardt (2018), An Empirical Analysis of export import, and inflation, a case of pakistan: Romanian Journal of Economic Forecasting – XXI (3).
50. Ravindran Ramasamy and Soroush Karimi Abar (2015), Influence of Macroeconomic Variables on Exchange Rates, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 2, February.
51. Sony Kapoor (2009), A simpler, smaller, safer, more diverse and more stable banking system is what we need, The Future of Finance, www.redefine.org, indie.
52. Stanley Fischer (2017), The Importance of Financial Markets in Economic Growth, International Monetary Fund WP/03/186: IMF Working Paper: 2003, p
53. SY Ho &NM Odhiambo (2013), Banking Sector Development and Economic Growth in Hong Kong: An Empirical Investigation, South Africa, International Business & Economics Research Journal – May 2013 Volume 12, Number 5.
54. Tuğba Dayıoğlu and Yılmaz Aydın (2020), Relationship between Economic Growth, Unemployment, Inflation and Current Account Balance: Theory and Case of Turkey, Published: September DOI: 10.5772/intechopen.93833.
55. Tamiru Belete (2013), Asset Liability Management and Commercial Banks Profitability in Ethiopia, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.4, No.10.
56. Vouthy Khou& Oudom Cheng (2015), Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Employment Policy Department Employment Working Paper No. 175.
57. Vittorio Corbo and Stanley Fischer (1991) Adjustment Programs and Bank Support: Rationale and Main Results, The world bank 1818 h street, n.w., washington, d.c. 20433 U.S.A.
- 58 . Yılmaz BAYAR (2014) , Financial development and domestic savings in emerging Asian countries, Karabuk University, Turkey, <https://www.researchgate.net/publication>.

59. Zhuang, Juzhong et al (2009), Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review, ADB Economics Working Paper Series, No. 173, Asian Development Bank (ADB), Manila.

Abstract

The study aims to stand on the role of the banking sector in achieving economic stability in the countries of Egypt, Jordan, Algeria and Iraq, by playing the role of financial mediation between surplus units and deficit units and the investment of funds through a group of monetary and financial activities that contribute to stimulating and activating economic activity and then economic stability. The banking sector is an essential pillar in the economic, monetary and banking situation, as a result of the financing and support provided by the banking sector to the economic sectors through its financial, credit and investment services of various kinds. Therefore, the current study seeks to study the extent of the success of the banking sector in influencing the variables of economic stability, inflation, and the unemployment rate. , economic growth, and the balance of payments in the study sample through banking activities that raise the rate of growth of economic activity, and what increased the economic importance of the banking sector as it is one of the investment tools that contribute to achieving economic stability, as its activities have become not only dependent on banking business, but It works to create the appropriate climate for foreign and local investments and favorable conditions This depends on the vital role played by the banking sector in financing the economy of any country. In the form of loans that help in the growth of the economy, as they are provided for the establishment of investment projects that contribute to creating economic expansion in all sectors, and then the goal of economic stability.

**Ministry of Higher Education
& Scientific Research
KARBALA University
College of Administration & Economics**



**The role of the banking sector in achieving economic
stability: the experiences of selected countries, with
special reference to Iraq**

Submitted By

Muayyad Abdul Karim Mikheeb Al-Shammari

**To The Council of the College of Administration and Economics,
University of Karbala, Which Is Part of the Requirements for
obtaining a master's degree in economic sciences**

Supervised By

Asst.pro.dr

Sultan jasem sultan

2021